أتوجه إليكم من خلال كتابي هذا، شارحاً موضوع مشكلة الأراضي في لاسا بين بعض الأهالي والكنيسة المارونية، المؤتمنة وفقاً للأصول على إدارة الأوقاف التابعة للطائفة.
لاسا بلدة جبلية تبعد عن بيروت حوالى 60 كلم. نصل إليها عن طريق ميروبا – قهمز – لاسا من جهة كسروان، أو عن طريق قرطبا – يانوح – الغابات – لاسا من جهة جبيل، أو عن طريق حدث بعلبك – أفقا – لاسا من جهة البقاع.
مساحتها حوالى 6 مليون متر مربع، وهي من أجمل البلدات اللبنانية بسهلها وجبلها ومياهها الغزيرة.

1-في الوقائع التاريخية:
في العام 1890، قام سيادة المطران يوحنا الحاج بشراء أراضي لاسا وأفقا من مشايخ آل حمادة، الذين حكموا منطقة جبّة المنيطرة وبلاد جبيل لمدة زمنية طويلة.
وفي العام 1939، في ظل الإنتداب الفرنسي الذي أسس للسجل العقاري في لبنان، بعد أن كانت الملكيات قبل الإنتداب تخضع "للدفتر الشمسي" ايام السلطنة العثمانية، قامت الكنيسة بمسح الأراضي التابعة لها والتي تبلغ مساحتها حوالى 5 مليون متر مربع موزعة على 96 عقاراً.
استُكملت أعمال المساحة والتحديد في العام 1973، أي قبل الحرب الأهلية، وفي تلك الفترة لم تشمل أعمال المساحة أراضي أهالي لاسا من شيعة أو مسيحيين.

2-في الواقع الإجتماعي:
عائلات لاسا – عين الغويبة هم أساساً عائلات شيعية (آل المقداد، آل برّو، آل سيف الدين، آل العيتاوي...)، أما العائلات المسيحية المالكة في لاسا فهي أساساً عائلات أتت من فتوح كسروان مع الكنيسة بصفتهم "شركاء أرض" وتملّكوا فيما بعد وهم – الشامي، عبيد، منضور وعوّاد.
مرّت الحرب الأهلية على لاسا وجوارها "مرور الكرام"، وكان التعاون والتنسيق بين الاحزاب الحاكمة آنذاك والأهالي، الذين لم يخرجوا من لاسا، تعاوناً ممتازاً. وقد كنّا على علم أن بعض عناصر جهاز الأمن التابع للقوات اللبنانية كانوا من آل المقداد، مما خوّلهم التنقّل من منطقة إلى أخرى. ولم تشهد المنطقة أي حادثة طائفية بين المسيحيين والمسلمين باستثناء حادثة فردية حصلت على طريق قرطبا في العام 1978، حين وجد المواطن موسى زعيتر – من أفقا – مقتولاً في سيارته. ولم تعرف حتى اليوم ملابسات القتل والتي قد تكون لها علاقة بتهريب الممنوعات وليس بأسباب سياسية على الاطلاق.
الجيل الجديد من أهالي لاسا سكن الضاحية الجنوبية من بيروت منذ نهاية الستينيات، عندما كانت تدعى المنطقة "رمول المطار"، وكانت حمايتهم السياسية من قبل "الشعبة الثانية" للجيش اللبناني. ولا تزال العائلات على علاقة وطيدة بجهاز مخابرات الجيش حتى اليوم.

3-في الوضع السياسي:
يخضع المجتمع الشيعي في لاسا للمعايير التي فرضت نفسها على غالبية الطائفة الشيعية. إذ يتمتع "حزب الله" بقرار وازن، خاصةً أن غالبية العائلات الشيعية تسكن منطقة الضاحية الجنوبية.
وإذا قارنا الوضع اليوم بما كان عليه قبل الحرب الأهلية، نرى أن الولاء السياسي قد تحوّل تدريجياً من الولاء للدولة وأجهزتها إلى الولاء لـ"حزب الله" بشكل واسع. مع العلم أنه لا تزال هناك بعض الأوضاع الخاصة قائمة، وهي تنتمي إلى الحركة الوطنية والحزب الشيوعي بطبعته الأولى.

4-في الواقع الأمني:
تقع بلدة لاسا في منتصف طريق، يبدأ من حدث بعلبك في محافظة البقاع ويمرّ بجرد العاقورة القاحل ثم بلدة أفقا الشيعية ومن بعدها لاسا – قرقريا (بلدة آل الحج حسن) في وادي نهر ابراهيم – علمات (بلدة آل عواد وحيدر حسن وحيدر أحمد) – طرزيا (بلدة النائب عباس الهاشم) – حجولا الشيعية – بشتليدا الشيعية – كفرسالا – عمشيت.
أي وبشكل واضح هو طريق يربط البقاع بالبحر، ويمر بسلسلة قرى وبلدات شيعية من دون أن يمر بقرية مسيحية واحدة. وقد استُخدم هذا الطريق خلال حرب تموز لنقل المقاتلين والعتاد العسكري إلى ساحل جبل لبنان ومن ثم إلى الجنوب، وقد تسبب في قصف جسر الكازينو وجسر الفيدار في محاولة إسرائيلية لقطعه.

5-في وقائع الأحداث الحالية:

أ- في صيف 2001، دخل الشيخ محمد العيتاوي إلى مبنى كنيسة لاسا القديمة، والمهجور منذ أن بنت العائلات المسيحية كنيسة السيدة الجديدة.

وضع داخل المبنى مصحفاً وادّعى أن الحجج القديمة تؤكد أن المبنى هو مصلّى لنساء آل حمادة قبل أن تحوّله الكنيسة إلى كنيسة السيدة، وعليه، تعود ملكيتة للعائلات الشيعية في البلدة وليس للكنيسة.

مع الإشارة إلى أن المبنى ممسوح منذ العام 1939 وفي العام 1973، بوصفه كنيسة مع "رسم صليب" على الخارطة العقارية، كما هو القانون في لبنان للإشارة إلى أماكن العبادة المسيحية.

تدخّلنا مع "حزب الله" آنذاك واجتمعنا في دار مطرانية جونية مع المطران أنطوان العنداري بحضور غالب ابو زينب عن "حزب الله" وبحضور رئيس بلدية لاسا محمد المقداد. واتفقنا على ثلاث نقاط:

1. خروج الشيخ من الكنيسة؛
2. استكمال أعمال المساحة من قبل الدولة؛
3. إصلاح مبنى الكنيسة القديم واستكمال أعمال الصيانة بحيث يُقفل باب المبنى ويتم إصلاح السقف وتثبيت صليب عليه.

ب- في صيف 2008، أي سنتين بعد حرب تموز 2006، عاد الشيخ العيتاوي إلى مبنى الكنيسة القديمة المهجور مدّعياً ملكيته وتم الاعتداء على مراسلي محطة MTV، الذين حاولوا توثيق الاعتداء (جويس عقيقي وأخرى من آل الحاج).

رفعنا الصوت مجدداً وتدخّل "حزب الله" مرة أخرى طالباً دفتر المعمودية للكنيسة القديمة من أجل الاطّلاع عليه. قبلت الكنيسة، وتبرّع بعض الأشخاص بنقل الدفتر كي يتأكّد السيد حسن نصرالله شخصياً من ملكية المبنى. وصرّح أبو زينب أنه سلّم مفاتيح الكنيسة للعماد عون. ومن ذلك التاريخ بقي المبنى مهجوراً بلا باب ولا شباك ولا صليب ولا مفاتيح ولا شيء.

ج- في صيف 2012، بدأت التعدّيات على أراضٍ تابعة للكنيسة بحجة عدم استكمال أعمال المساحة والتحديد، وكنا نرفع الصوت حتى "تمكّن" معالي وزير الداخلية مروان شربل في صيف 2014 من إنشاء "لجنة" تضمه مع اللواء عباس ابراهيم، وصرّح من لاسا أنه سيبت موضوع الخلاف على الأراضي في مكتبه، وأنه سيشرف على "مصالحة" الأهالي مع الكنيسة.

د- تدرّج الاعتداء حتى وصل اليوم إلى حدود غير مقبولة، إذ صرّح الشيخ العيتاوي مراراً أن أعمال المساحة والتحديد حصلت في مرحلة الانتداب أو الجمهورية الأولى عندما كان هناك أرجحية لصالح المسيحيين، أما اليوم فقد تبدّلت موازين القوى. وعليه، يطالب بتسوية أوضاع الخلاف على قاعدة "التفاهم" مع الكنيسة وليس على قاعدة "تطبيق القانون"- أي الذهاب إلى القاضي العقاري وابراز الحجج في حال وجود اعتراض.

6-في واقع الحال:

- إرباك مسيحي واضح.
- كنيسة تميل إلى التسوية بدلاً من اللجوء إلى تطبيق القانون.
- أحزاب مرشّحة للانتخابات النيابية أو الرئاسية، وهي بالتالي لا تريد إغضاب "حزب الله".
- رأي عام غير مبال.

7-في الحلول:

أولاً وأخيراً – تطبيق القانون والابتعاد عن منطق التسوية الخارجة عن القانون. مع الإشارة إلى أن أعمال المساحة والتحديد لم تُنجز أيضاً في أفقا، التي تعاني مشكلة بين وقفية آل آصاف والكنيسة من جهة وبين الكنيسة وآل زعيتر من جهة أخرى.

والعاقورة التي تبلغ مساحتها 110 مليون متر مربع هي خارج أعمال المساحة والتحديد ونحن في العام 2016.

والأهم، أنه إذا تمكّن الحزب أو الأهالي من تجميد العمل بالقانون في لاسا وفرضوا حلولاً "تسووية"على قاعدة "الأمر لي" أو "موازين القوى الحالية"، فإن هذا سينسحب حكماً إلى واقع أفقا وربّما أيضاً العاقورة التي تصل حدودها إلى اليمونة البقاعية.

إننا نحذّر من تجاوز القانون لمصلحة ميزان قوى سياسي، متغيّر وعابر، لأن هذا التجاوز يضرب واقع العيش المشترك الذي نعمت به المنطقة عبر أجيال، ويؤسس لمشكلات مستقبلية عند تغيّر الموازين.

فارس سعيد

خلفيات المشكلة/تقارير وأخبار ذات صلة

البطريركية المارونية والمجلس الشيعي ألّفا لجنة "لمنع أي توتر في موضوع عقارات لاسا"

24 آب 2016

شهد مقر المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى امس تأليف لجنة متابعة بين المجلس من جهة والبطريركية المارونية من جهة اخرى، مهمتها "منع حصول اي توتر في موضوع العقارات المتنازع عليها في بلدة لاسا."
استقبل نائب رئيس المجلس الشيخ عبد الأمير قبلان النائب البطريركي المطران بولس عبد الساتر والخوري سليم مخلوف موفدين من البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، في حضور المدير العام للمجلس نزيه جمول والامين العام للاوقاف الشيخ حسن شريفة والمستشار القانوني ضياء الدين زيبارة والمسؤول الاعلامي محمد رزق، وجرى البحث في موضوع النزاع العقاري في لاسا.

وافاد بيان للمجلس ان قبلان شدد خلال اللقاء على "ضرورة تكثيف التشاور والبحث للوصول الى حل منصف يحفظ لكل ذي حق حقه، ولا سيما اننا متمسكون بتحصين العيش المشترك بين اللبنانيين باعتبارهم اخوة وشركاء في الوطن لا يفرق بينهم مفرّق."
واكد "ان لبنان الوطن النهائي لجميع بنيه لا يحفظ ويستمر ويستقر الا بتعاون اللبنانيين وحفظهم بعضهم للبعض وانصهارهم في بوتقة الوحدة الوطنية التي تشكل السلاح الامضى في مواجهة عدو لبنان الاول المتمثل بالارهابين الصهيوني والتكفيري".

بالوثائق والإثبات... "لاسا" أرض مارونية!

تقرير رولان خاطر- 23-8-2016 –

"نحن نتحدث عن دولة إسلامية، وحتى لو اقام بعض الناس "كانتونات"، فإننا لن نسامح من سيقيم كانتوناً مسيحياً في المنطقة الشرقية وفي جبيل وكسروان لأن هذه مناطق المسلمين وقد جاءها المسيحيون غزاة...". (الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله)
إذا، المسيحيون في لاسا غزاة. المسيحيون في كسروان وجبيل غزاة. لا بل، في مفهوم "حزب الله" إن المسيحيين في كل لبنان غزاة ويجب اقتلاعهم من هذه الأرض.
المسيحيون حفظوا غيباً هذا الخطاب الذي يمكن الحصول عليه حتى الآن عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ومن هنا البداية.
روايات متعددة أطلقها مشايخ وفعاليات الطائفة الشيعية الكريمة في لاسا، من أن الأرض كانت ملكاً لآل حمادة وبيعت للمسيحيين، ومنهم من يقول إنها لم تبع. رواية تتحدث عن أن الشيعة في ذلك الوقت "تمسحنوا" (نسبة إلى المسيحيين) للهروب من التجنيد الاجباري في الجيش العثماني. وهناك من يقول إن جزءاً من أهل القرية باع أرضه في أوائل القرن العشرين، "تحت الضغط" الذي كان يمارسه الانتداب الفرنسي على السكان الشيعة، والذي كان منحازاً للموارنة.
وفي ردّ بسيط على هذه الروايات قبل الدخول في تفاصيل تقريرنا، لو افترضنا ان بعضها صحيح، فهل إذا اختار بعض من السكان الشيعة اعتناق المسيحية، تعود أملاك هؤلاء إلى الطائفة الشيعية؟ وبأي حق؟ إلا قوانين واضحة في هذا الإطار؟ ولو افترضنا ان آل حمادة باعوا الأراض للمسيحيين فبأي حق يُعتدى اليوم على أراضي الموارنة في لاسا؟

حقيقة ملكية الأراضي في لاسا... مسح الـ1939:
قبل العام 1939، كانت الأراضي في لبنان عموماً تحدّد من قبل مختار المحلّة عبر ما كان يسمّى في ذلك الزمن بـ"الدفاتر الشمسية" التي كان يدوّن عليها المختار الحدود وأملاك كل شخص، بمعنى آخر، لم تكن عملية تحديد الأراضي منظمة.
في العام 1939، أطلقت الدولة ما يسمى بـ"المسح الاختياري"، وبدأت عملية المسح في كل مناطق لبنان بما فيها لاسا. وسُمي بالمسح الاختياري لأنه كان يعطى الحق وقتها لمن يملك عقاراً ما أن يرفض هذا المسح، فلا يخضع للمسح الاختياري من قبل اللجنة المختصة، لكن يسجّل في دفاترها وسجلاتها أن فلانا لم يخضع عقاره للمسح. هكذا تم المسح اختيارياً على كل لبنان.
لاسا، التي كانت تحت مظلة كرسي أبرشية بعلبك المارونية آنذاك، كان المطران الياس ريشا قيّما عليها، فكان هناك خوف ووعي من قبل المطران على ضرورة صيانة أراضي المطرانية، فقدّم طلبا لمسح كل أراضي المطرانية في لاسا. فما كان من لجنة المسح آنذاك، المكلفة من قبل الدولة اللبنانية، أن قامت بعملية مسح لكل المنطقة، وبوجود مختار من آل المقداد وهو والد محمود المقداد الذي كان مختارا على البلدة منذ فترة.

إذاً تم إجراء عملية المسح وصياغة محضر "تحديد وتحرير"، الذي يدون عليه رقم العقار والمنطقة، وكنيتها واسم المناطق وما يحدها.
ومن كان لديه اعتراضا، يتم تسجيل الاعتراض بشكل قانوني لحفظ حقه (فعلى سبيل المثال إذا تم مسح أرض معينة تابعة للبطريركية باستطاعة من يدعي أنه يملك فيها أن يقدم اعتراضا، ويتم تسجيل الاعتراض من قبل لجنة المسح إلا أن المعترض عليه ان يثبّت اعتراضه عند القاضي العقاري الذي كان يسمى في وقتها قاضي الصلح).

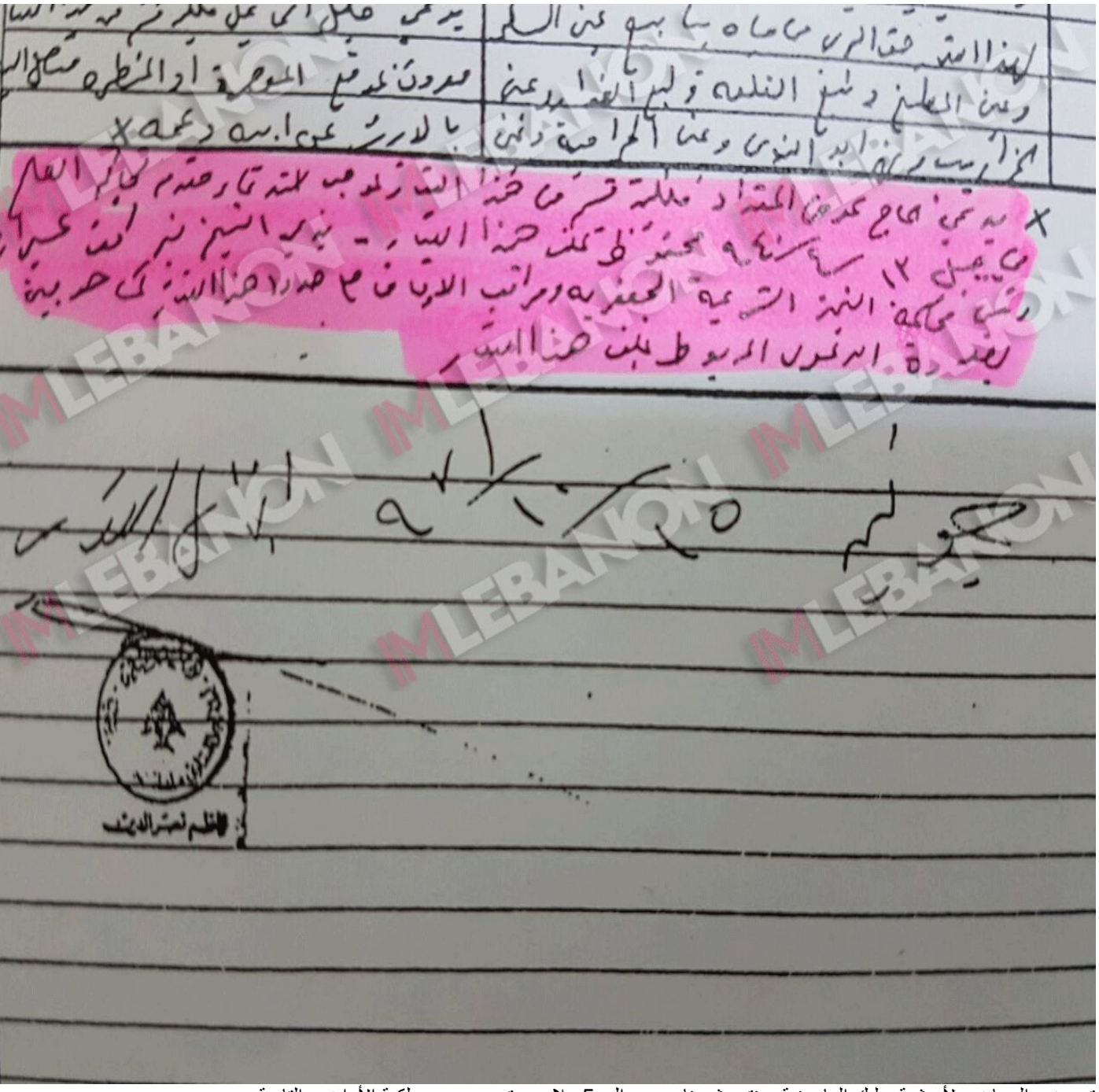

تم وضع المحاضر لأبرشية بعلبك المارونية، ونتحدث هنا عن حوالي 5 ملايين متر مربع من ملكية الأراضي التابعة للبطريركية. 94 عقارا، 94 محضرا أرسلوا إلى قاضي الصلح وإلى الدوائر العقارية في جونية مع الخريطة الرسمية الصادرة عن المساحة. وتمّت الاجراءات وفق الأصول.

في السبعينات، سحبت الأبرشية شهادات القيد، أيّ قانوناً، ما يُعرف اليوم بـ"الصك الأخضر" أو "سند الملكية"، ولكن كان يسمى بشهادة القيد عندما يكون هناك تحديد اختياري.

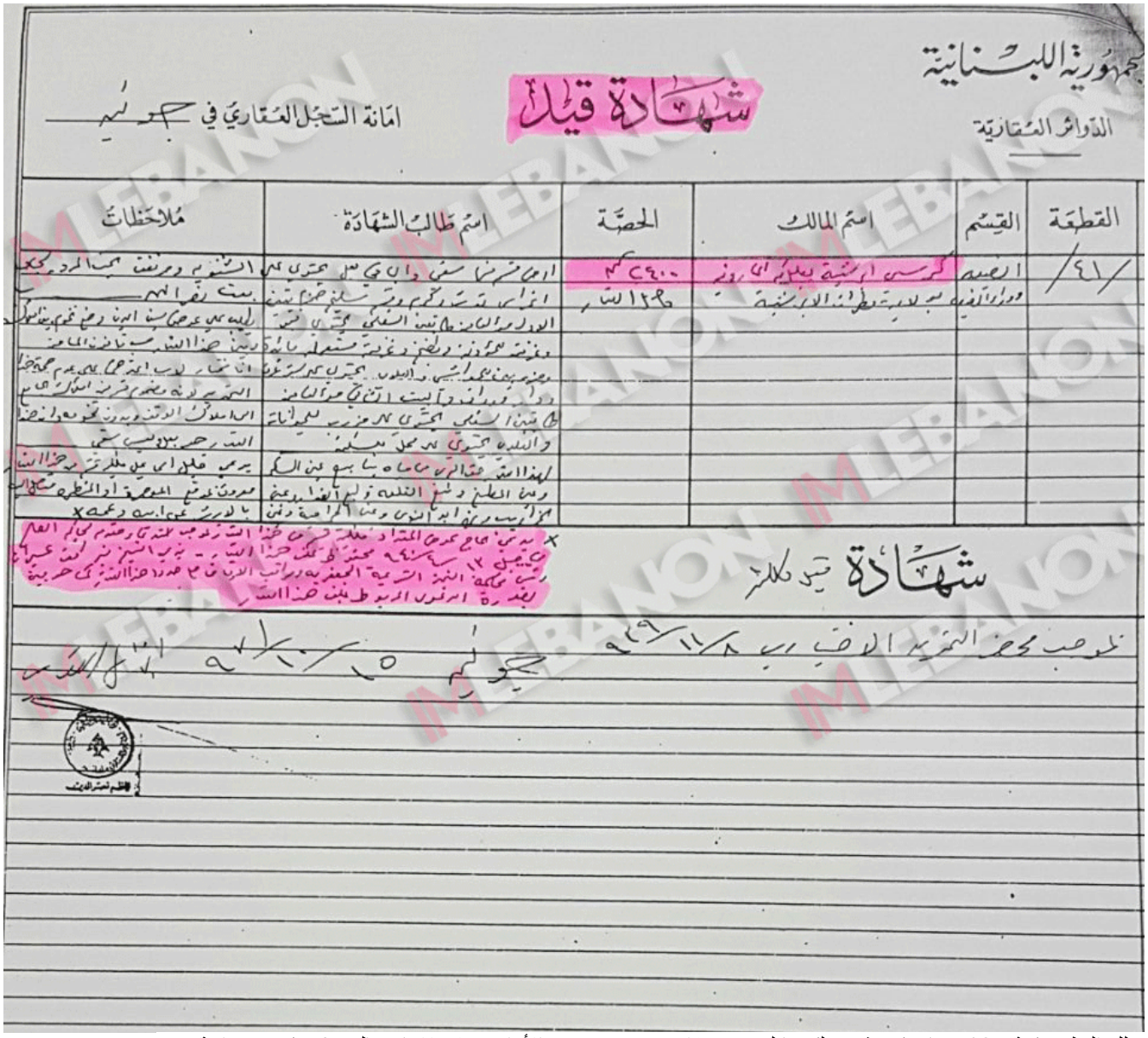

الجمهورية اللبنانية

الدوائر العقارية

شهادة قيد

امانة السجل العقاري في جزين

القطعة	القسم	اسم المالك	الحصة	اسم طالب الشهادة	ملاحظات
/٤١/	الغسيه ودوار القوفه	كرسي ارثية بطريرك انطاكية وسائر المشرق للطائفة الارثوذكسية	٢٤٠٠ م٢ ١٢٩ السهم		

شهادة حسب الكلمة

نوجب محضر التحرير الاف ... ٢٠٠٩/١١/٢٨

جزين ٢٠٠٩/١٠/٢٥

تملك البطريركية 125 شهادة قيد تثبت ملكيتها لنحو 5 ملايين متر مربع من الأراضي في لاسا. هناك 47 شكوى جزائية من أصل نحو 80 تتابع اليوم امام القضاء نتيجة التعديات التي يقوم بها بعض المالكين من الطائفة الشيعية، وخصوصاً عبر عملية "تذاك" تحصل عبر قضم جزء من حدود الأراضي. كما أن هناك احكام هدم صدرت بحق بعضهم.

فبقرب العقار رقم 52، هناك ورثة حسين حيدر خضر، وقد تجاوزوا حدودهم إلى عمق اراضي المطرانية.

كذلك، فإن التعديات كثيرة، نورد منها في الصورة التعديات على العقار 83، 61، 26، إضافة إلى التعدي على العقار رقم 11 والذي يدور النزاع بشأنه حالياً. وتتواجد في العقار جبّانة قديمة سجلت باسم المجلس الاسلامي الشيعي، ووافقت المطرانية على أن تبقى ضمن ممتلكاتها على الرغم من أن اجتماعات كثيرة عقدت في الماضي وتم الوصول إلى مسودة اتفاقية بشأنها بين الكنيسة والمجلس الشيعي لم تر النور لأسباب لم تعرفها الكنيسة.

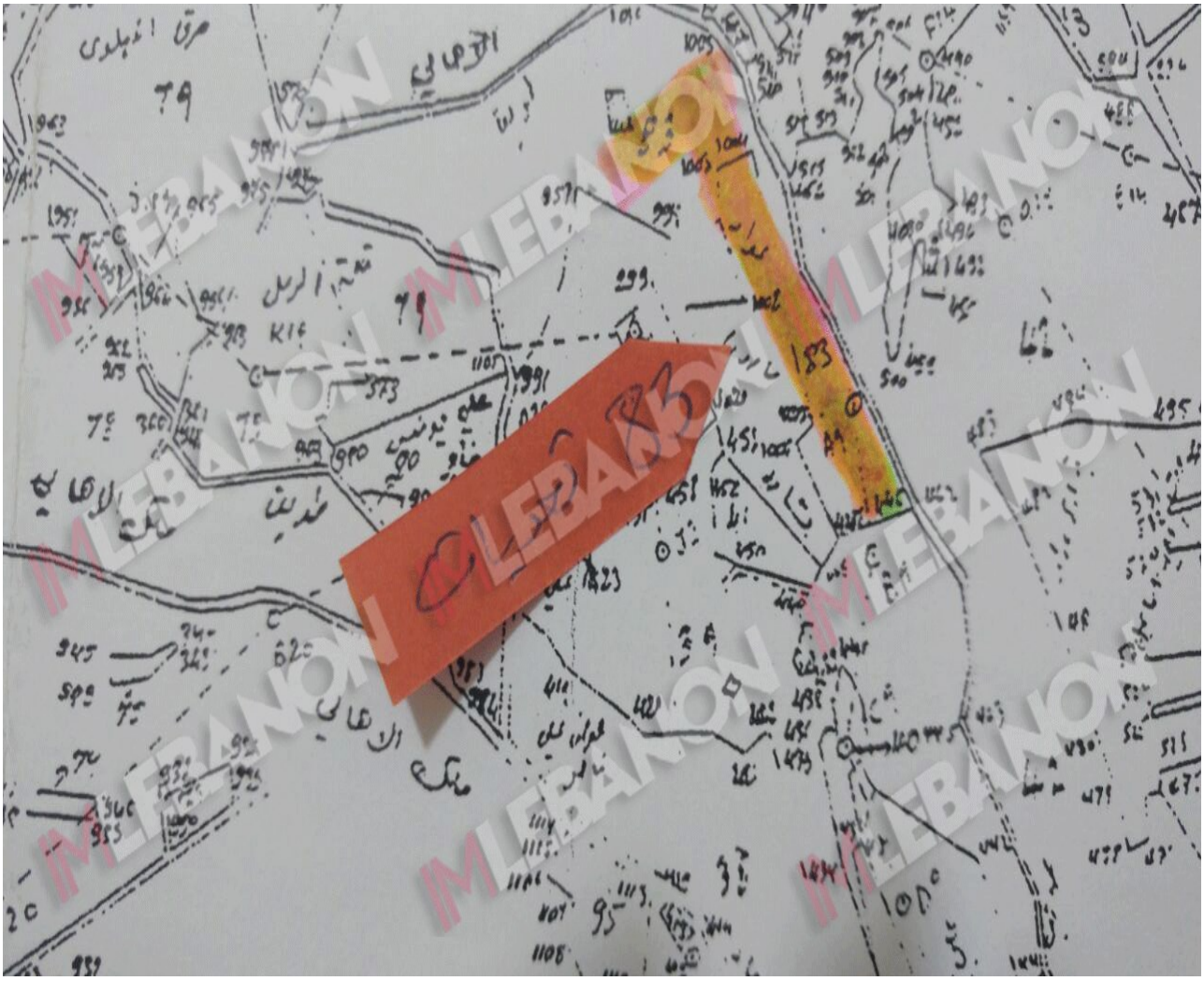

26 تعديات
26
19

ومن منّا لا يتذكر المشكلة التي حصلت منذ سنوات تقريباً عندما قام مختار لاسا ببيع شخص قطعة من أرض البطريركية هي على حدود أرض المختار مدعيا ملكيتها لها، تحت شعار انه يعطيه "علم وخبر"، في حين قانونيا ان المنطقة الممسوحة لا يحق للمختار إعطاء عليها اي "علم وخبر."

العام 2000... "المسح النهائي"

في العام 2000، أصدرت الدولة اللبنانية قراراً يقضي بإجراء "مسح نهائي" في كل مناطق لبنان، على غرار ما حصل في بيروت وغيرها من المناطق، وبالتالي قرر مجلس الوزراء السير بأعمال المسح النهائي بكل بلاد جبيل من الساحل إلى الجرد، بما فيها لاسا.

تم مسح كل المناطق المحيطة بلاسا. في حين رفض بعض من يسكنها عملية المسح النهائي لأنها تضرّ بمصالحهم وبـ"سلبطاتهم" على أراضي المطرانية.

أجري مسح نهائي لما يسمى بـ"الجانب التحتاني"، جانب المطرانية حيث مقر المطرانية، وتم مسح حوالي مليون متر مربع، وبعدها بدأت المشاكل وبدأت تتفضّح نوايا الفريق الآخر، لسبب واضح أن المسح النهائي يُنقل عن المسح الاختياري، فشهادة القيد التي بحوزة أيّ مالك في لاسا معترف بها ومصدقة ويعتمد عليها، وإذا كان هناك اعتراض يدوّن من قبل لجنة المسح، إلا أن المعترض يتوجب عليه تثبيت الاعتراض امام القاضي العقاري.

هذا الأمر دفع ببعض العناصر الميليشياوية في لاسا عندما أيقنوا أحقية البطريركية على الأراضي وقانونية مسح 1939 وشهادات القيد، بدأوا بالتعديات إن على المسّاح وحتى مختارهم القديم نال نصيبا من "البهدلة" وأوقفوا المسح الرسمي الذي تقوم به الدولة اللبنانية.

في الآونة الأخيرة، المشكلة كانت حول العقار الذي يتواجد فيه مقر المطرانية، والتي تملك عليه شهادة قيد، وتم مسحه نهائياً والحصول رقم 399 في الدوائر العقارية.

الجمهورية اللبنانية

الدوائر العقارية

شهادة قيد

أمانة السجل العقاري في [illegible]

القطعة	القسم	اسم المالك	الحصة	اسم طالب الشهادة	ملاحظات
/٤١/	الرصيف	[illegible]	٤٠٠ م٢	[illegible]	[illegible]
		[illegible]	١٢٩ سهم	[illegible]	[illegible]

شهادة قيد كاملة

[illegible]

[illegible]

MEBANON

الجمهورية اللبنانية
المديرية العامة للشؤون العقارية

إفادة عقارية

القضاء العقاري في جبل لبنان
بناء على الطلب المقدم من السيد المحامي اندره باسيل ع ١٨٠ بتاريخ ١٤/١/١٠
بعد مراجعة قيود السجل العقاري اعطيت هذه الإفادة الشاملة المعرفة
المنطقة العقارية: لدسا - قضاء جبيل

رقم العقار	اسم الموقع	محتويات ووصف العقار	الحقوق العينية والوقوعات	المساحة بالامتار المربعة	الحصة جزء سهم	الحصة سهم	أسماء المالكين ومقدار الحصص باعتبار الكامل الفين واربعماية سهم
٣٩٥	الضيعة	ارض تسع شرباشي والباقي بعل فيتوي				٤٠٠	الابرشية البطريركية الماردونية جونية.
[illegible]	وراء الضيعة	على اساس تنك وكرم تسع سليخ ضمنها					
[illegible]		بنين الاول مؤلف من طابقين السفلي فيتوي					
[illegible]		غرفة للمدخنة ومطبخ وغرفة سفلة واثنة					حسب قيود الصحيفة العقارية
[illegible]		ودرابين للمداخل العلوي فيتوي سفة غرف وصالون					
		ورواق والبيت الثاني مؤلف من طابقين السفلي					
		فيتوي على غرف للحيطانات والعلوي فيتوي					
		على غرف للسكن					
		رفت خشبي بتبلي مطران الابرشية					
		العقار حق الري من مياه ينابيع عين الكروم عين المطبخ ونبع القلعة ونبع النواديين					
		المذاريب ونبع ابو اللذف وعين الحامض وعين الشقوفي					
[illegible] خليل اسماعيل ملكية		ثم من هذا العقار بموجب المقسمة أو المنظرة تشمل اليه بالارث عن ابيه وعمه					
[illegible] الحاج عارض المعاد ملكية		ثم من هذا العقار بموجب اسناد عاد مقدم لمحاكم الصلح جبيل ٤/١٢/ ٤٠ سجل بملف هذا العقار					
[illegible] الشيخ خليل اسعد عبدان رئيس محكمة الثمين الشرعية وعراتب الاوقاف مع حدود هذا العقار كما هو مبين بخريطة الدرس المربوط							
بملف هذا العقار/ ودرد ملكية مقاسة من كرسي ابرشية بعلبك ضد دبت نمر المعاد بملغ ٧٥/٨/٥ بدين ٤٤ ل.ل							
راجع اشارة الدرس المدونة على صحيفة العقار رقم ٢١							
ملاحظة: ان هذا العقار هو ذات العقار الذي شمل سابقاً بموجب القرار رقم ٢٥٧٦ تحت رقم ٤١ والذي اعيد تحديده							
وتحديداً حسب مطرح القرار ١٨٦ المعدل بالقرار L.R ٤٤ تحت رقم ٢٩٩							

في ١٠/١/١٤ سنة ٢٠

القاضي العقاري في

استوفي الرسم بموجب لصق دمغة على الطلب.

رئيس فرقة التحديد والتحرير
في
فادي طانيوس عقيقي

المشكلة حصلت عندما أقدم الشيخ محمد العيتاوي وبرفقته نحو 50 ميليشياويا من لاسا بتوقيف المساح فادي عقيقي عنوة، ومنعه من اخذ "شقلات" للعقار الذي يتواجد فيه مقر المطرانية، والذي تتواجد فيه قوة من الجيش اللبناني.

"هرطقة" الشيخ العيتاوي
خرج الشيخ محمد العيتاوي ليقول عبر احد القنوات التلفزيونية إن مسح الأراضي في لاسا الذي حصل في العام 1939 فيه شوائ، وهناك من يقوم بالأمور سراً"، معتبرا أن الملكية يتم تحديدها عبر الحجج والدفاتر الشمسية.
بمعنى آخر، لا يعترف الشيخ العيتاوي لا بمرجعية الدولة، ولا بقرراتها، ولا بالمسار الرسمي من العام 1939 حتى اليوم الذي نفذته الدولة لحماية ملكية الأفراد والطوائف، فالشيخ له منطقه ودولته وحججه ودوائره العقارية الخاصة. وتحت هذا المنطق باستطاعة من يملك السطوة والقوة والسلاح غير الشرعي أن يمتلك اي ارض يريدها على الأراضي اللبنانية ومن دون الاعتراف بمسح وبقرارات الدولة اللبنانية. ألم تصبح مشاعات الجنوب كلها ملكاً لأنصار "حركة أمل" و"حزب الله"؟.
إشارة إلى ان هناك أصولا تتبعها الدولة لاجراء المسح، فيتم النشر أولا، وقد افتتحت عمليات المسح منذ عام 2000. كذلك، لا يمكن إصدار محضر "تحديد وتحرير" نهائي إذا لم يكن موقعا من المختار والمسّاح المكلف من القاضي العقاري ومن أصحاب العلاقة او من يدعي باعتراض ما أو ملكية ما، الأمر الذي يدحض أقاويل الشيخ العيتاوي عن وجود شوائب في مسح الـ1939.

سرّ ردّة فعل الشيخ العيتاوي؟
إضافة إلى المبدأ العام الذي تستند إليه المراجع الشيعية في اعتبار المسيحيين في جبيل وكسروان غزاة ويجب طردهم من هذه المنطقة، فالشيخ العيتاوي له مصالح خاصة ضمن لاسا. فالعقار رقم 57 الذي أقام عليه العيتاوي منشآت ومنزله، هو عقار يملكه بالتساوي مع المطرانية المارونية. والشيخ "القدير" يعمل بكامل العقار وكأنه ملك له، خصوصاً أنه بالأساس عندما شيّد منزله ضمن العقار لم يأخذ رأي المطرانية، التي قانوناً، تملك نصف الـ2400 سهم أي 1200 سهم، وبما ان العقار غير مفروز، فللمطرانية الحق بنصف منزل الشيخ العيتاوي. وعليه، فإن المطرانية تستطيع فيما لو طُبق القانون الحصول على نصف منزل العيتاوي، ومشاركته فيه، وهو أمر لا ولن تقدم عليه المطرانية التي تعمل بكل أخلاق ومحبة وامانة للحفاظ على الجيرة والمودة والعيش المشترك في لاسا.

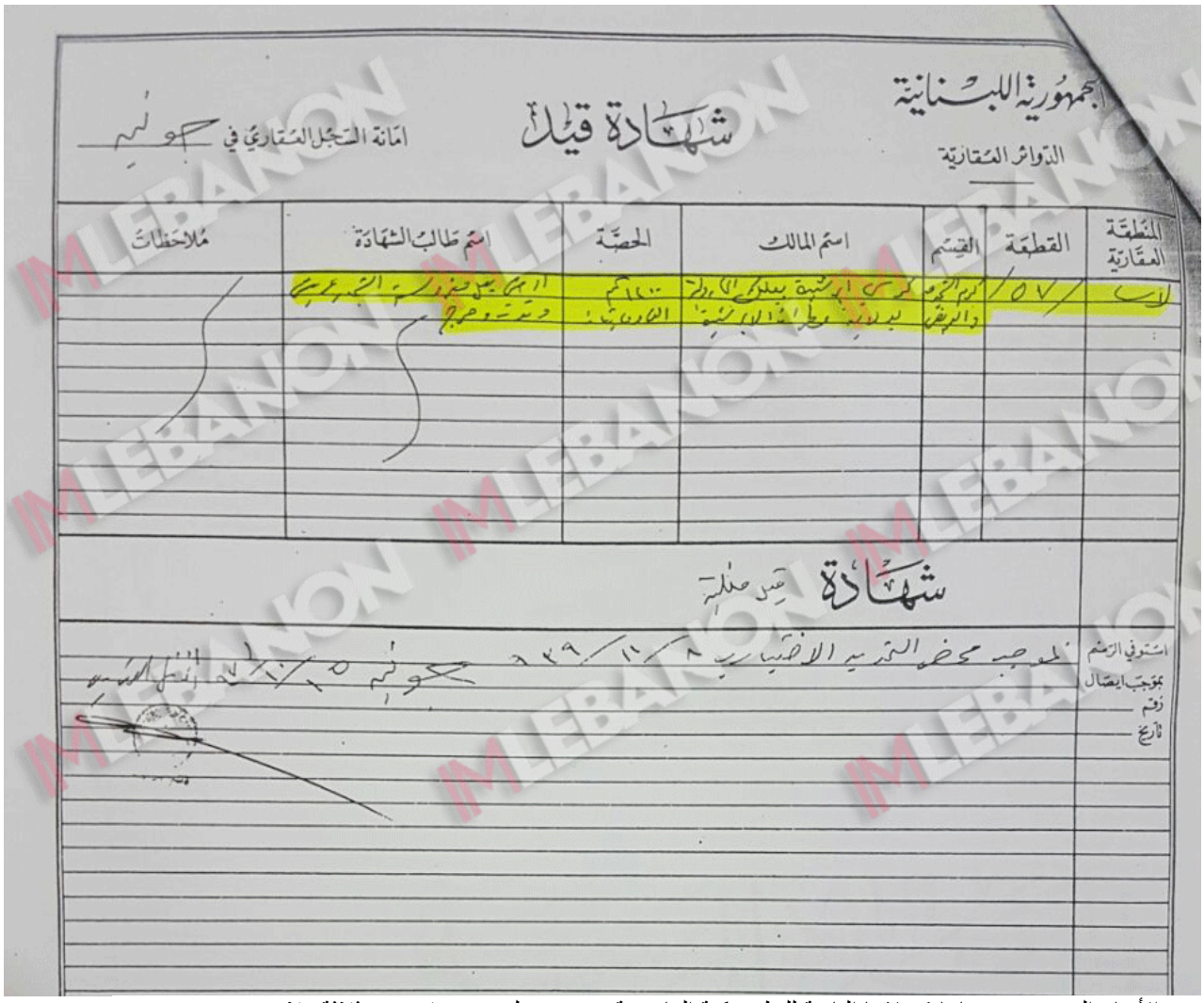
الجمهورية اللبنانية
الدوائر العقارية
شهادة قيد
امانة السجل العقاري في جونيه

المنطقة العقارية	القطعة	القسم	اسم المالك	الحصة	اسم طالب الشهادة	ملاحظات
لاسا	٥٧	كسروان	كريم الخوري وشركاه بملكية الارض	١٠٠٠/١٠٠٠	ايلي بيار فرنسيس الشمعي	
	والرقم	بيدون	والابنية	الاسهم	وديت وهبي	

شهادة عن صلة

استوفي الرسم بموجب ايصال رقم ____ تاريخ ____

بموجب محضر التحرير الاختياري ٢٠٠٨/١٢/٢٩ حررت في جونيه ٢٠١٠/١٠/٥

MEBANON

عدد الأمتار التي مسحت نهائيا في لاسا التابعة للبطريركية المارونية هي نحو مليونين ويبقى نحو ثلاثة ملايين متر مربع.

بانتظار اللقاء المرتقب بين بكركي والمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، لطرح كيفية معالجة الاعتداءات على أملاك الموارنة في لاسا، علما ان البطريرك الراعي انتدب كل من النائب البطريركي عن المنطقة المطران نبيل العنداري، والقيّم العام المطران بول عبد الساتر لاجراء الاتصالات كافة بهذا الشأن، لا تظهر في الأفق خيارات عدة للحلّ، فبداية، المطلوب: أن تتواجد قوى الأمن الداخلي والجيش في البلدة وأن يقوما بواجباتهما في حماية أراضي الكنيسة والحدّ من التعديات، والأهم، إعطاء أمر للجنة المساحة لتقوم بمسح نهائي، لأنه لا تزال هناك أراض غير ممسوحة، وعندها فليأخذ كلّ انسان حقه قانونياً.

وبالانتظار معرفة نتائج المبارزة في لاسا بين منطق "الشبيحة" ومنطق الشرعية، ترفض الكنيسة "حكي المنابر والصالونات". هي لم ولن تساوم على ما تملكه مهما بلغت الضغوط وعمليات الترهيب والترغيب. فلو ارادت أن تساوم لكانت انتهت مشكلة لاسا منذ زمن.

ولعلّ خير دليل على ثبات الكنيسة على موقفها، ما قاله القيّم الأبرشي على وقف أملاك لاسا في الأبرشية الأب شمعون عون للاعلام بنبرة عنفوان وحق: "من هلأ لمليون سنة هل أرض إلنا مش إلن... لن نرتدّ وسنستمرّ في الدفاع عنها والحفاظ عليها بكلّ الوسائل الشرعية، وإذا اضطرينا الى وسائل غير شرعية، أي "على طريقتهم" بهدف الحفاظ على كلّ شبر من أرض الكنيسة، فسنفعل ذلك."

عدد الجريدة الرسمية (3725 – تشرين الأول 1939) وجرائد أخرى مثل "الشرق" وغيرها نشرت فيها أعمال التحديد الاختياري، وهي تدحض مسألة الشوائب التي يتحدث عنها الشيخ محمد العيتاوي ويؤكد صوابية وحقوق البطريركية المارونية والمسار القانوني للنزاع في لاسا.

تأسست سنة ١٨٦٠ — العدد ٣٧٢٥ — صفحة ٥١٤٦

بدل الاشتراك في البلاد

تعريفة كاملة { ٦٠٠ غرش لبناني عن سنة / ٣٢٥ « عن ستة اشهر

نصف تعريفة { ٥٠٠ « عن سنة / ٢٧٥ « عن ستة اشهر

ل الاشتراك -

ن والبلاد { ٤٠٠ غرش لبناني عن سنة / ٢٢٥ « « « عن ستة اشهر

بالاشتراب

سي

رنسا

الجريدة الرسمية

للجمهورية اللبنانية

قوانين ومراسيم

قرارات ومنشورات وبلاغات واعلانات

مستندات ٢٠١٩

اعلان

من دائرة اجراء بيروت

عملا باستناية دائرة اجراء جبل لبنان

سيباع بالمزاد العلني في محلة البسطا امام مخفر الشرطة الساعة ١٠ من يوم السبت في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ طنبر رقم ١٠٦٨ وحصاد وخزانة خشب براغيين تابعين جوز وقصفان اسود معزى بقسب وكبون خرى وبساط وديوان عربي فرش شراشيط وخمسة مساند حاسة عثمان محمد مصطفى كريديه لدين الياس عزام الثالثة عاية وخمسين ليرة لبنانية والمحفان تراجب الشراء الحضور بالتوقيت المبين مع الثمن المبدأ ورسم الدلالة اثنين بالمئة

في ١٧ ت ١ سنة ١٩٣٩

اعلان

من دائرة اجراء بيروت

عن يوم الجمعة في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ الساعة العاشرة ونصف موعدا لبيع بعض اشياء بينية رخشيه مائية السيدة حنيفه ضو بالمزاد العلني وذلك تابعا لدين السيد سليم عرموم فمن كان له رغبة بالشراء عليه الحضور بالموعد المبين الى محلة المنلخ حيث وجود الاشياء المحجوزة مصحوبا بالثمن وزيادة عشرين ونصف رسم دلالة

في ١٤ ت ١ سنة ١٩٣٨

اعلان

من دائرة اجراء التبطيه

يوم الاثنين في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ الساعة العاشرة صباحا سيباع بالمزاد العلني في سوق التبطيه بساط صوف رديء كبير شبت بيوطر وثلاثة كيلوات قطع كتان وخمسون كيلو تين يابس خمسة الحاج علي جابر ابناء لدين زهديه سلم ناشر من كفر رمان فعل راغبي الشراء الحضور في الموعد المبين مصحوبين بالثمن ورسم الدلالة

في ١٨ ت ١ سنة ١٩٣٩

اعلان

من رئيس اللجنة الدائمة في جبيل قرطبه

بناء لطلب واستدعاء السيد سيادة المطران ربنا والياس نعيم وقبل الاحصاء وتحديد العقارات خصوصيه في لاسا واقنا والثابات وقرر وقرر وعين المقرر وجبا وعملا باحكام القرار ٢٥٧٦ المؤرخ ٢٠ تشرين جراء معاملات التحديد الرسمي للعقارات المذكورة يوم الاربعاء في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ فعلى كل من له اعتراض او يدعي حقا في العقارات المذكورة ان يحضر في اثبوت المبين لاثبات حقه والبناء اعتراضه

في ٢٠ ت ١ سنة ١٩٣٩

اعلان

من دائرة اجراء جبل لبنان

طالب التنفيذ — ماري ابو شديد بصفتها احدى ورثة والدها الياس اصيلة ووكيلة

المنفذ عليه — ابلين فرح الله غبريل بيروت شارع البطريركية

العين — مابين ليرة عثمانية ذهب والملحقات ومؤمن بالمقدار رقم ٣٢٥ م ب

المعاملات — بتاريخ ٣ اب سنة ١٩٣٩ أسندت الدائرة وضع محضر الحجز وبتاريخ ٤ اب سنة ١٩٣٩ وضع محضر الحجز وسجل على صحيفة العقار المبينة بتاريخ ١٠ منه وبتاريخ ١٧ اب سنة ١٩٣٩ وضعت الدائرة دفتر الشروط

العقار المحجوز — رقم ٣٢٥ م ب قطعة ارض شبه بناء من حجر مؤلف من طابق سفلي يحتوي على خمس غرف للسكن ومطبخ وحمام وبيت خلاء وداروج حجري ويوجد تحت الدرج غرفة مستودع للحطب مع نصف متر ماء من مياه حانا

التخمين — ثلاثماية وعشرون ليرة عثمانية ذهب

ثمن الطرح المقرر من رئيس الاجراء — مائة واثنين وتسعون ليرة عثمانية ذهب

موعد المزايدة — الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في ٢٠ ت ٢ سنة ١٩٣٩ في قاعة محكمة لبنان المدنية بعبدا

النقد — ثلاثين ليرة لبنانية ورق

شروط البيع — من يريد الدخول بالمزايدة عليه ان يقدم لدائرة الاجراء اما كفالة مالية واما ايداع مبلغ معادل لثمن الطرح لدى احد المصارف المقبولة من الحكومة لتعطيه الدائرة شهادة بقبوله مزايدا

على كل راغب اجراء اختبار مقام في منطقة محكمة جبل لبنان المحل الذي تتعقد به المزايدة وعلى الزائد الاخير تسديد الثمن خلال ثمانية ايام من تاريخ الاحالة والا عاد المزاد على المتخلف ولا يستفيد من فرق الزيادة

اعلان

من دائرة اجراء

عدد ٢٧

سيباع بالمزاد العلني مدة ثلاثين يوما وهي محجوزة على حسين حمد جابر من جبال البالغ احدى وثلاثين ليرة عثمانية في الساعة الثامنة صباحا من يوم الثلاثاء في رغبة بالشراء عليه ان يحضر في الموعد المعين ظهر الاحد مصحوبا بالتأمين القانوني

عدد ١٠١٦

حجزت المحكمة الشرعية في بيروت المصري المقيم بالمنصف بتاريخ ٣ من شهر تشرين الاول واقامت وسيا عليه لدى الايتام في محكمة بيروت الشرعية وكيلها

MEBANON

اعلان

صدر قرار اللجنة الدائمة في جبيل برئاسة

بناء لطلب واستدعاء السيد سيادة المطران يوسف رونايل لوحظ وتحديد العقارات خاصتهم في لاسا وافقا والنابات وقهز وقرقما وعليه المذهب حنة وعملا باحكام المرسوم ٢٥٧٦ تاريخ ١٩٢٩ فعلى كل من له اعتراض او ذي حق في العقارات المذكورة ان يحضر في الوقت المعين لاثبات همته وابداء اعتراضه

ان الاعلان المسطر اعلاه قد نشر في جريدة "الكتائب" بتاريخ ٢٢ و٢٣ تشرين اول ٩٢٩ للبيان الثاني والثلاثين عدد ٥٧١

وبناء لطلب صاحب العلاقة اعطيت هذا الاشارة

٩٤٧

ودفع

١١/٤

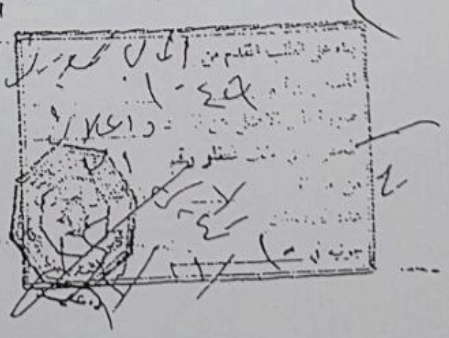

LEBANON

اعلان

من رئيس اللجنة الدائمة في جبيل وكسروان

بناء لطلب استدعاء السيد سيارة المحامي الياس نعوم ورنانيل لوحظ وتحديد العقارات خاصتهم في بلدة وافقا والنابات وقنن وفرتربا وبلدة الغدير وجنة وعلد باحكام القرار ٥٧٦ تقدر ابراء عمليات التحديد الجاري للعقارات المذكورة يوم الاربعا في ٨ تشرين ثاني سنة ١٩٢٩ على كل من له اعتراض أو يدعي حقاً في العقارات المذكورة ان يحضر حينئذ لتلك الجهة لابداء اعتراضه

حرر في ١٩٢٩

اطرح بأن الاعلان المنشور اعلاه هو صورة طبق الاصل عن النص الاساسي وقد جرى نشره في العدد ٢٧٢٥ الصادر عن الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٢٩ في الصفحة ٥١٦٩ - العامود الثاني

وقد اعطيت هذه الافادة بناء على طلب صاحب العلاقة.

بيروت في ١٩٤٧

رئيس دائرة الترجمة والجريدة الرسمية

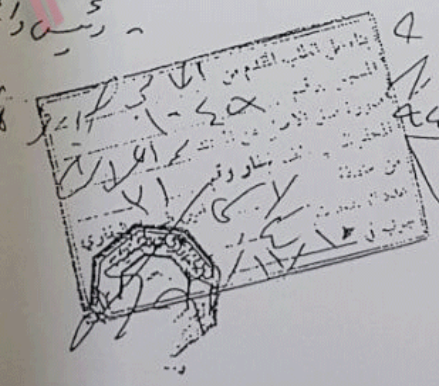

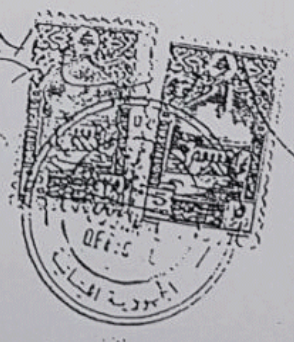

اعلان

من رئيس اللجنة العقارية في جبيل قرطبا

بناء لطلب واشتداء السيد سليمان المعلم بيار ابراهيم تقدم بواسطة وكيله المحامي الاستاذ انطوان ضاهر في ٢٥ آب ٢٠٢٥ وتسجل تحت الرقم ٢٥٧٦ لدى قلم لجنة القرى العقارية في جبيل قرطبا وعين الديبي وعملا باحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٢٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٣٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٤٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٥٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٦٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٧٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٨٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩١- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٢- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٣- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٤- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٥- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٦- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٧- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٨- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

٩٩- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

١٠٠- ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ المتعلق باجراء معاملة التحديد الوجاهي للعقارات المذكورة ادناه يعلن ما يلي:

IMLEBANON

اعلان

من رئيس اللجنة الدائمة في جبيل قرطبا

بناء للطلب واستدعاء السيد شيارة المطران ريا واليانس نعوم روفايل لاحصاء
وتحديد العقارات خاضعة في لاسا وافقا والغابات وقهز وقرقريا وعين الفوقي وجنة وعملا
باحكام القرار ٥٧٦ المتعلق باجراء معاملات التحديد الوجاهي للعقارات المذكوره بعلم
الاربعاء في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٩ فعلى كل من له اعتراض او يدعي حقا في العقارات
المذكورة ان يحضر في الوقت المعين لاثبات حقه وابداء اعتراضه

نشرت هذا الاعلان في جريدة الشرق
بتاريخ ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٩ وبناء لطلب صاحب الصلاحة
اعطيت هذه الافادة
في ١٣ ايلول ١٩٤٩

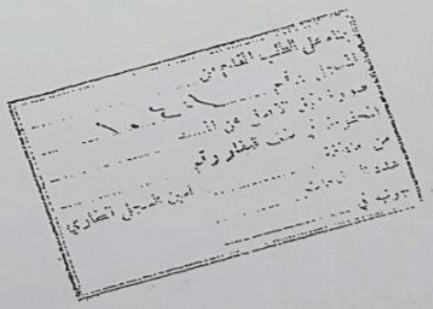

لجنة من "الشيعي الأعلى" لوضع حدود المساجد والمدافن القديمة في لاسا

المصدر: "النهار"/16 آب 2016 | 12:08

اوفد المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أمس لجنة لوضع حدود المساجد والمدافن القديمة في منطقة #لاسا، وتألفت من المستشار القانوني للمجلس والأوقاف المحامي ضياء الدين زيباره والشيخ علي قبيسي والدكتور في علم الآثار وفيق علام والمهندس علي حرب.

وصل الوفد الى منزل إمام البلدة الشيخ محمد العيتاوي، واجتمع بحشد من الأهالي ورئيس البلدية والمخاتير والقى العيتاوي وقبيسي وزيباره كلمات شددوا فيها على الالتزام بالاتفاق الذي تم في رعاية وزير الداخلية السابق مروان شربل ويقضي بالمسح على أساس الحجج التي تثبت ملكية الأهالي ووضع اليد ودفتر المساحة القديم، تبعا لبطلان المساحة الاختيارية للعام 1939.

لاسا لا توفّر مكسباً معنوياً في ميزان الاستقواء نتيجة اعتداء البعض على أملاك المسيحيين

11 أغسطس,2016

في أخبار الكنيسة, الكنيسة في لبنان, مقالات

الى لاسا في أعالي جرود جبيل تتجه الانظار مرة جديدة، نتيجة الاعتداء على أراضي البطريركية المارونية من بعض اهالي لاسا الذين يصرون على ان العقارات هذه هي ملك لهم، ويتمسكون بذلك بقوة السلاح، مستغلين الشعور بفائض القوة المعنوية والسياسية التي يعتقدون ان القوى الشيعية توفرها لهم. في حين ان هذا الامر يمثل "خسارة معنوية غير مبررة للشيعية السياسية واحزابها امام الرأي العام المسيحي الذي يتفهم الى حد كبير الهواجس الاقلوية، لكنه لا يمكن ان يتفهم بأي شكل الاعتداء على أراضي الغير وانتهاك حقوقهم بقوة السلاح"، على ما تقول أوساط كنسية متابعة للملف.

عمّ التفاؤل خلال ولاية وزير الداخلية السابق مروان شربل بقرب الاعلان عن الاتفاق على بدء أعمال المسح، بالتوازي مع التطور الايجابي في موقف الثنائي الشيعي "حزب الله" و حركة "امل" بالرغبة في التوصل الى حل ايجابي للمشكلات، برفع الغطاء بداية عن المخالفين والمعتدين على املاك الكنيسة المارونية في لاسا واعالي جبيل وكسروان. وكان الاتفاق في بكركي على رفع الغطاء عن نحو 85 مخالفة بناء وتعديات على املاك الكنيسة والاملاك الخاصة، وخصوصاً العقار 61 المملوك من الكنيسة المارونية، وإعادة الامور الى نصابها دون اي اثارة طائفية او مذهبية. لكن الامور عادت اخيراً الى نقطة الصفر مع اقتراب أعمال التحديد والتحرير أو المساحة من البيوت، مما سيؤدي عملياً الى الكشف عن الحدود العقارية ويوضح كل الامور العالقة، سواء منها الاعتداءات على ملكية الكنيسة او الملكيات الخاصة، ويسقط كل ذريعة غير قانونية.

لا ذريعة حقيقية لدى المعترضين على المساحة في لاسا، والاوراق التي يبرزها البعض وتحمل تواقيع مخاتير لاسا تحتاج الى إثبات صحتها، وهي كمن يصرف من مال الآخرين. في موازاة ذلك، تحتفظ الكنيسة في خزائنها بمراسلات وصكوك ملكية رسمية تعود الى مئات السنين، ومدعمة بوثائق تاريخية ومراسلات منذ ايام العثمانيين، اضافة الى خرائط مساحة 1939، وهي آخر عملية مسح قانونية جرت في تلك الانحاء. ويقول رئيس "حركة الارض" طلال الدويهي أن ما يجري لا يجوز وهو غير شرعي "ولا يمكن جمهور المقاومة الاعتداء على أملاك المسيحيين ولا غيرهم، وما يقوم به الشيخ محمد عيتاوي ليس اعتداءً على أملاك المسيحيين فحسب، بل هو اعتداء على العيش المشترك وكل الرأي العام المؤيد للمقاومة (...)". ويحض الدويهي العقلاء على "التعامل مع ما يجري تحت سقف القانون لا بمنطق الاستعلاء والهيمنة والاغتصاب الاسرائيلي". وفي رأيه ان الحل الافضل والمنطقي هو في الامتثال لقرارات القاضي العقاري. تشير محفوظات بكركي الرسمية الى أن أول من امتلك أراضي لاسا كان مطران بعلبك يوحنا الحاج الذي تبوأ مركز قاضي الموارنة في مجلس قائمقامية النصارى في جبل لبنان قبل أن يصبح بطريركا بين 1890 و1898، وذلك استكمالاً لما كان يقوم به زعماء الموارنة في العاقورة وبشري وتنورين واهدن لامتلاك جرود لبنان بكاملها، ابتداء من جبل صنين الى قمة ضهر القضيب في اقصى الشمال.

وتضيف الوثائق أن أول من فكر في هذا المشروع كان الشيخ ابو نادر الخازن، ومن بعده ابنه الشيخ ابو نوفل الخازن في القرن السابع عشر، وعاونهما فارس شقير الارثوذكسي الذي نزح من شمال لبنان وتزوج فتاة مارونية من بلدة غبالة في كسروان ونزحت أسرته لاحقاً الى الشويفات. ويشار الى أن الباحث الفرنسي دومينيك شوفالييه في دراسته عن مجتمع جبل لبنان كتب عن المراسلات بين مسلمي جبيل والبترون والسلطات العثمانية، والتي توضح ان الشيعة نزحوا عن تلك الانحاء، لا بسبب الخلافات والنزاعات مع المسيحيين، بل بسبب الجوع والفقر وضيق إمكانات تلك الأنحاء اقتصادياً.

يذكر أيضاً، أن البطريرك يوسف راجي الخازن (1845 – 1854)، عقب أحداث 1840، أصدر قراراً منع بموجبه بيع الاراضي على أي مسيحي مهما علا شأنه قبل العودة الى البطريركية المارونية، وعرضها على الكنيسة لكي تشتريها أو تتدبر له من يشتريها.

لقاء مرتقب بين الراعي وقبلان لمتابعة الخلاف العقاري في لاسا

برزت تطورات جديدة في مسألة الخلاف العقاري المزمن في بلدة لاسا على أوقاف وأملاك خاصة، خصوصا بعد اتفاق البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ عبد الامير قبلان على ضرورة حل هذا الملف وإعطاء كل ذي حق حقه، وذلك خلال اتصال أجراه الأخير به إثر لقائه وفدا من أهالي لاسا.

وكان البطريرك تابع الملف خلال استقباله في الديمان كاهن رعية بلدة لاسا الخوري شمعون عون والمحامي اندريه باسيل، واطلع على جديد المسألة لجهة منع المسّاح من ممارسة عمله بشكل طبيعي.

وأعلن المسؤول الاعلامي في بكركي وليد غياض انه "يتم التحضير للقاء بين الكاردينال الراعي والشيخ قبلان بعد اتفاقهما على ضرورة حل هذا الملف". وأشار الى أن "البطريرك الماروني طرح تحضير الملفات على الطاولة ووضع كل الحلول الممكنة التي لن تكون على حساب اي جهة، انما لمصلحة الحق والحقيقة". ويدور الخلاف بين وجهتي نظر مطروحتين حالياً: الاولى يعمل اصحابها على الدفع نحو تسوية مع الكنيسة المارونية وتحديداً مع البطريرك الماروني، والاخرى يتحفظ اصحابها عن مبدأ التسوية ويدعو الى تنفيذ القانون فقط، اذ يعتبر هؤلاء ان التسوية لن تسمح بإحقاق الحقوق.

بيار عطاالله - النهار

لاسا تحرّك خطط البطريركيّة: «للصبر حدود»

البطريركية المارونية وضعت خطوات عملية من شأنها حلّ المشكلات في لاسا

جنى جبّور-جريدة الجمهورية الخميس 11 آب 2016

«الساكت عن الحق شيطان أخرس»، لا يستطيع أحد الوقوف مكتوفاً وجاره يريد ابتلاع أرضه غصباً عنه. ورغم أننا في القرن الحادي والعشرين، لكنّ عقلية الإستئثار ما زالت مسيطرة.تستمرّ قضية أراضي البطريركية المارونية المغتصبة في لاسا بالتفاعل. وبعدما أسف بعض الأهالي المسيحيين على تراخي البطريركية في هذا الموضوع، تبدي الأخيرة حدّية في موقفها، رافضةً التخلي عن شبر واحد من أراضيها، راسمةً خططاً مستقبلية هادفة لإنماء البلدة، وجعلها تنبض بالحياة.

لم تتأخر البطريركيّة في التحرّك، لذلك عقد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي مع القيّم على أملاك الأبرشية البطريركية المارونية في لاسا الأب شمعون عون والمحامي اندريه باسيل إجتماعاً امس في الديمان للبحث في ملف أراضي لاسا.

ويؤكد عون لـ«الجمهورية» أنّ «بعد تعدّي الشيخ محمد العيتاوي على أرضنا ومنعنا من العمل بها، رفعنا هذه التفاصيل الى الراعي، الذي كان قد اتصل منذ 4 أيام بنائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان عارضاً عليه حلّ المشكلة، وداعياً الى التكلم مع العيتاوي لوقف الاعتداءات على أرض الكنيسة».

البطريركية المارونية أبدت تعاوناً واضحاً، واضعةً خطواتٍ عملية من شأنها حلّ المشكلات المزمنة التي تتعرّض لها لاسا، ويقول عون إنّ «ملكيتنا ثابتة والتعدي واضح، لذلك ستطلب بكركي من قوى الأمن الداخلي والجيش القيام

بواجباتهما في البلدة، وأن يساعدونا على حماية أراضينا، ومساندتنا لتحصيل حقوقنا المنتهَكة، كما ستتواصل مع وزيرَي الداخلية والبلديات نهاد المشنوق والمال علي حسن خليل، للمطالبة بوضع نقطة للدرك في لاسا للحدّ من التعديات، ولإعطاء أمر لفرقة المساحة لتقوم بمسح نهائي، لأنه لا تزال هناك أراض غير ممسوحة، وعندها فليأخذ كلّ انسان حقه قانونياً».

وعلى صعيدٍ آخر، يطالب عون بـ»الاتصال «بحزب الله» وحركة «أمل» ليمونا على الشيخ العيتاوي والأهالي المسلمين المؤيّدين لهذين الحزبين ويطلبان التزام القانون».

تتغيّر نبرة عون لتصبح حادّة وغاضبة في آن واحد، عند سؤاله إذا كانت هذه الخطة المرسومة تجدي نفعاً عملياً، خصوصاً أنّ قضية لاسا ليست جديدة وتطوّراتها لا تبشر بالخير، فيقول: «بدّو يطلع بإيدنا... من هلأ لمليون سنة هل أرض إلنا مش إلن»، ولو كان عكس ذلك، لما كنا سكنّا فيها. صحيحٌ أنهم حاولوا منعنا من وضع الشقلات، لكننا نثق بالقانون الذي لن ينصفهم»، جازماً: «لن نرتدّ وسنستمرّ في الدفاع عن هذه الأرض والحفاظ عليها، وسنستثمرها وسنأجّرها، ولو أنهم يحاولون تعطيلنا لن نيأس وسنكمل، متسلّحين بكلّ الوسائل الشرعية، وإذا اضطرينا الى وسائل غير شرعية، أي «على طريقتهم» بهدف الحفاظ على كلّ شبر من أرض الكنيسة، سنفعل ذلك».

يُبدي عون ثقة كبيرة في الاتصالات التي سيجريها الراعي، ويأمل أن يساعده المعنيّون من أجل تنفيذ القانون، مؤكّداً «استمراره في هذه القضية، ولن أدع أحدٌ يبتلع حقنا في الأرض».

للصبر حدود، هذا ما يؤكّده القيّم على أملاك الأبرشية البطريركية المارونية في لاسا، فلا سطوة السلاح ولا الأصوات العالية ستؤثر في عزيمته، وهو لم يعتدِ على أرض أو حق أحد، لكنه لن يقبل الذلّ رافضاً الخنوع والخضوع. من هنا ضرورة تحرّك المعنيين للاحتكام إلى القانون قبل أن «يبلغ السيل الزبى».

<u>الشيخ قبلان: لا نقبل بسلب حقوق المسيحيين كما لا نقبل بسلب حبة تراب من ارضنا</u>

August 8، 2016

شدد نائب رئيس "المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى" في لبنان الشيخ عبد الامير قبلان على "ضرورة العيش المشترك"، واكد ان "المسيحيين هم اخوان لنا ولا نقبل بسلب حقوقهم كما اننا لا نقبل بسلب حبة تراب من ارضنا والاعتداء على حقوقنا".

كلام الشيخ قبلان جاء الاثنين خلال استقباله وفدا من أهالي بلدة لاسا في قضاء جبيل الذين شرحوا له الخلافات العقارية والمشاكل التي يعانون منها، وتمنى الوفد على الشيخ قبلان التدخل لدى المعنيين لتصحيح المسح وعدم الاعتداء على الاوقاف والاملاك الخاصة للبلدة.

وفي نفس السياق، أجرى الشيخ قبلان اتصالا بالبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، حيث تمنى عليه التعاون من اجل حل قضية لاسا واعطاء كل ذي حق حقه"، واكد ان "الراعي وعده بمتابعة هذا الملف".

المصدر: الوكالة الوطنية للاعلام

<u>موازين القوى وقوة التوازن بين لاسا والحوار</u>

(نوفل ضو- الجمهورية) 10-08-2016

يُعتبر الخلاف على ملكية عدد من العقارات الكبيرة في بلدة لاسا الجبيلية بين النيابة البطريركية المارونية على جونية من جهة والسكان الشيعة من جهة ثانية واحداً من مظاهر استبدال القانون في لبنان بموازين القوى.منذ العام 2006 برزت الى الواجهة نزاعات حول ملكية بعض العقارات الممسوحة والمسجّلة لدى السجل العقاري والتي تملك مطرانية جونية المارونية صكوكاً بملكيتها وفقاً للأصول. فبعض أهالي لاسا من الطائفة الشيعية يعتبر أنّ له حقوقاً في هذه العقارات وأنّ عملية المسح التي تعود الى العام 1939 شابَتها في تلك الفترة «عيوب» ألحقت إجحافاً بحقوق بعض السكان.

لكن، وعوض اللجوء الى القضاء لإعطاء كلّ ذي حق حقه وفقاً للقانون بحسب الإثباتات والوثائق المتوافرة، يعمد بعض سكان لاسا ووجهائها الى منع المسّاحين من القيام بأعمالهم بالقوة بغطاء من مرجعيات سياسية وحزبية ودينية في محاولة لحلّ المشكلة من طريق «تسوية» تتجاوز القانون شكلاً ومضموناً، مستفيدين من موازين القوى الموجودة على الأرض وهم يستدرجون الكنيسة المارونية الى مفاوضات واجتماعات ولقاءات بحجة تلافي أيّ مشكلة طائفية تمسّ السلم الأهلي.

إنّ الخطورة في ما تشهده بلدة لاسا تكمن في أنّ الخضوع لـ«منطق» عدم صحّة عمليات المسح التي تمت منذ العام 1939 و«تصحيحها» بتسويات الأمر الواقع بعيداً من الآليات القانونية والقضائية، سوف يجعل من المسألة سابقة يمكن أن تنسحب على أكثر من منطقة لبنانية تشعر فيها الأحزاب والقوى السياسية والفاعليات الشيعية بأنها قادرة على فرض وجهة نظرها فيها على حساب أصحاب الحقوق المسيحيين على نحو يُهدّد بتغيير ممنهَج لهوية الأرض وبالتالي للهوية التعددية للبنان.

ولعلّ ما يزيد من هذه المخاوف ما شهدته الضاحية الجنوبية لبيروت على مدى السنوات العشرين الماضية من عمليات شراء منظّمة وممنهجة لأراضي المسيحيين من خلال سياسة الترغيب والترهيب، ما أدّى الى تغيير الهوية الديموغرافية لتلك المنطقة بحيث لم يعد المسيحيون يملكون فيها أكثر من 5 في المئة من الأرض بعدما كانت أملاكهم بُعيد نهاية الحرب تفوق الخمسين في المئة.

أما في الجنوب والبقاع، فقد وضَع «حزب الله» ولا يزال يده بقوة «الأمر الواقع» على ملايين الأمتار المربعة من الأراضي التي يملك المسيحيون الكثير منها، وحوّلها الى مناطق عسكرية مقفلة يمنع الدخول إليها واستثمارها في الزراعة أو في غيرها من المجالات بحجّة أنها مناطق عسكرية حسّاسة لأمن المقاومة وحركتها. ويزيد من خطورة تراكم هذه المشكلات «العقارية» على مساحة لبنان، كونها تترافق مع مسار سياسي مماثل يتمّ الإستغناء فيه عن الدستور والقانون في حلّ المشكلات السياسية العالقة واستبدالهما بتسويات تُفرض على اللبنانيين بقوة الأمر الواقع وتُهدّد بتغيير هوية لبنان الديموغرافية والسياسية والديموقراطية.

من هنا أهمية العودة الى الدستور والقانون والى المسارات الشرعية والمؤسساتية والقضائية في إيجاد الحلول للمشكلات والخلافات بين اللبنانيين على المستويات كافة، بدءاً بطاولة الحوار التي تشكل شكلاً من أشكال «الأمر الواقع» باعتبارها إطاراً غير دستوري وغير مؤسساتي يُقارب المسائل الخلافية بعيداً عمّا ينص عليه الدستور والقوانين المرعية الإجراء وعلى حساب عمل المؤسسات الدستورية المتمثلة في مجلسَي النواب والوزراء ورئاسة الجمهورية ودورها وصلاحياتها التشريعية والإجرائية والرقابية، بدءاً بتسمية رئيس الجمهورية ومروراً بتشكيل الحكومات وصولاً الى قوانين الإنتخابات المعلّبة والمعروفة نتائجها سلفاً.

إنّ أحداً لا يُنكر أهمية الحوار كوسيلة من وسائل التفاهم وفض النزاعات بين الأشخاص والجماعات والدول. فحتى المحاكم تنصح المتقاضين بالحلول «الحبّية» قبل ولوج مرحلة الأحكام المبرَمة شرط أن يتمّ ذلك تحت سقف القانون وليس على حسابه. فأيّ تسوية يشعر معها أحد أطراف الخلاف بأنه مظلوم ومقهور ستشكل في حدّ ذاتها مشروع أزمة جديدة مستقبَلية يؤسّس لها الإحتقان الذي سرعان ما يعود الى الإنفجار عند أوّل فرصة تسمح للمظلوم بأن يقلب الطاولة.

لذلك، فإنّ الشعار الذي أطلقه الناشطون في قوى «14 آذار» في رسالتهم - الإنذار الى المتحاورين بضرورة أن تكون الحلول التي يسعون إليها مبنيّة على قاعدة «قوة التوازن والقانون والدستور» التي تضمن الإستقرار والعدالة للجميع، لا على أساس «موازين القوى» التي يحكمها السلاح والتي يمكن أن تتغيّر عند كلّ مفترق محلّي وإقليمي ودولي، يبدو اليوم قاعدة ضرورية لحلّ أيّ مشكلة بدءاً بالخلافات الشخصية والمناطقية والعقارية وصولاً الى الخلافات السياسية والوطنية، إذا ما أريد لهذه المشكلات أن تلقى حلاً ثابتاً ومستداماً... وإلّا فإنّ الكنيسة والقيادة الروحية للطائفة الشيعية والسياسيين يكونون في موقع مَن يؤسّس مِن حيث يريد أو لا يريد، ومِن حيث يَدري أو لا يَدري لحالات احتقان وقهر جديدة ستنتهي عاجلاً أو آجلاً بانفجار جديد!

عن البكاء على أطلال وقف الموارنة في لاسا، لا جدوى من رفع الصوت بعد سكوت طال أمده، والإعتداءات أبعد من مجرّد عقارات مُتنازع عليها

August 9, 2016/طوني ابو روحانا – بيروت اوبزرفر

ما يحصل في لاسا ليس وليد نزاعات جديدة بين الكنيسة المارونية والأهالي، ولا قضية عقارات مُعتّدى عليها، او مسألة خلافية بسيطة بين جيران، يُمكن حلّها بين القضاء والتراضي، إنما هي أقرب الى أزمة توارث مذهبي، وملكية منطقة بكاملها، تمس بالشراكة والعيش الواحد، منها الى بضعة أمتار صادرتها قوى أمر واقع، وتفاصيل إظهار حدود. كنيسة الموارنة تعرف تمام المعرفة خلفيات النزاع، ومنع التصرّف بأي عقار يخصها في لاسا، تعرف، تسكت، وتتصرف بإهمال تام، وكأنها مُتنازلة أساساً عن حقها، وحقوق المسيحيين الديموغرافية والجغرافية، حيث هنا، هي ضرورة وحتمية، لا أحد يُطالب بها، لا نواب منطقة ولا فعاليات ولا قيادات تنتمي جميعها كما تدّعي الى تيارات سيادية، مُتفاهمة، وتُدرك مدى خطورة مشروع مذهبة خارطة جرود جبيل، والى أين يُمكن أن يصل إن استمر، ونجحوا بتمريره بالحجارة والباطون.

إن استمر الحال على ما هو عليه، فهي فتنة مذهبية تُحاك في لاسا، ومتر بعد متر، هناك مَن يُصادر قرية بأهلها وأرضها من شركائه فيها، ويغتصب الوجود والتاريخ دون أي رادع، بالفجور، بالقوة، او بدعم فائض سلاح حزب الله.. تتعدد الأسباب والكارثة واحدة، قد تأخذ المنطقة الى عنف لن ينجو منه أي طرف، مهما كان حجمه او قدرته. الكل يتهرب من المسؤولية وخاصة بكركي التي ترفع الصوت بخفر كلما تكلمت في موضوع لاسا، الزيارات المُتبادلة لا تحل المشكلة، ولا تبادل المودة بينها وبين المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ولا القضاء، إن تساهل وتنازل صاحب الحق، هناك موقف صارم وجريء يجب أن يُحَدّد شكل العلاقة بين مُعتَدٍ ومُعتَدى عليه، ولابد من إنهاء هذا المشهد المتخاذل الذي ترتكبه البطريركية المارونية في حق أبنائها، المطالبة بالحق لا توقظ فتنة، إنما دفنها تحت الرماد، فهو ما يُساهم في تأجيجها لحظة يستحيل منع ضخ وقودها.

في المُحَصّلة، على بطريرك الموارنة أن يعي خطورة الوضع، وأفق المشروع وأبعاده، وأن يبقى لبعض الوقت في لبنان حتى يتسنى له معالجة مشكلة قد تتحوّل في يوم من الأيام الى مجزرة، إن لم يلعب العقل فيها دور الحكم، وإن حاكاها الجنون، ولم يستعد كل ذي حق حقه.

الكنيسة تطالب القوى الامنية حماية اراضي "لاسا" من التعديات لحين مسح الأراضي وتطبيق القانون

Date: 13 August 2016 - 20:41/ ميلفين خوري –

منذ عام 1939 ولاسا تعيش نزاعًا لم ينته فصولًا.. وآخر أجزائه ما حصل منذ أسبوعين في العقار رقم 399 حين اعترض الشيخ محمد العيتاوي وعدد من أبناء بلدة لاسا في جرد قضاء جبيل، المساح فادي عقيقي بينما كان يقوم بوضع شقلات على العقار المتنازع عليه في البلدة الذي تعود ملكيته الى أبرشية جونية المارونية.هذا هو العقار الذي حمل عام 2006 بعد المسح النهائي الرقم 399.. وتظهر الخريطة ارض الجبانة التي تحمل رقمًا وحدها، بالاضافة الى العقارات المجاورة التي بدورها تحمل أرقامًا بعد المسح النهائي. فيما الافادة العقارية هذه تبيّن أن العقار 399 تملكه الابرشية البطريركية المارونية جونية بكامل اسهمه ال 2400. بين عامي 2002 و2006 كان المسح في لاسا يجري بشكل طبيعي، لتبدأ المشاكل بعد العام المذكور ويُمنع المساحون من القيام بعملهمالشيخ العيتاوي أكد أن هناك اتفاقًا موجودًا عند محافظ جبل لبنان موقع من قبل الطرفين وممثلين عن مخابرات الجيش والدرك والمرجعيات السياسية والدينية والبلدية والمخاتير يقضي بأن تكون تلك الاطراف موافقة على أي مسح قد يجري، في حين يؤكد الاب عون أن المحافظ طلب تشكيل لجنة من هذه الاطراف للمضي بالمسح النهائي انطلاقًا من الاوراق الثبوتية للطرفين المتنازعين.. ولحل كل تلك الملفات، تتجه الانظار الى اللقاء الذي يتم التحضير له بين البطريرك الماروني ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى . ومن الآن وحتى اتمام هذا اللقاء، طالبت الكنيسة القوى الامنية حماية الاراضي من التعديات، وان تضغط المرجعيات السياسية على الاهالي لعدم التعدي على الاراضي، وأن يعطي وزيرا الداخلية والمال اوامر للمخاتير والمساح لانهاء الملف في لاسا. [...]

لاسا بخطر.. الأب عون: دواعش يهددون المسيحيين

الجمعة، 12 أغسطس، 2016/خاص – جانين ملاح

لا تزال بلدة لاسا الجبيلية تنتظر حلا لمشكلة تاريخية تعود الى اكثر من 70 عاما، فالخلاف بشأن اراضي البطريركية المارونية وبعض اهالي البلدية ليس مجرد نزاع عقاري وحدودي بسيط انما ازمة مستفحلة باتت تتطلب معالجة جذرية والا فـ "الباطل سيبتلع الحق". ولأنّ "الساكت عن الحق شيطان اخرس"، لم يعد ممكنا السكوت عن اي تعدّ. ما حصل منذ ايام، اشعل فتيل النزاع اكثر فاكثر، فاعتراض الشيخ محمد العيتاوي وعدد من ابناء البلدية الشيعية على المساح فادي عقيقي، عندما كان يضع شقلات على العقار المتنازع عليه في البلدة والذي تعود ملكيته الى ابرشية جونية المارونية، والذي في الاساس ممسوح اختياريا ويحمل رقما كما ممسوح نهائيا ورقمه 399، وتملك المطرانية شهادة قيد فيه، لم يكن الاول ولن يكون الاخير اذا لم يصار الى حل جذري للموضوع. من هنا تداعى البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي والنواب البطريركيين الى اجتماع مع القيم على اراضي ابرشية جبيل المارونية الاب شمعون عون والمحامي اندريه باسيل لمتابعة القضية واخر مجرياتها والتحضير للقاء بات قريبا بين الراعي ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ عبد الامير قبلان الذي تقول المعلومات للكلمة اونلاين انه اتصل منذ ايام بالراعي قائلا انه سيأخذ على عاتقه حل الموضوع مع غبطته. وتضيف المعلومات انه بالنسبة للبطريركية المارونية، القضاء هو المرجع الوحيد ويجب ان تحترم كلمته، وبالتالي ستعمد بكركي الى الطلب من المجلس الشيعي الاعلى بوضع حد لهذه التعديات، ومن الاحزاب الضغط على الاهالي لوقف هذه التعديات، ومن القوى الامنية والجيش القيام بواجباتها لحماية الاراضي. رفض الكنيسة التخلي عن شبر من ارضها ينبع من كون احقيتها بهذه الاملاك التي تملك اثباتات قانونية فيها، يقول الاب عون للكلمة اونلاين اما المتعدون فهم يدعون بالكلام ان الارض ملكهم، ولا يكتفون بذلك بل يتعدون علينا ويستعملون الطرق الهمجية لمنعنا من الحفاظ على ارضنا وكأنهم داعش في لاسا، يتسلبطون مشوهين صورة التعايش الاسلامي المسيحي وصورة الشيعة في لبنان. الجميع متواطئ يضيف الاب عون، لا البلدية تقوم بواجباتها ولا القوى الامنية ولا المخاتير، ولكن ما نطالب به هو التقيد بالقانون وان تقوم الدولة بواجباتها، فاما ان يلتزموا بالقانون والمستندات والوثائق القانونية التي بحوزتنا واما سنواصل المطالبة بحقنا والدفاع عنه ورفع الصوت والضغط في هذا الاتجاه. ويضع المحامي اندري باسيل ما يحصل في اطار التعديات وليس النزاع ويقول للكلمة اونلاين ان عقارنا مثبت بموجب شهادات قيد حسب الاصول وخرائط مساحة، ومن له الحق فليبرزه لكن للاسف كله تعدي بتعدي بحجة ان لهم حقا فيما هم لا يملكون اي اثبات على ذلك. ويضيف باسيل طالما ان هناك قرار من وزارة المالية صادر عام 2000 بمسح كل اراضي جبيل بما فيها لاسا نهائيا اي مسح لا لغط فيه، فليطبق ووليحكم قاضي العقارات باحقية الملكية. ويختم باسيل قائلا، من لديه الحق يضعه في النور، ونحن نطالب بالقانون اما هم فاذا لديهم حقوق ليأخذوها وفي حال العكس يقول لا تمدوا يدكم على عقارات ليست ملككم.

اعتراض مساح في لاسا جبيل أثناء وضعه شقلات على عقار متنازع عليه تلاه اجتماع تهدئة

الجمعة 05 آب 2016 /وطنية - جبيل - افاد مندوب "الوكالة الوطنية للاعلام" جورج كرم ان الشيخ محمد العيتاوي وعددا من أبناء بلدة لاسا في جرد قضاء جبيل، اعترضوا المساح فادي عقيقي بينما كان يقوم بوضع شقلات على العقار المتنازع عليه في البلدة الذي تعود ملكيته الى أبرشية جونية المارونية.

وعقد إجتماع في البلدة ضم القيم الأبرشي على وقف أملاك لاسا في الأبرشية الأب شمعون عون، والشيخ العيتاوي والمساح عقيقي. وتم الإتفاق على عدم القيام بأعمال على العقار المذكور إلا بعد مراجعة المرجعيات المعنية، علما أن العقار قد تم مسحه منذ مدة والمساح كان يقوم فقط بوضع شقلات للعقار، وهي المرة الثانية في هذا الأسبوع يمنع فيها من وضعها.وحضر إلى بلدة لاسا قائد سرية جونية في قوى الأمن الداخلي العقيد جوني داغر الذي "عمل على ضبط الوضع وحلحلة إعتراض الشيخ العيتاوي والأهالي".

نزاع لاسا وشل امن الدولة تحد مستمر للمسيحيين...

سيمون أبو فاضل- الإثنين، 08 أغسطس، 2016

بين النزاع العقاري في بلدة لاسا المفتوح على تعديات مستمرة على اراضي المسيحيين والكنيسة بينها وبين الاستمرار الحكومي والمذهبي بالتضييق على رئيس جهاز امن الدولة اللواء جورج قرعة، يندرج التلكؤ السياسي المسيحي من ناحية عدم المطالبة بما يصنّف حقوقاً في ظل توازنات النظام المذهبي اللبناني.

وبات يصنف الصمت الكنسي والسياسي المسيحي في خانة الذمية على ما بات الكلام في الاوساط المسيحية التي تجد الفرق الواضح بين كيفية معالجة وحل المشاكل ذات الصلة بابناء وحقوق الطوائف المحمدية وبين تمادي القوى المسيحية في التهاون والتنازل على غرار نزاع لاسا وملف امن الدولة اللذين كان ممكناً ايجاد حل لهما لو كانت صفة هؤلاء غير مسيحية، بحيث لم يخف كاهن رعية لاسا الأب شمعون عون قوله بان الاقطاب الاربعة عاجزون عن حل نزاع لاسا في وقت يجاهر المعتدون على الاراضي بانهم مدعومون من ركني الثنائي الشيعي في امل وحزب الله.

ولم يعد امر الانتعاش المسيحي حسب الاوساط المسيحية مرتبطاً بانتخاب رئيس للجمهورية من اجل تحقيق العدالة المذهبية في البلد، بعد تعاقب عدد من الرؤساء على بعبدا وكان بعضهم شريكا في المحاصصات مع القوى السياسية المحمدية بحيث باتوا مقيدين وغير قادرين على ممارسة مهام رئاسة البلاد ومن بينها الحفاظ على حقوق المسيحيين الذين يمثلهم رئيس الجمهورية، وبعد ان انغمس بعضهم في الفساد، فيما الاخر اضحى شريكا في صفقات عقارية ومالية واضحة، جعلته اسير هذه الصفقات على قاعدة «اطعامهم لاسكاتهم».

ورغم المجهود الذي توفره مؤسسة «لابورا» من أجل تعزيز الحضور المسيحي في ادارات ومؤسسات الدولة، وكذلك ما تقدم عليه «حركة الارض» في مجال الحد من ظاهرة بيع المسيحيين لاراضيهم او اختراقهم عقاريا، فان القوى الحزبية لم تبد اي حماسة في مجال العودة الى الدولة ادارياً، في خطوة منها لتقوية موقعها المكمل للسياسي ضمن المعادلة القائمة في البلاد، ولا يخفي اصحاب رأي او موظفون في الدولة علنا في احاديثهم الغياب المسيحي الظاهر عن هذا الحقل بسبب ما بات يعرفونه عدم رغبة مسؤولين مسيحيين بالتشابك مع اقطاب المذاهب الاخرى، طمعاً في رئاسة او وزارة او نيابة او املاً بكسب ودهم تحت شعار الشراكة والتعايش. وتفتقد رؤية المسؤولين المسيحيين في مواقعهم المتعددة اي مشروع انمائي او اقتصادي من شأنه ان يحاكي قواعدهم التي تمر في ظروف صعبة الى حد الهجرة الواضحة كما هو عند البيئة المسيحية، ويعلن عدد كبير من الموظفين في عدة فئات موزعة ضمن هيكلية الدولة غياب اي غطاء مسيحي اذا ما كان ضروريا احيانا لصالحهم، حتى بات بعضهم يرمز الى ان المسؤولين المسيحيين يجدون في «بيع رأس هؤلاء» في بعض الاحيان كسباً لاقطاب المذاهب الاخرى، نتيجة عقدة النقص التي هم عليها.

وفي منطق هؤلاء الموظفين وبينهم الكبار ان مسألة انتخاب رئاسة الجمهورية ليست شرطاً لعودة المسيحيين الى الدولة وهو ما يدل عليه واقع كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط، وكذلك تيار المستقبل سابقا وحالياً، حيث تمكن هؤلاء من توسيع حضورهم الاداري في ظل وجود رئيس للجمهورية في وقت لم تتمكن القوى السياسية المسيحية باحجامها المتعددة من مرافقة هذه القوى السياسة في مسار تعييناتهم، ولذلك فان على سبيل المثال حل النزاع في لاسا او رفع الشلل عن جهاز امن الدولة الذي يترأسه ضابط مسيحي ليس له صلة بوجود رئيس للجمهورية او عدمه لكون هذه الازمات بدأت في ظل وجود رئيس للجمهورية وايضا ألقوى السياسية ذاتها التي لا تزال مستقيلة من دورها في هذا الحقل وغير راغبة في استحصال الحقوق المسيحية وليس اكثر.

وفي ظل الجمود المسيحي الكنسي والسياسي، وانعدام روح المبادرة، يخرق هذا الركود استحقاق الرهبنة اللبنانية التي تبدأ مجمعها يوم غد الثلثاء لينتهي يوم الجمعة المقبل قبل الظهر على انتخاب اباتي جديد لها، لتستكمل بعد الظهر انتخاب مدبرين اربعة، ليشكل هؤلاء السلطة العليا لهذه الرهبنة مع الأباتي الجديد.

وحسب المعلومات الكنسية فان القيود المفروضة على الرهبانيات المسيحية حدت الى حد كبير من الدور المطلوب لها في البيئة المسيحية نتيجة تقاطع المواقف منها بين الفاتيكان وبين بكركي، لكن ذلك لم يعطل اجراء الاستحقاق

الديمقراطي داخل هذه الرهبنة الفاعلة ثقافيا وتربويا، بحيث ستعتمد المداورة في السلطة في موازاة غياب الاستحقاقات الديمقراطية عن الساحة اللبنانية، حتى ان رغبة السفير البابوي غبريال كاتشيا بعدم حرق اصابعه اذا ما وكلته روما بضبضة ذيول الانتخابات الرهبانية فكانت نصيحته للرهبانية اللبنانية بالتفاهم وهو امر يندرج في اطار التعاون وقبول الاخر من خلال انتخابات تمكن السلطة الجديدة من اداء دورها، اي ان الفاتيكان يرغب بابعاد الشلل الكنسي وغياب المبادرة المطلوبة من بكركي عن هذه الرهبنة التي على عاتقها دور جد ضيق في هذا الظرف.

وتأتي خطوة الاب شربل بيروتي القيم على ممتلكات بكركي والكنيسة المارونية للترشح الى منصب «مدبر» لتحمل قراراً بالابتعاد عن فقدان الدور المطلوب من الكنيسة والقيمين عليها وكذلك يفضل الابتعاد عن مقاربة ملف الاملاك والعقارات الساخنة ليعود الى حضن الرهبنة لاعتباره انها تحمل اكثر من غير مكان دورا منتجاً، وان كانت تدل النتائج منذ اليوم بان الاب نعمة الله الهاشم هو الذي سيصل الى رئاسة الرهبنة، يبدو حتى حينه ان الفريق الاخر يرغب في ان يكون له موقع في رباعية المدبرين بحيث يأملون ان يكونوا فريقا مكملاً له وليس معطلاً، وتقول معلومات ان االدور الذي تعول عايه الرهبنة بعيدا عن الاعتبارات السياسية هو تفعيل دور مؤسساتها وجعل بعض الاراضي والعقارات في المناطق النائية مواقع انتاج تشجع المسيحيين في تلك المناطق على التمسك باراضيهم وعدم مغادرتها.

وفي هذا السياق شكلت الذكرى الاربعين لشهداء القاع محطة لكشف المزايدات التي تبعت يومها التفجيرات الارهابية بحيث غاب الحضور السياسي الواسع عن المشاركة في ذكرى الاربعين، حتى ان مطالبة الوزراء الياس بو صعب وميشال فرعون والان حكيم رئيس الحكومة تمام سلام بإنشاء صندوق للمناطق المتاخمة لتواجد المنظمات الإرهابية على غرار القاع ومحيطها اسوة بالظروف التي ادت الى ولادة كل من مجلس الانماء والاعمار ووزارة المهجرين وصندوقي الجنوب والمهجرين، رفضها سلام، هذا دون التوقف امام حجم المطالبة ليس فقط الا لانهم مسيحيون على ما تقول الاوساط المسيحية التي تعرب عن خيبتها من الأداء الذي تمارسه الأحزاب المسيحية التي تفتقد أي روية استراتيجية او ديموغرافية وهدفها السلطة وليس اكثر.

<u>البطريركية المارونية ـ لاسا: قصة إبريق الزيت</u>

ليا القزي

قصة إبريق الزيت، هي قصة الخلافات بين أبناء لاسا والبطريركية المارونية. مشكلة عقارية تُهدّد وجود عدد من الناس وأملاكهم، تحولت إلى صراع طائفي.عنوان الخبر في وسائل الإعلام أصبح «لاسا تعتدي على أملاك البطريركية المارونية»، ولولا بعض من «العيب والحياء»، لكانت استُبدلت لاسا بـ»الشيعة».

وسائل الإعلام هذه والأطراف المعنيون الذين ساهموا في تظهير الموضوع وكأنه «فتح شيعي» لأملاك «المسيحيين»، أسدلوا ستائر ذاكراتهم على النزاع الدموي الذي يعود إلى عام 1914 بين الكنيسة المارونية وأهالي ميفوق (في قضاء جبيل والتي ينتمي أبناؤها إلى الطائفة المسيحية). منذ سنتين، لجأ الأهالي إلى القضاء الذي وقف في صف الكنيسة. من أصل 12 مليون متر مربع، استعاد «الميفوقيون»، نظرياً، مليوني متر مربع فقط من دون أن يُطبّق الاتفاق. الأمر نفسه، وإن تبدّلت تفاصيله، يتكرر في لاسا.

المشكلة في لاسا ليست آنية، بل تعود إلى عام 1939، تاريخ آخر عملية مسح قانونية حصلت في البلدة. البطريركية المارونية تقول إنها تملك صكوك ملكية رسمية ووثائق تاريخية تعود إلى عهد العثمانيين تؤكد ملكيتها للعقارات. في حين أن أهالي لاسا يرون أن مسح عام 1939 تمّ في زمن كان «المسيحيون» يملكون فيه نفوذاً، الأمر الذي أدّى الى أن تؤول الأملاك إلى الكنيسة. وهم يؤكدون أن خريطة المساحة لا تضم توقيع أصحاب العقارات، «وكأنه لا وجود لأحد منا»، كما يقول الشيخ محمد عيتاوي.

عاد الخلاف حين حاول المسّاح العقاري وضع «شقلات» على عقار لأبرشية جونية

الفصل الجديد من القصة حصلت أحداثه منذ قرابة أسبوع. الرواية التي انتشرت تقول إنّ عيتاوي وعدداً من أبناء البلدة اعتدوا على المسّاح العقاري فادي عقيقي عندما كان يضع «شقلات» (علامات على عقار ممسوح) على العقار 399، الذي تعود ملكيته الى أبرشية جونية المارونية.

يبدأ الشيخ محمد عيتاوي حديثه بالتذكير بالاتفاق الذي وُقّع بين طرفي الصراع منذ سنة «بأن العقار 399 غير صالح ليكون مرجعاً للمسح بسبب عدد من الشوائب. والاتفاق محفوظ لدى المحافظ». الملاحظات على العقار المذكور أنه يقع على مقربة من «مسجدين وجبانة وبيوت سكنية. كذلك فإن مالكي قرابة 10 عقارات يعترضون عليه، وقد قُبل اعتراضهم من القاضي العقاري». ما حصل منذ أسبوع، أنّ «عقيقي والكاهن جورج عطاالله قالا لنا إنهما يضعان الشقلات قبل تشييد مبنى. ذكّرناهما بالاعتراض، وبأن الملف على طريق الحل (نتيجة اتصالات سابقة بين الكاردينال بشارة الراعي ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عبد الأمير قبلان)». يقول عيتاوي إنّ عطاالله وافق على كلامه «وعزمَني عا فنجان قهوة، بس ما كان وقتنا بيسمح». من أصرّ على إجراء أعمال المساحة هو عقيقي، استناداً إلى عيتاوي الذي فوجئ «بانتشار الخبر والزعم أنني هدّدت ومنعتهم بقوة السلاح».

لا يبدو محامي الوقف الماروني أندريه باسيل مُقتنعاً بهذا الكلام، «كانوا أكثر من ثلاثين شاباً». بالنسبة إليه «هناك قانون لا يُطبّق. نحن لا نأخذ الأمور إلى منحى طائفي. ولكن هو تعدّ على ملك. العقار 399 ممسوح، وما بيخلونا نفوت عليه». مساحة عقارات بكركي تبلغ 5 ملايين متر مربع «مقسمة على 90 عقاراً. قدمنا قرابة 47 شكوى جزائية، وُضعت على أثرها إشارات منع التعدي». الحل الذي يُقدمه باسيل هو «السماح باستكمال أعمال المسح وليُقدم كل طرف مستنداته». وتتردد معلومات في بلاد جبيل أن «أبناء لاسا يرفضون تقديم المستندات التي تؤكد ملكيتهم للعقارات، وكأنهم يبنون مزاعمهم على خبريات قديمة». الردّ يأتي من عيتاوي الذي يضحك قبل أن يقول «آخدين 14 حكماً على مساحة الـ1939. يرجعوا يصحّحوها». ينفي عيتاوي وضع ما يقوم به أبناء لاسا في خانة التصعيد، «فهذا حقنا». يعتقد أن لدى «البطريرك الراعي اتجاهاً لحلّها، ولكن بعض المنتفعين على الأرض لا يريدون». من جهة الوقف الماروني، «في كل الحالات سنستعمل القانون. ليش بدها تصير كل هالأمور البشعة؟ خلينا نطبّق المسح»، يختم باسيل.

لاسا لا توفّر مكسباً معنوياً في ميزان الاستقواء نتيجة اعتداء البعض على أملاك المسيحيين

بيار عطاالله - 11 آب 2016

الى لاسا في أعالي جرود جبيل تتجه الانظار مرة جديدة، نتيجة الاعتداء على أراضي البطريركية المارونية من بعض اهالي لاسا الذين يصرون على ان العقارات هذه هي ملك لهم، ويتمسكون بذلك بقوة السلاح، مستغلين الشعور بفائض القوة المعنوية والسياسية التي يعتقدون ان القوى الشيعية توفرها لهم. في حين ان هذا الامر يمثل "خسارة معنوية غير مبررة للشيعية السياسية واحزابها امام الرأي العام المسيحي الذي يتفهم الى حد كبير الهواجس الاقلوية، لكنه لا يمكن ان يتفهم بأي شكل الاعتداء على أراضي الغير وانتهاك حقوقهم بقوة السلاح"، على ما تقول أوساط كنسية متابعة للملف.

عمّ التفاؤل خلال ولاية وزير الداخلية السابق مروان شربل بقرب الاعلان عن الاتفاق على بدء أعمال المسح، بالتوازي مع التطور الايجابي في موقف الثنائي الشيعي "حزب الله" و حركة "امل" بالرغبة في التوصل الى حل ايجابي للمشكلات، برفع الغطاء بداية عن المخالفين والمعتدين على املاك الكنيسة المارونية في لاسا واعالي جبيل وكسروان. وكان الاتفاق في بكركي على رفع الغطاء عن نحو 85 مخالفة بناء وتعديات على املاك الكنيسة والاملاك الخاصة، وخصوصاً العقار 61 المملوك من الكنيسة المارونية، وإعادة الامور الى نصابها دون اي اثارة طائفية او مذهبية. لكن الامور عادت اخيراً الى نقطة الصفر مع اقتراب أعمال التحديد والتحرير أو المساحة من البيوت، مما سيؤدي عملياً الى الكشف عن الحدود العقارية ويوضح كل الامور العالقة، سواء منها الاعتداءات على ملكية الكنيسة او الملكيات الخاصة، ويسقط كل ذريعة غير قانونية.

لا ذريعة حقيقية لدى المعترضين على المساحة في لاسا، والاوراق التي يبرزها البعض وتحمل تواقيع مخاتير لاسا تحتاج الى إثبات صحتها، وهي كمن يصرف من مال الآخرين. في موازاة ذلك، تحتفظ الكنيسة في خزائنها بمراسلات وصكوك ملكية رسمية تعود الى مئات السنين، ومدعمة بوثائق تاريخية ومراسلات منذ ايام العثمانيين، اضافة الى خرائط مساحة 1939، وهي آخر عملية مسح قانونية جرت في تلك الانحاء. ويقول رئيس "حركة

الارض" طلال الدويهي أن ما يجري لا يجوز وهو غير شرعي "ولا يمكن جمهور المقاومة الاعتداء على أملاك المسيحيين ولا غيرهم، وما يقوم به الشيخ محمد عيتاوي ليس اعتداءً على أملاك المسيحيين فحسب، بل هو اعتداء على العيش المشترك وكل الرأي العام المؤيد للمقاومة (...)". ويحض الدويهي العقلاء على "التعامل مع ما يجري تحت سقف القانون لا بمنطق الاستعلاء والهيمنة والاغتصاب الاسرائيلي". وفي رأيه ان الحل الافضل والمنطقي هو في الامتثال لقرارات القاضي العقاري. تشير محفوظات بكركي الرسمية الى أن أول من امتلك أراضي لاسا كان مطران بعلبك يوحنا الحاج الذي تبوأ مركز قاضي الموارنة في مجلس قائمقامية النصارى في جبل لبنان قبل أن يصبح بطريركا بين 1890 و1898، وذلك استكمالاً لما كان يقوم به زعماء الموارنة في العاقورة وبشري وتنورين واهدن لامتلاك جرود لبنان بكاملها، ابتداء من جبل صنين الى قمة ضهر القضيب في اقصى الشمال. وتضيف الوثائق أن أول من فكر في هذا المشروع كان الشيخ ابو نادر الخازن، ومن بعده ابنه الشيخ ابو نوفل الخازن في القرن السابع عشر، وعاونهما فارس شقير الارثوذكسي الذي نزح من شمال لبنان وتزوج فتاة مارونية من بلدة غبالة في كسروان ونزحت أسرته لاحقاً الى الشويفات. ويشار الى أن الباحث الفرنسي دومينيك شوفالييه في دراسته عن مجتمع جبل لبنان كتب عن المراسلات بين مسلمي جبيل والبترون والسلطات العثمانية، والتي توضح ان الشيعة نزحوا عن تلك الانحاء، لا بسبب الخلافات والنزاعات مع المسيحيين، بل بسبب الجوع والفقر وضيق إمكانات تلك الأنحاء اقتصادياً.

يذكر أيضاً، أن البطريرك يوسف راجي الخازن (1845 - 1854)، عقب أحداث 1840، أصدر قراراً منع بموجبه بيع الاراضي على أي مسيحي مهما علا شأنه قبل العودة الى البطريركية المارونية، وعرضها على الكنيسة لكي تشتريها أو تتدبر له من يشتريها.

لقاء مرتقب بين الراعي وقبلان لمتابعة الخلاف العقاري في لاسا

برزت تطورات جديدة في مسألة الخلاف العقاري المزمن في بلدة لاسا على أوقاف وأملاك خاصة، خصوصا بعد اتفاق البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ عبد الامير قبلان على ضرورة حل هذا الملف وإعطاء كل ذي حق حقه، وذلك خلال اتصال أجراه الأخير به إثر لقائه وفدا من أهالي لاسا.

وكان البطريرك تابع الملف خلال استقباله في الديمان كاهن رعية بلدة لاسا الخوري شمعون عون والمحامي اندريه باسيل، واطلع على جديد المسألة لجهة منع المسّاح من ممارسة عمله بشكل طبيعي.

وأعلن المسؤول الاعلامي في بكركي وليد غياض انه "يتم التحضير للقاء بين الكاردينال الراعي والشيخ قبلان بعد اتفاقهما على ضرورة حل هذا الملف". وأشار الى أن "البطريرك الماروني طرح تحضير الملفات على الطاولة ووضع كل الحلول الممكنة التي لن تكون على حساب اي جهة، انما لمصلحة الحق والحقيقة". ويدور الخلاف بين وجهتي نظر مطروحتين حالياً: الاولى يعمل اصحابها على الدفع نحو تسوية مع الكنيسة المارونية وتحديداً مع البطريرك الماروني، والاخرى يتحفظ اصحابها عن مبدأ التسوية ويدعو الى تنفيذ القانون فقط، اذ يعتبر هؤلاء ان التسوية لن تسمح بإحقاق الحقوق.

<u>«حزب الله» في جبيل... «أمن ذاتي» وتعدّيات</u>

ألان سركيس-جريدة الجمهورية

الوضع حساس ودقيق في جرود جبيل (أرشيف)

يشهد الوضع في جرود جبيل مزيداً من التوتّر، بسبب الملفات العالقة التي لم تُقفل بعد، كقضية الاعتداء على املاك البطريركية المارونية في لاسا، اضافة الى قضية «الأمن الذاتي» والدوريات التي يسيّرها «حزب الله» في المنطقة في الفترة الأخيرة.يتخوّف الاهالي من سقوط جبيل في قبضة "حزب الله"، خصوصاً انّ الحزب يستعمل الجرود ممرّاً للاتصال بالبقاع، وقد علت الصرخات أخيراً من دوريات الحزب التي تجوب البلدات المسيحية وتسأل وتراقب، علماً انّ الوضع حسّاس جدّاً ومعرّض للانفجار في ايّ لحظة.

جديد الإعتداءات، ما حصل ليل امس الاوّل في بلدة يانوح الجبيلية، حيث قامت دورية من "حزب الله" بالدخول الى البلدة، وطلبت هويات عمّال سوريين يعملون في موسم قطاف التفّاح، وبعد تنبّه أبناء البلدة للدورية، قامت الدورية بالفرار، ومع انّ الأشخاص باتوا معروفين، لم تُقدم القوى الامنية على ايقافهم.
ويوضح رئيس بلدية يانوح ملكان البعيني لـ"الجمهورية"، إنّ "السوريين اخبروا انّ شخصين أتيا اليهم، وقالا إنهما ينتميان الى جهاز الأمن في "حزب الله" طالبَين هوياتهم، وفور علمنا ابلغنا الأجهزة الامنية"، داعياً في الوقت عينه الى "عدم الاصطياد في الماء العكر وتكبير الإشكالية، رغم انّ القضية تركت أثرها في البلدة".
وفي هذا السياق حذّر النائب السابق فارس سعيد من أعمال "حزب الله" المشبوهة والخطيرة وفرضه الأمن الذاتي"، وطالب الدولة بـ"وضع حدّ لهذه الأعمال الخارجة عن القانون التي ستؤدي حتماً إلى تعكير صفو العيش المشترك في المنطقة".
وبدوره وصف عضو تكتل "التغيير والاصلاح" النائب سيمون ابي رميا الوضع "في جرود جبيل بـ"الدقيق والحسّاس". وأشار لـ"الجمهورية" الى انّ "الإشكال الذي حصل في يانوح فردي إذ إنّ صاحب الارض الذي يعمل عنده السوريون قال إنّ شباب ثملين أتوا الى البلدة من أفقا، وادّعوا بانتمائهم الى "حزب الله" وتبيّن لاحقاً انهم لا ينتمون الى الحزب"، واضعاً هذا "التصرّف في إطار الفردي".
وعبّر عن "استنكاره للحادثة حتّى لو كان الحزب مرتكبها، لاننا لا نقبل أن يحصل ايّ تعدٍّ من اهل بلدة على بلدة ثانية، ولا يحقّ لأحد أن يسأل ماذا في داخل البلدة، فهناك بلدية وجيش وابناء البلدة".
لم تمرّ هذه الحادثة مرور الكرام على "القوّات اللبنانية"، حيث يضعها منسق منطقة جبيل في "القوات" شربل ابي عقل في اطار "الأمن الذاتي" الذي يطبّقه "حزب الله" في مناطق نفوذه ومحاولة تطبيقه في البلدات المسيحيّة في الجرود"، وشدّد عبر "الجمهورية" على انّ "هذه الحادثة لم تكن يتيمة، فدورياته المسلّحة تجوب جرد ووسط وساحل جبيل دون حسيب او رقيب".
وطالب الدولة بـ"اتخاذ التدابير اللازمة لانّ الوضع مهدّد بالانفجار، فقد يخرج ايّ شاب وبقرار فردي للمواجهة مطلقاً النار على "حزب الله" وعندها تكبر المشكلة، فعلى الدولة إيقاف "حزب الله" عن تماديه باستباحة جبيل وتطبيق قانونه الخاص فيها".
لاسا مجدّداً
مشكلة الاعتداءات على أملاك المسيحيين في لاسا لم تتوقّف، اذ أعلنت لجنة أهالي جرد جبيل - جبة المنيطرة، "عودة الإعتداءات"، مشيرة الى أنها "إذ توقفت على أراضي الكنيسة المارونية منذ صيف 2012، ها نحن نراها اليوم تعود لتطلّ برأسها مجدداً". وقد أكّدت المعلومات "قيامَ ناصر المقداد وبلال المقداد بأعمال بناء على عقار تابع لمطرانية جونية في بلدة لاسا".
وسألت اللجنة: "لماذا لا يبادر القيّمون المدنيّون والكنسيون المؤتمنون على أراضي الكنيسة المارونية بالإجراءات الكفيلة لوضع حدّ لهكذا تعديات خطيرة؟ ولماذا لا تبادر الدولة الى وضع حدّ لهكذا تعديات، ولا تقوم قوى الأمن الداخلي بتطبيق القانون في القرى التي يهيمن عليها "حزب الله"؟.
وفي هذا الاطار، يوضح ابي رميا، انّ "الأجهزة الأمنية قامت بإيقاف تعديات الامس، وكانت محاولة تعدٍّ اخرى منذ حوالى اسبوعين وأيضاً تمّ ايقافها"، لافتاً الى انّ "مفتاح الكنيسة بات مع المطران، الّا اننا نعمل على استكمال الموضوع وإنهاء المشكلة".
من جهته "يشكّك" أبي عقل "في كلام ابي رميا عن استرداد الكنيسة"، سائلاً: "اذا كان هذا الكلام صحيحاً فلماذا لا يستطيع الأهالي الصلاة فيها؟"، معتبراً انّ "أهالي البلدة لا يأخذون هذا الكلام على محمل الجدّ". ولفت الى انّ "ما وعد به النائب ميشال عون لجهة إنهاء ملف لاسا بقي حبراً على ورق، فهو لم يستطيع أخذ شيء من حليفه "حزب الله"، فبقية التعديات على حالها".
اذاً، بين موقف "التيار الوطني الحرّ" الذي يزعم انّ التعديات على لاسا توقفت، وانّ "حزب الله" لا يقوم بايّ عمل استفزازي، وبين موقف "القوات" وسعَيد و"14 آذار" الذين يروا بوضوح العين تعديات الحزب، يجب على الدولة التدخل سريعاً لبسط سيطرتها منعاً لايّ انفجار محتمل.

الاعتداء على أراضي البطريركية في لاسا: تساؤلات عن التوقيت والغطاء السياسي للمرتكبين

7 حزيران 2014

عادت الامور في اعالي جبيل وتحديداً في منطقة لاسا الى الصفر في ظل الاعتداء على املاك الغير وعقارات البطريركية المارونية، وهذه المرة تحت حماية مسلحين لم يتورعوا عن قطع الطرق والتهديد لحماية مشروع بناء على العقار رقم 61 الذي تعود ملكيته للبطريركية، وكل ذلك وسط تردد الاجهزة الامنية في التحرك، مما يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول الجهة الداعمة للمسلحين، ومن يوفر لهم الحماية في منطقة يسيطر عليها "حزب الله" ويحتفظ بحضور سياسي فاعل فيها. وفي تفاصيل ما جرى، أنه ليل اول من أمس، لاحظ اهالي المنطقة اعمال بناء غير مشروع على أراض تابعة لمطرانية جونيه المارونية، رغم قرار قضائي جزائي اتخذ قبل عامين وقضى بوقف الاعمال في العقار 61، وتم استكمال اعمال البناء بحماية مجموعة كبيرة من المسلحين.

وقالت مصادر في المطرانية لوسائل الاعلام إن الورشة قديمة اتخذ فيها قرار من القاضي المنفرد الجزائي منذ عامين تقريبا بوقف الاعمال، وعادت النيابة العامة اصدرت أمس قراراً بوقف الاعمال، ودعت الى التشدّد في مراقبة ورشة العمل لمنع اي اعمال مخالفة، كما اصدر المدعي العام اشارة قضائية تقضي بالزام المعتدين على الارض هدم ما بني على العقار رقم 61 في بلدة لاسا من دون انتظار القرار القضائي في شأن النزاع على الملكية. لكن المسلحين نزلوا على الارض وعمدوا الى تشييد المبنى، ولم تستطع القوى الامنية القيام بواجبها.

ورغم القرار الرسمي لوزراة الداخلية ببدء أعمال المسح في لاسا توقفت العملية منذ الزيارة الاخيرة للوزير شربل. ولفتت مصادر المطرانية الى ان مختار البلدة المعني بالقضية اتخذ من موضوع عدم موافقة بعض الاهالي على عملية المسح ذريعة لعدم مرافقة المساح، وهو ما أعاق عملية المسح رغم القرار الرسمي للبدء بها. وأكدت ان الاتصالات جارية مع وزير الداخلية نهاد المشنوق لحل القضية، كما ان اجتماعات اربعة عقدت بين المطرانية والمختار والمساح، الا ان المختار يرفض السير بالمسح لاسباب هو وحده على دراية بها.

وكشفت عن وجود أكثر من 21 دعوى جزائية تقدمت بها مطرانية جونيه المارونية لرفض التعدي على العقارات التابعة لها، اضافة الى 9 دعاوى قضائية قديمة لم تتم معالجتها كلها.

ولاحقاً، باشر النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان كلود كرم تحقيقاته في المخالفات، وتم الاستماع الى افادات عدد من الشهود لاتخاذ القرارات المناسبة. في حين قطع اهالي لاسا الطريق بين لاسا وامهز والغابات على خلفية ما جرى، وأعادوا فتحها بعد تدخل فاعليات البلدة.

واعتبر النائب السابق فارس سعيد في حديث الى "إذاعة لبنان الحر" ان "هذا التصرف خطير جداً وعنوانه الأساسي ان لا شيء يقف امام إرادة "حزب الله" في لبنان متى رغب في القيام بشيء ما". وشدد على أن "تكرار هذا الموضوع في جبيل خصوصاً ولبنان عموماً يعني أن الجمهورية اللبنانية عاجزة عن تطبيق القوانين. فكيف نطلب من اهالي قرطبا والعاقورة احترام القانون ولا يتم تطبيقه في لاسا؟" واعلن عن مؤتمر صحافي في دارته في قرطبا الخامسة مساء.

وأصدرت "حركة الارض" بياناً دعت فيه وزير الداخلية نهاد المشنوق الى "التدخل شخصيا بعد عودة التعديات على اراضي مطرانية جونيه المارونية في لاسا. واعتبرت ان "الامر اعتداء على قرار قضائي، تقوم به مجموعة من المسلحين المعروفين، خصوصاً انه في ما يتعلق بموضوع لاسا، فقد تم الاتفاق على الارض برعاية وزارة الداخلية، ولا امكان للتساهل مع احد".

سعيد: لتطبيق القانون على اعتداءات لاسا

الأحد 8 حزيران 2014 - العدد 5055 - صفحة 3

حمّل منسق الأمانة العامة لقوى 14 آذار النائب السابق فارس سعيد رئيس تكتل «التغيير والأصلاح» النائب ميشال عون، مسؤولية ما يحصل من تجاوزات واعتداءات متكررة في لاسا، بسبب سكوته عن هذه التجاوزات، لأنه بحاجة الى أصوات معّينة للفوز بالانتخابات«، داعياً «وزير العدل اللواء أشرف ريفي الى تطبيق القانون، ودعم النيابات العامة في عملها المشكور، ووزير الداخلية نهاد المشنوق، الى الحفاظ على هيبة الدولة في لاسا، وفي بيروت وكل لبنان«.

وأوضح في مؤتمر صحافي عقده في منزله في قرطبا، وخصصه للحديث عن موضوع التعديات في لاسا - جرد قضاء جبيل، المتنازع عليه بين مطرانية جونية المارونية أمس، أنه «يحمّل مسؤولية أي إشكال قد يحصل في المنطقة للنائب ميشال عون، بوصفه نائباً عن جبيل وكسروان منذ سنوات، ولأنه حليف «حزب الله» ونديمه السياسي، والساهر على مصالحه، ولأنه يسكت عن التجاوزات، لمجرد حاجته الى أصوات معينة للفوز بالانتخابات«، داعياً «عون الى المبادرة، والقيام بما عليه فعله، من أجل خير جبيل وكسروان«.

وسأل: «هل يرضى «حزب الله» بأن تقود أفعال بعض رجاله في المنطقة إلى اشتباك، ولو كان من طبيعة لفظية حتى الساعة، بينه وبين المسيحيين؟ ألا تكفي هذا الحزب مصائبه في إدلب ودرعا وحلب وسواها؟ وهل يكفينا صدور بيان عن هذا الحزب يتنصل فيه من المخلين المعتدين على أراضي الكنيسة، كي نصدق ونرضى عن سلوكه، في منطقة يعيش فيها أكثر من ألف مسيحي؟ وهل أن أهلنا، شيعة جبيل وكسروان، يقبلون بتكرار إقفال طريق قرطبا اعتراضاً على القضاء، الذي أخلى سبيل شاب مسيحي، على خلفية مشكلة فردية مع شاب شيعي؟«.

أضاف: «أتوجه إلى وزير العدل، طالباً منه تطبيق القانون، ودعم النيابات العامة في عملها المشكور، وأتوجه إلى وزير الداخلية، طالباً منعه الحفاظ على هيبة الدولة، في لاسا وبيروت وكل لبنان«، متمنياً على «الوزير المشنوق، تطبيق القانون، إذا كان صحيحاً أن مسلحين قاموا بالمونة الجريئة على بعض قوى الأمن«. وأكد أن «حزب الله هو المسؤول المعنوي والفعلي والسياسي والأمني، عن التجاوزات القائمة في بلاد جبيل وسواها، المخالفون والمرتكبون يتكلمون باسمك، ويعتبرونك عباءتهم، وعليك أن تبادر إلى تصحيح صورتك المشوّهة مع الناس. فلن تسلم الأمور إذا استمررت على هذا النحو، وتكفيك مشكلاتك العديدة، فتجنب فتح مشكلات جديدة».

<u>الاعتداء على أراضي البطريركية في بلدة لاسا يتفاعل سعيد وأبرشية جونية يجادلان "حزب الله" و"التيار العوني"</u>

٩ حزيران ٢٠١٤

بلغت قضية الاعتداء على اراضي الكنيسة المارونية في بلدة لاسا الجردية في جبيل مستوى غير مسبوق من تراخي الدولة اللبنانية بمؤسساتها القضائية والامنية في القيام بواجباتها.

في موازاة ذلك، موقف مبرّر للاعتداءات ذهب اليه نائب "التيار الوطني الحر" عن قضاء جبيل سيمون أبي رميا، رغم أن "حزب الله" نفسه ممثلاً بعضو مجلسه السياسي والمسؤول عن الارتباط مع القوى المسيحية غالب أبو زينب كان يشدد على ثبات الاتفاق الموقع مع البطريركية المارونية ووضع الامور في نصابها القانوني. وكان النائب السابق لقضاء جبيل فارس سعيد سلط الضوء بقوة على الموضوع اعلاميا داعياً الى تحرك لمنع الفتنة وتطبيق القانون وحفظ هيبة الدولة، ومحملاً المسؤوليات لـ"حزب الله" وحليفه النائب الجنرال ميشال عون، ولمؤسسات الدولة ومذكراً الكنيسة بأنها مؤتمنة على الارض.

وتحدث سعيد في مؤتمر صحافي عقده السبت في دارته في قرطبا بحضور رؤساء بلديات ومختارين وجمع من أهالي القرى تحدث عن "العيش الواحد" في جبيل وقلق الاهالي الكبير، مؤكداً أن الموضوع يتجاوز تسجيل مكتسبات سياسية. وقال: "إن هناك فريقاً يتصرفُ بشيءٍ من اللامبالاة والفوقية ما ينعكسُ سلباً على العيش المشترك الاسلامي المسيحي في المنطقة". وطرح اسئلة تتعلق بالمسؤولية عن عدم تسوية الأوضاع العقارية في لاسا وهل هي مسؤولية المسيحيين، أو المسلمين الشيعة، ام الدولة والكنيسة؟ وشدد على مسؤولية الكنيسة وعدم الإستسلام، وخلص الى مطالبة وزير العدل بتطبيق القانون، ووزير الداخلية بالحفاظ على هيبة الدولة والتحقيق في ما قام به

المسلحون في لاسا من تحدٍ لقوى الأمن ليل ٤ و ٥ حزيران، واستكمال عملية صب البناءَ المخالف. وحض "حزب الله" على تصحيح صورته وتجنب فتح مشاكل جديدة.
وحمّل سعيد العماد عون، بوصفه نائباً عن جبيل وكسروان وحمله مسؤولية السكوت عن تجاوزات حلفائه.
ولاحقاً، عقد نائب جبيل سيمون ابي رميا مؤتمراً صحافياً تحت عنوان ما يجري في لاسا خصصه للرد على سعّيد، وتبرئة المعتدين على اراضي الكنيسة تحت عناوين منها "رفض جرنا الى حرب أهلية"، وعاد بالامور الى دائرة الصراع بين "التيار الوطني" ومنافسيه في 14 اذار متهماً اياهم بإثارة النعرات الطائفية. وجاء في تبرير ابي رميا "ان صاحب العقار قرر استكمال البناء قبل انتهاء مدة الرخصة القانونية"، متجاهلاً أن العقار 61 متنازع عليه مع البطريركية، لكن النائب عاد واعترف بأن ما قام به يسار المقداد مناف لأحكام القانون، مشدداً على "أن القانون هو مسارنا". وطالب بإعادة عمل اللجنة التي تمثل الطرفين كي تحدد التدابير الواجبة.
ابرشية جونية
وطالبت الابرشية المارونية في جونية التي تتبع لها عقارات لاسا المعتدى عليها، "جميع المسؤولين المعنيين العمل على تطبيق أحكام القانون للمحافظة على الحياة المشتركة والسلم الاهلي". وذكرت في بيان ان القانون "يمنع على المختار، إصدار أي علم وخبر على عقارات ممسوحة أصولاً، ويشكل هذا الفعل، في ذاته جرما جزائيا يعاقب عليه قانون العقوبات اللبناني وبالتالي ان ما سمي برخصة بناء هي باطلة ومسندة على باطل". وشددت على ان املاكها في منطقة لاسا "ممسوحة مسحاً رسمياً اختياريًا وفقاً للأصول القانونية، وصدرت بها محاضر تحديد وتحرير وخرائط مساحة وشهادات قيد ملكية، وهي ثابتة ومسجلة وفقاً للأصول والقانون في السجل العقاري، وتتمتّع حكماً بالقوة الثبوتية والتنفيذية المطلقة، وهي وفقاً للقانون في منأى عن اي طعن".
واكدت ان "تذرع المعتدي بحيازته ما سماه بـ"رخصة بناء" صادرة عن الادارة الرسمية، مسندة الى "علم وخبر" أصدره مختار لاسا محمود المقداد، لا يرتكز الى اي اساس قانوني، باعتبار ان هذا العلم والخبر مزوّر". وأكدت المطرانية "حرصها على اعطاء كل صاحب حق حقه، وانها تجهد في ازالة الاشكالات المختلقة من الغير لمنع متابعة اعمال المساحة الاجبارية في لاسا، وبالرغم من كل ذلك فهي تقابل باقتراف التعديات الجديدة والمتكررة".
"حزب الله" وسعيد
أما "حزب الله" فعبَّر عن موقفه عضو مجلسه السياسي غالب أبو زينب الذي قال عما يجري في لاسا إن "البلد أمام معضلة أخلاقية في السياسة، ذلك أن الإيغال عميقا في استباحة كل المحرمات من أجل الحصول على وهم المكاسب الوضيعة، ولو كان على حساب العيش المشترك، وتراث منطقة جبيل ومحيطها الوحدوي، لن يؤدي بصاحبها إلا الى مزيد من الإنحدار والتردي". واضاف ان كلام سعيد "محض افتراء، والقضية شأن فردي تعالج ضمن الاطر القانونية المرعية الإجراء. ونحن أبلغنا كل المعنيين اننا على اتفاقنا المعهود مع البطريركية ولا نغطي أحدا، ومن جملة من اتصلنا بهم سيادة المطران عنداري، وقد وضعنا الأمور في نصابها".
ومساءً رد الدكتور سعيد على أبو زينب بأنه كان دائماً حريصاً على العيش المشترك في الماضي والحاضر وسيبقى الأحرص في المستقبل. وقال: "إذا كان الوصول إلى المجلس النيابي يمرّ عبر السكوت عن تجاوزات البعض في منطقة جبيل، وعبر الرضوخ أمام سياسة "حزب الله" فبئس النيابة. فليأخذوا مقاعد جبيل، وتكفينا كرامتها، من البحر وصولاً إلى عين بحر".
المصدر : النهار

<u>هل بدأ حزب الله بمعاقبة المسيحيين؟</u>

فايزة دياب/08 يونيو، 2014 لاسا
ينفي يسار المقداد ان يكون العقار موضع الخلاف في بلدة لاسا تابع للمطرانية المارونية. و ينفي أيضا علاقة حزب الله بإقدامه على البناء على هذا العقار، مؤكدا لجنوبية أن "حزب الله مان علي سنتين بس هلق خلص، أنا عمرت بأرضي لأنو معي رخصة من 3 سنين و وبعد سنة ونص بتخلص و اذا خلصت ما حدا بيقدر يجبلي رخصة تانية و

بطل قادر عمر بضيعتي". وعن قرار القضاء بهدم ما بناه يقول يسار المقداد: "إذا بيقدرو يتحملوا دمي ودم ولادي يهدموا بيتي عليي".
عادت أزمة لاسا الى الواجهة من جديد، بعد اقدام شاب من آل المقداد على البناء في العقار 61 المتنازع عليه مع المطرانية المارونية، والذي ُيمنع البناء عليه بقرار صادر عن القضاء المختص.
هذا النزاع بين أهالي لاسا والمطرانية المارونية يعود الى سنة 1939، لكنه يحتدم أحيانا ويهدأ أحيانا أخرى، وكأن الجهة التي تضع يدها على هذا الملف أي "حزب الله"، تستخدمه كلما دعت الحاجة الى إعطاء درس أو الرد على موقف ما على المسيحيين المخالفين لرأيها، خصوصا البطريرك الماروني.
أهالي لاسا يقولون إن الأراضي تعود ملكيتها لهم، ومن حقهم أن يبنوا على أراضيهم متى شاؤوا، ولكن لماذا لم يتكلموا طيلة الفترة الماضية؟ ولماذا بنى يسار المقداد منزله على العقار في هذه الفترة بالتحديد؟
الأرجح أن ما حصل في لاسا هو ردة فعل من حزب الله على البطريرك الراعي خصوصا بعد سلسة من الخلافات بدأت باعلان الراعي استيائه من تخلف حزب الله عن حضور جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، أي التخلف عن انتخاب رئيس للجمهورية الذي هو الموقع المسيحي الأول في لبنان. بعدها شنت وسائل الاعلام المقربة من الحزب حربا شرسة على الراعي بسبب زيارته الى القدس. فكانت النتيجة تحريك ملف لاسا والذي هو اساسا خلاف بين الشيعة والمسيحيين على العقارات.
يسار المقداد الشاب الذي اشعل الخلاف مجددا في لاسا واستغل الليل للبناء على العقار 61، يقول في حديث لجنوبية: "العمار في الليل أحسن لكن من الآن سأكمل في الليل والنهار. معي رخصة و ما حدا في يوقفني"، وينفي مقداد ان يكون هذا العقار تابع للمطرانية المارونية و ينفي أيضا علاقة حزب الله بإقدامه على البناء في هذا العقار، مؤكدا لجنوبية أن "حزب الله مان علي سنتين بس هلق خلص، أنا عمرت في أرضي لأن معي رخصة من 3 سنين و وبعد سنة ونصف بتخلص و اذا خلصت ما حدا بيقدر يجبلي رخصة تانية و بطل قادر عمر بضيعتي".
وأكد مقداد أن : "رخصتي قانونية بخلاف ما أشيع. فهل يدخل أحد نفسه إلى الحبس؟". وعن قرار القاضي بهدم ما بناه يقول يسار المقداد: "إذا بيقدرو يتحملوا دمي ودم ولادي يهدموا بيتي عليي".
وفي موازاة ذلك عقد النائب السابق ومنسق الأمانة العامة لقوى 14 آذار الدكتور فارس سعيد مؤتمرا صحافيا حمل خلاله حزب الله وحلفاءه المسيحيين مسؤولية ما يحصل من تعديات على أملاك المطرانية المارونية في لاسا، قائلا لحزب الله: "أنت المسؤول المعنوي والفعلي والسياسي والأمني عن التجاوزات القائمة في لاسا، فبادر الى تصحيح صورتك". وحمل سعيد رئيس تكتل التغيير و الإصلاح النائب ميشال عون مسؤولية ما يجري بسبب سكوته عن التعديات على املاك الكنيسة بسبب تحالفه مع حزب الله متهما إياه بالسكوت لأنه نائب عن كسروان وجبيل وهو بحاجة الى أصوات حزب الله لكي يفوز بالإنتخابات

<u>لجنة أهالي جرد جبيل جبة المنيطرة: أعمال بناء مجددا على عقار تابع لمطرانية جونية في لاسا</u>

الجمعة 06 أيلول 2013

وطنية - أصدرت لجنة أهالي جرد جبيل – جبة المنيطرة بيانا قالت فيه إنه "بعدما كانت توقفت الإعتداءات على أراضي الكنيسة المارونية منذ صيف 2012، تعود لتطل برأسها اليوم. وقد أكدت المعلومات قيام السيدين ناصر المقداد وبلال المقداد بانشاء أعمال بناء على عقار تابع لمطرانية جونية في بلدة لاسا".
وسألت اللجنة: "لماذا لا يبادر القيمون المدنيون والكنسيون المؤتمنون على أراضي الكنيسة المارونية الى الإجراءات الكفيلة بوضع حد لتعديات خطيرة كهذه؟.
ولماذا لا تبادر الدولة اللبنانية أيضا الى وضع حد لتعديات كهذه؟ ولماذا لا تقوم قوى الأمن الداخلي المولجة حفظ الأمن وتطبيق القانون بتطبيقه في القرى التي يهيمن عليها حزب الله؟"

ووقع البيان أعضاء لجنة المتابعة: بشير غفرام (مختار المزاريب)، بطرس فايد إفرام (المزاريب)، خالد الهاشم، جريس مطر، وليد الهاشم، سيمون كرم، طوبيا عطاالله، هادي مرهج، طانيوس بو غاريوس، ملكان البعيني (رئيس بلدية يانوح)، شربل إفرام، بطرس إسكندر البعيني (مختار يانوح)، جوزف بردويل، إيلي كيريلوس، ديغول نعمان، إيهاب طربيه، إدوار إفرام (مختار سرعيتا)، بطرس إفرام (سرعيتا)، منير خويري (مختار قهمز)، شربل خليل (مختار قهمز السابق).

العيتاوي: الجميع يعلم أن مسح عام 1939 لأراضي لاسا فيه شوائب

الأحد 21 آب 2016

أكد الشيخ محمد العيتاوي أنه حضر الى بلدة لاسا سيارة فيها عناصر من الدرك ومدنيين ووضعوا علامات عقارية، مشيراً الى أن الخلافات أمر سيء بحق أهالي المنطقة.
وفي حديث تلفزيوني له، أوضح العيتاوي أن الجميع يعلم أن مسح الأراضي في لاسا الذي حصل في عام 1939 فيه شوائب.

الشيعي الأعلى يباشر بإجراءات وضع الحدود في لاسا

August 15, 2016

أوفد المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى العاشرة قبل ظهر اليوم لجنة لوضع حدود المساجد والمدافن القديمة في لاسا في جرد قضاء جبيل، مؤلفة من المستشار القانوني للمجلس والأوقاف المحامي ضياء الدين زيباره والشيخ الدكتور علي قبيسي والدكتور في علم الآثار وفيق علام والمهندس علي حرب.

وصل الوفد الى منزل إمام البلدة الشيخ محمد العيتاوي واجتمع بحشد من الأهالي ورئيس البلدية والمخاتير، وألقى العيتاوي وقبيسي وزيباره كلمات شددوا فيها على "التزام الاتفاق الذي تم برعاية وزير الداخلية السابق مروان شربل ويقضي بالمسح على أساس الحجج التي تثبت ملكية الأهالي ووضع اليد ودفتر المساحة القديم تبعا لبطلان المساحة الإختيارية للعام 1939."
وانتقل الوفد مع الأهالي ورئيس البلدية والمخاتير الى موقع المساجد والمدافن القديمة وبوشرت الإجراءات لوضع الحدود.

القضاء يباشر تحقيقاته في مخالفات البناء في لاسا

من Naharnet Newsdesk 06 حزيران 2014,
باشر النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم تحقيقاته في مخالفات البناء التي جرت في بلدة لاسا في جبيل.وأشارت الوكالة الوطنية للإعلام، الجمعة الى أن كرم يحقق في المخالفات التي جرت في بلدة لاسا، خلافا لاشارات النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان.
وأضافت أنه "يتم الاستماع إلى إفادات عدد من الشهود لمعرفة طبيعة المخالفات والمخالفين، في انتظار انتهاء التحقيق واتخاذ القرارات المناسبة". وكانت الـMTV قد لفتت الى أن النيابة العامة الاستئنافية قد قررت هدم ما بني ليلا على العقار 61 في بلدة لاسا في جبيل.
وأوضح مصدر في المطرانية المارونية في جونية للـ LBCI ان عددا من الشبان قاموا ليلا بصبّ سقف باطون على العقار 61 المتنازع عليه من دون انتظار القرار القضائي بشأن النزاع على الملكية . يشار الى أن هناك نزاع قائم على الأراضي في لاسا منذ العام 2011 بين الشيعة والمسيحيين.
وكانت قد أفادت بعض التقارير أن "حزب الله" يحث الأهالي للبناء على أراضي تعود ملكيتها للكنيسة.

Mount Lebanon Prosecutor Probes Alleged Lassa Construction Violations

by Naharnet Newsdesk 06 June 2014, 13:37

The Mount Lebanon Prosecutor launched on Friday an investigation into alleged construction violations committed in a predominantly Shiite town in Jbeil district.

The state-run National News Agency said Judge Claude Karam launched his probe into allegations that residents began constructing a building on a property claimed by the Maronite church in Lassa.

Karam began hearing witness testimonies to investigate the nature of the alleged violations and the persons behind them pending an appropriate decision on the matter, NNA added.

The Internal Security Forces stopped a Lassa resident on Thursday from continuing construction work on the land parcel which is claimed by the Maronite bishopric of Sarba.

And on Friday, the Prosecutor's office ordered the construction be demolished after reportedly several residents built a ceiling rather than waiting for a judicial decision on the ownership of the property.

The residents of Lassa have in the past been caught in a land dispute with the church.Anti-Hizbullah officials accuse the party of allowing the residents to build on church land and providing a cover for the property violators.

Hezbollah members resume controversial construction in Lassa

Jun. 06, 2014 |

The Daily Star

BEIRUT: Mount Lebanon Prosecutor Claude Karam gave a 24-hour grace period Friday for the demolition of a building being illegally constructed by Hezbollah members in the Jbeil village of Lassa.

"The violators have 24 hours to demolish the building or else the security forces will have to intervene and bring it down themselves," the judge told The Daily Star.

Karam said that his decision was reached after mediators intervened in an attempt to solve the dispute in a friendly way.

The Maronite Diocese had filed a complaint Friday after Hezbollah members resumed construction overnight on a controversial plot of land in Lassa that the church says belongs to it, security sources said Friday.

The sources told The Daily Star that Hezbollah's local military commander, Yasar Hasan Miqdad, backed by around 50 Hezbollah members dressed in special uniforms, entered the disputed land late Thursday night and restarted work, nearly two years after a court ruling that banned construction.

Work continued until shortly before daybreak as Miqdad has threatened anyone trying to use force to stop him.

Security forces were only called in after work stopped around 4:30 a.m., the sources said, adding that the provocative move has created a tense atmosphere.
Around midday, a group of Lassa residents blocked a vital road linking Jbeil to its mountainous outskirts to protest the Hezbollah move.
The long-running dispute over land ownership in Lassa dates back to 2011.
The town has historically been a place of co-existence between Christians and the majority of its Shiite population since the early 19th century, and a local official blamed outdated maps for the recent flare-up.
Lassa's mukhtar, Mahmoud Miqdad, has said properties in the village had changed hands frequently and without any problems since the 1800s. He is said to have provided Yasar Hasan Miqdad with a forged building permit.
Talal Miqdad, an Shiite official in Lassa who has been mediating the dispute, said some 150 dignitaries had signed a petition to strip the mukhtar of his powers, accusing him of preventing a survey of the disputed lands in Lassa.
In July 2011, a delegation from the Maronite Patriarchate arrived in Lassa to survey land it said belonged to the church, in line with a judicial order.
Residents who were not informed of the visit beforehand reacted angrily, and a brief physical confrontation forced the delegation to abandon its mission.
Politicians and church officials met in a bid to solve the impasse, but even though a solution has been reached, according to the Maronite patriarch, the tension has remained.

مخالفات البناء في لاسا الى الواجهة

المصدر: خاص-"النهار"/6 حزيران 2014 /عادت ازمة الخلافات على مساحة من العقارات في بلدة لاسا في قضاء جبيل الى الظهور. وانشغل الاهالي من جديد في مسلسل هذا الملف الذي لم تنته حلقاته حتى الان. وكان المواطن آيار المقداد وهو عضو في "حزب الله" قد اقدم على تشييد بناء على عقار متنازع على ملكيته ويحمل الرقم 61 واعترضت البطريركية المارونية على هذا المبنى لدى النيابة العامة و ابلغت الاخيرة المقداد بهذا الامر. وليل

امس حضر مسلحون ونفذوا طوقاً حول الورشة وتابع المقداد استكمال البناء، الى ان طلبت القوى الامنية منه ثانية التوقف عن هذا العمل. ويتحضر امنيون اليوم بمؤازرة من الجيش على هدم ما تم تشييده من المبنى . من جهته يعقد منسق الامانة العامة لقوى "14 اذار" فارس سعيد مؤتمراً صحافياً لشرح ما وصلت اليه الامور في لاسا، الخامسة بعد ظهر غد السبت.

<u>أين اصبحت قضية لاسا" وهل عادت الكنيسة "كنيسة" بعد مرور أكثر من سنتين على اثارة "النزاع "حول ملكيتها بين الطائفتين المسيحية والشيعية"</u>

الأربعاء، 20 فبراير، 2013/رنا كرم/Alkalimaonline

بين جبال احتضنت يوما المقر البطريركي وأراض زراعية تعود ملكيتها للبطريركية المارونية، تقع كنيسة سيدة لاسا في قرية لاسا في قضاء جبيل ، الكنيسة التي ومنذ أكثر من سنتين تفاعل الخلاف حول ملكيتها بين الطائفتين الشيعية والمارونية بحيث اخذت طابعاً سياسياً بتدخل التيار الوطني الحر بالوساطة مع حزب الله لحل الخلاف وذلك عندما قام عضو المجلس السياسي في حزب الله الحاج غالب ابو زينب بتسليم رئيس كتلة الاصلاح والتغيير العماد ميشال عون مفتاح الكنيسة الذي بدوره ارسله الى المطران انطوان العنداري بصفته المسؤول عن هذه الرعية لتُحل المشكلة وقتها عند هذا الحد، لكنالسؤال الاهم يبقى اين اصبحت هذه القضية وهل عادت الكنيسة " كنيسة " يمارس فيها مسيحييو البلدة طقوسهم الدينية ؟؟

توجهنا الى لاسا التي تقع بعد قرطبا، وهي ذات أغلبية شيعية ينقسم ولاؤها بين أمل وحزب الله، مع أغلبية لحزب الله وعندما دخلنا البلدة لاحظنا بوضوح أعلام حزب الله المنتشرة على الأعمدة الكهربائية تليها صورعماد مغنية، وخلال مرورنا في البلدة نرى بضع بيوت ذات طابع تراثي يتخللها أبنية حديثة- بني بعضها على أراض تابعة للرهبنة المارونية- بموجب علم وخبر ودون أي عقد أو أتفاق مع البطريركية نفسها، وعندما وصلنا الى آخر القرية حيث تغيب الأبنية وتبقى الصخور والاراضي المزروعة تقع كنيسة السيدة التي وخلال تفقدنا المكان وجدنا أنا الكنيسة ما زالت غير جاهزة ولم يتم اصلاحها وهي شبه مهجورة بدليل انه ولغاية الان ما زالت غير مقصودة من مسيحيي البلدة للصلاة فيها ، كما ان احد ابناء البلدة من الطائفة المسيحية، اكد لموقع "الكلمة اون لاين " انه حاول أن يصلح الباب والشباك لكن أبناء من الطائفة الشيعية قاموا بمنعه ، لافتاً في الوقت نفسه الى انهم قاموا بازالة "المصلية والمصحف" اللذان كانا موجودان في الكنيسة . اشارة الى ان الكنيسة التي تعود ملكيتها لمطرانية عرمون التي يرئسها حاليا المطران أنطوان نبيل العنداري وتعتبر كنيسة خاصة به وليست للرعية، تعاني إهمالا بسبب عدم اهتمام المطرانية بها، هذا ما اكد عليه أيضاً بعض ابناء البلدة .

المطران انطوان نبيل عنداري

الملف حملناه للمطران انطوان نبيل عنداري لاستيضاح الامر وللاستفسار اذا كانت القضية قد انتهت عند هذا الحد وما هي الخطة التي تنوي المطرانية القيام بها لاعادة الكنيسة كنيسة فاعلة ، فأكد خلال اتصال مع موقعنا "الكلمة اون لاين" ان لا مشكلة حولها وبأنها خرجت من السياق السياسي وهي تتابع كنسياً،وأوضح المطران عنداري انه لم يكن هناك خلاف على ملكيتها بين الطائفة المارونية والطائفة الشيعية اذ هي ممسوحة على أنها كنيسة بل كان هناك اعتداء عليها ، مشيراً الى أنهم يتابعون القضية عن كثب وهم يحتاجون لبعض الوقت كي يقوموا باصلاحها .

ولفت، من جهة أخرى،الى انه من الممكن أن تكون الحادثة المذكورة ،حول الشاب الذي تم منعه من اصلاح باب وشباك الكنيسة ، قد تمت قبل أن يتم تسليم مفتاح الكنيسة .

منسق التيار في جبل لبنان ناجي حايك

الاراء تطابقت حول هذا الموضوع بين سيادة المطران عنداري ومنسق التيار في جبل لبنان الدكتور ناجي حايك بحيث لم يختلف رأيه كثيراً عن رأي المطران،اذ أكد أنه منذ تسليم المفتاح لم يسمعوا بأي مشكلة تخص الكنيسة وبان القضية بالنسبة اليهم قد حلت وانتهت ، مشدداً ،خلال اتصال مع موقع الكلمة" اون لاين"،على انه عندما كان للتيار الوطني الحر حاجة قام بالمطلوب منه ، مشيراً في الوقت نفسه الى انه لا ينفي ولا يؤكد قضية الاعتداء على الرجل الذي أراد اصلاح المزار ، داعياً اياه ، اذا فعلا قد تم منعه ، الى الاتصال بالاجهزة الامنية أو اذا أراد أن يعالجها

بطريقة مختلفة أن يتصل بالتيار الوطني الحر فهو جاهز للتدخل لحل اي مشكلة . واكد حايك أن التيار لا يقبل أن يتم الاعتداء على أي شخص ، معتبراً أن الطائفة المارونية التي تملك الكنيسة هي الجهة المخولة أن تعمل الذي تراه مناسباً.

النائب السابق فارس سعيد

ابن المنطقة النائب السابق فارس سعيد ، وهو الذي أثار الموضوع عام 2008 ، أكد في اتصال مع موقع "الكلمة اون لاين"أن الكنيسة ما زال متنازع عليها وانها لم تعد بعد للطائفة المارونية ، قائلا:" حتى هذه اللحظة ليست بكنيسة انها مبنى مهجور محاط من الجيش اللبناني ولا يستطيع مسيحيو قرية لاسا ان يمارسوا فيها طقوسهم الدينية وذلك لان حزب الله يمنع ذلك." سعيد لم يكتفي فقط بالاشارة الى ان الكنيسة ما زال متنازع عليها بل شدد على ان كل الكلام الذي يقول بأنه قد تم سُلِّم المفتاح للجنرال عون و يريد تسليمه الى الكنيسة كلام "كاذب وباطل".

وذكر سعيد ، انه عندما اثار هذا الموضوع في صيف 2008 "قامت وقعدت " الدنيا ،حسب تعبيره ، اذ تم اتهامه بانه يثير موضوع طائفي وانتخابي ، وقال :" ثابرت على متابعة الموضوع الا ان فريق مسيحي اسمه فريق العماد ميشال عون "تنطح" وقال انه أبرم ورقة" تفاهم"مع حزب الله وأنه سيقود عملية استرجاع الكنيسة الى الطائفة المارونية لكن منذ سنتين لغاية هذه اللحظة نرى انه فشل في ذلك أو لم يتم التجاوب معه لاننا لم نصل الى نتيجة."

سعيد ، الذي اعتبر ان لا فريق حزب الله ولا فريق العماد عون يتحملون مسؤولية اعادة الكنيسة الى اصحابها بقدر المسؤولية التي تتحملها الدولة اللبنانية ، ناشد الدولة وتحديداً وزارة الداخلية ووزارة المال الذي يعود لها دفتر السجل العقاري بتثبيت حقوق المسيحيين في لاسا واسترجاع الكنيسة لابناء الطائفة المارونية ، متسائلا كيف يرضى احد ان تبقى كنيسة تابعة للطائفة المارونية مهجورة لا يمارس المسيحيون فيها طقوسهم الدينية ؟؟

واشار سعيد ، الى ان الكلام الذي يقول أن منطقة لاسا غير ممسوحة وبأن هناك خلاف حول المساحة كلام غير صحيح بدليل أن مدير السجل العقاري السيد بشارة موريس القرقفي والذي هو من ابناء المنطقة يؤكد أن الكنيسة هى ممسوحة ومدونة على الخرائط العقارية بحيث يوضع عليها علامة الصليب مثل كل دور العبادات المسيحية في كل لبنان، مؤكداً أن الخلاف هو خلاف سياسي لان حزب الله وحسب قول سعيد اراد أن يضع يده على هذه الكنيسة لكي يحولها الى "مصلى".

وختم سعيد قائلاً :" حُكماً وحَتماً ستعود الكنيسة الى الطائفة المارونية لانها ملك لها فهي كنيسة سيدة لاسا القديمة ودفتر المعمودية فيها عمره 150 سنة وهذا المبنى يعود عقارياً وأخلاقياً وضميرياً وسياسياً الى أبناء الطائفة المارونية."

<u>شربل من لاسا: الصلح الخاسر أفضل من الحكم القضائي الرابح</u>

15 تشرين الثاني 2013 /وضع وزير الداخلية والبلديات العميد مروان شربل الدمغة الحمراء ايذانا باطلاق المسح العقاري الاجباري في لاسا - قضاء جبيل، واستهل أعمال التحديد والتحرير بلقاء حاشد أمام منزل رئيس البلدية عصام المقداد حيث نحرت له الخراف وكان في استقباله مدير المراسم في مجلس النواب محمد المقداد ممثلا الرئيس نبيه بري، مفتي جبيل وكسروان الشيخ عبد الامير شمس الدين ممثلا المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، قائد الدرك العميد الياس سعادة، قائد منطقة جبل لبنان العقيد جهاد الحويك، قائد سرية جونية جوني داغر، قائمقام جبيل نجوى سويدان، محاميا الابرشية البطريركية المارونية في منطقة جونية جوزف كرم واندريه باسيل وفرقة المسح ورؤساء بلديات ومخاتير وفاعليات رسمية وأهلية وحزبية. والقى رئيس البلدية عصام المقداد كلمة شكر فيها "الوزير شربل على حكمته وجديته وتصميمه على اطفاء ومحاصرة الاخطار الداخلية لابقاء الاعين مفتوحة على العدو الحقيقي المتربص على حدودنا"، مشيرا الى ان "البلدة تشهد على حكمة الوزير شربل في التعاطي الايجابي مع مشكلة عقارية عمرها من عمر لبنان، وقد تعرضت حقائقها للتشويه والتضليل من جهات وشخصيات ارادت الاستثمار في أخطر ما تمر به منطقتنا وهو الفتن الطائفية". شربل

والقى شربل كلمة اعرب في مستهلها عن سروره "ببدء اعمال المسح وتخطي الخلافات العقارية المزمنة في لاسا العزيزة على قلوبنا جميعا، خصوصا وان هذه البلدة تربطني بها علاقة محبة نسجها أحد أقربائي"، مشددا على ان "الحل النهائي الذي تم التوصل اليه لاستكمال المسح الاجباري الذي كان قد بوشر به منذ زمن ينطلق اليوم على قواعد جديدة بناء على توجيهات رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ومباركة غبطة السيد البطريرك الكاردينال مار بشارة الراعي ورغبة أهالي المنطقة بجميع مكوناتها العائلية ولا سيما في بلدة لاسا، مشيرا الى ان "آلية العمل الجديدة تقضي بحل الخلافات العقارية بالحوار والتفاهم على قاعدة الصلح الخاسر أفضل من الاحكام الرابحة لان الاحكام القضائية ترضي فريقا واحدا"، مشددا على ان "الاتفاق تم على أساس ان يكون المعنيون بالملف راضين وان لا يشعر احد بالغبن". ولفت الى ان "الخلافات العقارية في لاسا ليست طائفية بل هناك مسيحيون يطالبون ايضا بالمسح من أجل حصول الجميع على حقوقهم"، معتبرا ان "هذه الخطوة ستؤسس لحل مشكلات عقارية مزمنة بين بلدتي افقا والغابات على ان ينسحب هذا التفاهم على حل المشكلة العقارية بين العاقورة واليمونة، خصوصا وان هناك عائلات في منطقة جبيل تنتمي الى عدة طوائف لكنها في الواقع تعكس وحدة نسيجها". وختم شربل مشددا على ان "هذه الخطوة هي بداية ترسيخ المحبة"، داعيا الى "الاستمرار في المحافظة على العيش المشترك الذي هو كنز لا يقدر بثمن وهذا ما تميزت به منطقة جبيل حتى في أحلك الظروف التي عاشها لبنان على مدى تاريخه، وطمأن أهالي لاسا الى ان جميع الافرقاء سيحصلون على حقوقهم باصرار من غبطة البطريرك". شمس الدين

والقى المفتي شمس الدين كلمة قال فيها: "أهلا بالوزير شربل المصلح والساعي بالاصلاح والحكمة والموعظة الحسنة وعبركم نحيي فخامة الرئيس الذي يرعى عمليات الاصلاح في لبنان، ولا أنسى غبطة البطريرك الذي عرفته عبر سنوات عديدة في جبيل وكان مثال العقل المنفتح والروح التي تحفظه كل العائلات اللبنانية". الخوري شمعون

وانتقل شربل والحضور الى مقر الابرشية البطريركية المارونية لمنطقة جونية في لاسا حيث كان في استقبالهم رئيس لجنة الوقف الخوري شمعون عون والاباء بشارة السبريني، وليد ابي زيد، جورج عطالله وطوني حكيم. والقى الخوري شمعون كلمة ترحيبية قال فيها: "باسم صاحب الغبطة مار بشارة بطرس الراعي وباسم راعي الابرشية المطران انطوان نبيل العنداري وباسم الكهنة نرحب بممثل الدولة اللبنانية وزير الداخلية العميد مروان شربل والاجهزة الامنية واهالي لاسا جميعا في كرسي المطرانية التي هي مكان اللقاء والمحبة والتعاون وهي مكان لاستقبال جميع الطوائف، ونعلن عن رغبتنا بانهاء هذا الملف الذي وضع الوزير شربل اشارة انطلاقته التي كنا نتظرها منذ زمن، ويهمنا ان نتعاون مع المختار ومع كل الاهالي لطي صفحة هذا الملف لما فيه خير كل ابناء لاسا ومن ثم المطرانية ونحن عائلة واحدة تحت سقف الارض اللبنانية والكنيسة هي تمثل الكل وأم الكل". وبعد ان تفقد شربل الغرفة التي تم انشاؤها للمسح، شدد على ان "الاتفاق هذه المرة المشمول بمحبة غبطة البطريرك يختلف عن سائر الاتفاقات السابقة"، مشيرا الى ان "لا سوء نية في التنفيذ وان أي خلاف سيتم حله في وزارة الداخلية باشرافي وهذه هي رغبة البطريرك والاهالي والمعنيين بالملف مسيحيين ومسلمين".

<u>لاسا.. عود على بدء: بناء غير شرعي على اراضي الكنيسة بعلم وخبر</u>

28 ايلول 2013

تعود قضية بناء منازل غير شرعية في لاسا- جبيل على عقارات تابعة للكنيسة المارونية الى الواجهة من جديد، حيث اوضح وكيل مطرانية صربا المارونية المحامي اندريه باسيل لـ"المركزية" ان "ما حصل ناجم عن ارادة احدهم خلال الاسبوعين الفائتين بناء ورشتين غير شرعيتين على عقارات تابعة للكنيسة، فتحركنا وطلبنا من القوى الامنية ان تتحرك لتوقيف البناء وهذا ما حصل". ولفت الى ان البناء غير شرعي، وقال "احد الرخص كانت مبنية على علم وخبر وهذا ما يعتبر تزويرا"، مشيرا الى ان ما حصل ناتج عن تربية غير صالحة لشخص لا يعرف الحقوق والقانون، ولا يريد ان يمتثل له، وهؤلاء هدفهم الاعتداء على اراضي الغير في ظل وجود قانون واجهزة امنية، وسنبقى عيونا ساهرة لمنع مثل هذه الاعتداءات. واشار باسيل الى ان القانون هو الحامي، والخطة الدائمة

تقضي باننا سنبقى نطبق القانون، واذا كان هناك من يريد عدم تطبيقه سنجبره على ذلك، فلا نريد ان نأكل حقوق احدى أو ان نعتدي على احد أو ان يعتدى علينا، واذا اراد احدهم القيام باي خطوة جديدة بالتعدي سنراجع القضاء والقوى الامنية وسنطبق الاصول القانونية المفروضة". من جهته، طالب احد فاعليات قضاء جبيل طلال المقداد لـ"المركزية" "وزير الداخلية مروان شربل بالتشدد في حق من يقدم على مخالفة القانون وضرورة معاقبته، فلا غطاء فوق راس احد، فلا بد للاجهزة الامنية ان تتصرف وكذلك القضاء المختص. ولفت الى ان ثمة اموراً فردية تحصل لا علاقة لاهالي البلدة فيها، وهناك من يعمد الى اثارة المشاكل من خلال اعطاء علم وخبر الى البعض لبناء منازل غير شرعية على اراض تابعة للكنيسة المارونية، لافتا الى ان البلدية والاهالي والكنيسة يجهدون من اجل الانتهاء من هذا الموضوع واننا لسنا ضد البناء على عقارات ممسوحة لا خلاف حولها بين المطرانية والاهالي. وقال: "كل من يقدم على مخالفة يعاقب عليها بالقانون، وما نريده الحفاظ على العيش المشترك والسلم الاهلي. لافتا الى ان بالخلاف على هذه العقارات نأخذ البلدة الى مكان آخر، خصوصا ان اي مشكل قد يحصل يأخذ طابعا طائفيا، فلا بد من الانتهاء من هذا الموضوع، من اجل اطفاء نار الفتنة، والخروج من فكرة ان المسيحي يريد ان يأخذ اراضي الشيعي، والشيعي يريد ان يأخذ اراضي المسيحي. وتوجه المقداد بنداء الى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والى وزير الداخلية والى كل الجهات المختصة بحل مشكلة لاسا ومسحها، سعيا الى الحفاظ على العيش المشترك وعلى الوحدة الوطنية، ولا نخفي ان ثمة اشخاصاً يريدون افتعال المشاكل الا ان عددهم قليل وهؤلاء لا بد من معاقبتهم بالقانون.

OPA du Hezbollah sur le Liban chrétien

février 2012

Depuis l'année dernière, le Hezbollah a lancé une offensive pour affaiblir la communauté chrétienne et attaquer ses usages.

Ainsi, au cours des derniers mois, plusieurs débits de boissons alcoolisées ont dû fermer les portes à la suite d'une campagne d'intimidation dans le sud du pays. Ultime agression, le 12 janvier, à Sarafand, un village à majorité chiite, une bombe de 300 grammes d'explosif a gravement endommagé l'un de ces magasins.

Tout sert de prétexte au Hezbollah et à ses sbires. A Lassa, village chiite enclavé dans la région chrétienne, un conflit éclatait en juillet 2011, des habitants s'installant sur des terres qui appartiennent à l'Église maronite. Quand, escortés par la police, des topographes se rendent sur place pour effectuer des relevés, ils sont molestés par les villageois, encouragés à occuper les terres par le Hezbollah.

Au mois d'août, les résidents chrétiens d'un secteur proche de Hadeth dénonçaient le grignotage de la zone par les investisseurs chiites encouragés par le Hezbollah. Ces chrétiens accusent le « Parti de Dieu » de vouloir changer la composante communautaire de la région pour y faire sa loi.

Plus grave, début janvier, le directoire du Hezbollah estimait qu'il est nécessaire de remettre en question le système politique qui donne la moitié du Parlement aux chrétiens et l'autre moitié aux musulmans. Il prônait une parité aux trois tiers : un pour les chrétiens, un pour les sunnites et le dernier pour les chiites. Cette

nouvelle distribution réduirait la représentation des chrétiens en faveur des musulmans.
À ce propos, il convient de remarquer que la majorité sunnite conduite par Saad Hariri s'est opposée aux exigences chiites. Plus intéressant encore, l'Arabie Saoudite, qui soutient financièrement le Liban, à elle aussi dénoncé cette proposition.
Dans l'affaire, les sunnites jouent intelligemment servant leurs intérêts sur le long terme. Ils savent qu'un Liban où les chrétiens ne se sentiraient pas rassurés pour leur avenir provoquerait leur départ. Les sunnites se retrouveraient alors seuls face aux chiites.Il en fallait plus pour décourager le Hezbollah. Le 12 janvier, Boutros Harb, député chrétien, saisissait la presse à la suite d'une nouvelle menace. Une société iranienne se voyait confier, par le gouvernement acquis au Hezbollah, la construction d'un barrage à Tannourine, en pleine montagne chrétienne.
Une société libanaise avait d'abord été désignée, mais l'Iran en offrant un don a exigé de construire lui-même l'ouvrage.
»Un telle décision, a dit Harb, aura des retombées négatives... Cette présence étrangère et l'action de la société s'accompagneront en effet d'une présence milicienne étrangère, ce qui ne manquera pas d'avoir un impact sur le double plan politique et sécuritaire .« Le Liban paye pour la faiblesse de l'Occident qui, au lendemain des accords de Taëf, n'a pas exigé le démantèlement de la milice du Hezbollah au même titre que des autres milices.
Centre de Recherches sur le terrorisme depuis le 11 septembre 2001http://www.recherches-sur-le-terrorisme.com/Documentsterrorisme/hezbollah-controle-liban-chretiens.html

"لاسا": أبعد من خلاف على كنيسة صغيرة مهجورة كانت مصلّى... إهمال المساحة يزنّر جرود جبيل بالألغام الطائفية

كتب ايلي الحاج في صحيفة "النهار"
16 تموز 2011
": زنّرت الخلافات على الحدود ملكيات الطوائف والمذاهب والأقوام في لبنان، وكثيراً ما سال على أطرافها الدم قبل أن تهدأ الأرض والنفوس نسبياً بفعل الأمر الواقع وموازين قوى تفعل فعلها بمرور الزمن.
المشهد الختامي يكون في أعمال المساحة وقد أنجزت في غالبية بلدات جبل لبنان وقراه منذ بدايات الستينات، إلا في جرد جبيل الجنوبي، جبة المنيطرة وصولاً إلى العاقورة.
مناسبة العودة إلى هذه السيرة المفتوحة ما جرى أول من أمس في بلدة لاسا الجبيلية، حيث اعترض بعض الأهالي الشيعة بطريقتهم أعمال مسح أراضٍ للبطريركية المارونية. لكن الخلاف يبدأ من فوق من جرد العاقورة ويعمّقه

دوماً تقاعس الدولة سياسياً وإدارياً، وعجزها خلال الحرب خصوصاً، لتفلت اعتداءات على عقارات من هنا وهناك ونزاعات حدودية أكبر، ليست مسألة لاسا إلا تفصيلاً فيها.

في تاريخ الكنيسة المارونية أن الرسالة بدأت في اعالي بلاد جبيل الوثنية مع ابرهيم القورشي، تلميذ القديس مارون، في اوائل القرن الخامس انطلاقاً من العاقورة وأفقا. سكن البطاركة الموارنة أعالي جبيل مدى 695 سنة ما بين سنة 750 و1445 قبل أن ينتقلوا إلى وادي قنوبين. والعاقورة مثل بشري وتنورين ومزرعة كفرذبيان وبسكنتا وبلدات السلسلة الغربية العالية والتي تطل على سهل البقاع وصولا إلى أرز الباروك، كان لها امتداد بقاعي بفعل انتقال رعاة الماشية والمزارعين إليها. على سبيل المثال عائلات بشري أقامت في البقاع عبر الجرد دير الاحمر وشليفا وبتدعي وبشوات وعيناتا والقدام وغيرها. موارنة بسكنتا ومزرعة كفرذبيان كان امتدادهم البقاعي زحلة مع رومها من الكاثوليك والأرثوذكس. اليمّونة في المقلب العاقوري من السهل كانت هي أيضاً لعائلات عاقورية أشادت فيها كنيسة سيدة اليمونة التي لا تزال قائمة على رغم غياب العائلات المسيحية منذ مشكلات أوقعت بداية الخمسينيات ضحايا بين آل شريف الشيعة وآل أبي يونس الموارنة. حتى اليوم لا تزال حدود العاقورة تصل إلى قناة اليمونة بموجب أحكام مبرمة ومثبتة منذ ما قبل الإستقلال عام 1943. عدم تثبيت الحدود نهائياً بين العاقورة واليمونة يبقي المسألة مفتوحة على نزاعات يمكن أن تتجدد في أي وقت. وآخر حادث بين أهالي البلدتين وقع عام 1968 عندما قتل شاب عاقوري في الجرد وحضر جنازته البطريرك الماروني الراحل بولس المعوشي شخصياً في كنيسة مار جرجس تعبيراً عن الأهمية التي توليها الكنيسة للموضوع. نزولاً إلى السفح الغربي من السلسلة، تذكر كتب التاريخ أن الكنيسة المارونية اشترت عام 1863 بلدات أفقا ولاسا ويانوح من "الحمادية"، والمقصودة بهذا التعبير ليست عائلة حمادة الشيعية حصراً بل مجموعة عائلات شيعية تتكنى بها بسبب من ولائها لآل حمادة. يضع الباحث سعدون حمادة في كتابه "الأمارة الحمادية في جبل لبنان" الإنتقال الديموغرافي والجغرافي للشيعة من الجبل إلى البقاع في إطار سياسة تهجير طائفي غفل عنها التاريخ فلم يتحدث إلا عما تعرض له المسيحيون في مجازر النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الجزء الجنوبي من الجبل ومحيطه.

عندما اشترت الكنيسة أفقا حوّلتها إلى وقف مار عبده، وهي من أجمل قرى لبنان ينبع من مغارتها الهائلة نهر ابرهيم على اسم الراهب ابرهيم القورشي بعدما كان على اسم أدونيس، وفي الميتولوجيا الفينيقية أن مياهه تتكوّن من دمائه بعدما قتله الخنزير البري ومن دموع حبيبته عشتروت. وفي أفقا هيكل وثني حوّله الموارنة كنيسة على اسم السيدة العذراء، ومعبد وجسر رومانيان من الروائع ومعالم جمالية قلة رأتها في لبنان بسبب الوضع السائد. وبقي الأهالي الشيعة بعد انتقال الملكية إلى الكنيسة يعملون في أرضها بإدارة وكيل منهم. وعلى غرار العاقورة لم تتمتع أفقا باستكمال أعمال المساحة قبل الحرب، فأصبح المختار قاضياً للسجل العقاري عملياً. وبتضافر عوامل الإهمال من الكنيسة والسلاح خلال الحرب، واستحالة ضم أفقا أمنياً إلى ما كان يُعرف بـ "المنطقة الشرقية" أو "المارونستان" نظراً إلى انفتاحها من الخلف على البقاع، سادت تلك البقعة فوضى عارمة في تحديد الملكيات، ولا تزال.

أما لاسا فتنقسم أراضيها البالغة 5 ملايين متر 3 ملايين متر للكنيسة، تحديدا لمطرانية جونية التي يتولاها اليوم المطران أنطوان نبيل عنداري، و2 مليونين للأهالي الشيعة من عائلات سيف الدين والمقداد وعبيد والشامي.

الكنيسة جاءت بشركاء من مسيحيي فتوح كسروان بعدما اشترت الأرض من "الحمادية" ومن ضمنها مبنى قديم كان مصلى لنساء بيت حمادة تحوّل كنيسة سيدة لاسا ولم يعترض أحد من الأهالي الشيعة. وعام 1973 مسحت الكنيسة نهائيا الأرض التي تملكها وظهرت الكنيسة على الصحيفة العقارية وعليها صليب ككل دور العبادة المسيحية. وخلال الحرب أجّرت الأرض للدكتور فؤاد الشمالي أحد أعضاء "الجبهة اللبنانية" فأقام فيها مزرعة ومعمل إنتاج واستثمر الأراضي واستصلحها، كما أقامت "القوات اللبنانية" مشروعا زراعياً في المنطقة أيام قيادة الوزير الراحل إيلي حبيقة.

بقي المليونا متر اللذان يملكهما الأهالي بلا مسح، وبقي المسيحيون منهم شركاء وكانت العلاقات ممتازة خلال الحرب بين أهل لاسا الشيعة ومحيطهم خلال الحرب، وكان أحد وجهائهم البارزين "أبو طعان" المقداد يتولى عند مراجعته إعادة من يتعرضون للخطف في "الغربية" بحسب تسمية الأيام السود.

لكن الوضع اختلف بعد الحرب، ففي 2001 دخل الشيخ محمد عيتاوي الكنيسة، وهو قريب من "حزب الله" ووضع فيها قرآنا وقال إن ثمة نزاعا عقاريا عليها وكانت مصلى لنساء بيت حمادة ويجب أن تعود للشيعة، وقرعت أجراس في قرى المنطقة وبلداتها. المسيحيون الذين يشكلون 10 في المئة من البلدة كانوا هجروا الكنيسة الصغيرة القديمة وبنوا كنيسة أكبر، وفي زمن "اللقاء اللبناني للحوار" اجتمع النائب السابق فارس سعيد والمسؤول في "حزب الله" غالب أبو زينب ورئيس بلدية لاسا محمد المقداد ومختارها محمود المقداد عند المطران عنداري، وكان اتفاق على أن يخرج الشيخ من الكنيسة وتستكمل الدولة أعمال المساحة، ويقفل المطران الكنيسة المشرعة بلا باب ونوافذ ويضع عليها صليبا. نُفذ الإتفاق لكن الدولة لم تستكمل المساحة.

الرزق السائب والإهمال تضافرا في لاسا، وفي 2008 تكررت المسألة مع الشيخ نفسه والكنيسة نفسها وكان الحل أن سلم "حزب الله" مفتاح الكنيسة إلى النائب العماد ميشال عون الذي سلمه بدوره إلى المطران. ثم أشيع أن النائب السابق سعيد سيشارك في قداس بكنيسة لاسا لاستغلال المسألة انتخابياً، ليُعلَن على الأثر اكتشاف قنبلة في المكان.

واليوم مع إيلاء الكنيسة برئاسة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي مسألة الأراضي أهمية قصوى وحماسة الرابطة المارونية للإنجاز لا يجدي- على ما يقول متابعون للملف- تصوير المسألة طائفية، ولا هي تقنية بحتة، فهناك تسيّب وشعور لدى البعض بأن اللحظة مناسبة للكسب وتثبيت ما أخذ بالقضم والتمدد المفتوح في حركة معاكسة من البقاع إلى الساحل، والحل يكون سياسياً بإشراف الدولة أو لا يكون، وخصوصا أن على رأسها رئيسا للجمهورية ابن المنطقة، وأن البطريرك كان مطرانها، ونوابها الثلاثة وصلوا إلى البرلمان بالتحالف مع "حزب الله". لا ينبغي أن تكون مشكلة.

<u>من لاسا الى جزين وبعبدا والحدث والضاحية ... "حزب الله" يستمر في بناء المستوطنات على حساب الدولة...</u>

الجمعة، 22 يوليو، 2011

هل سيطر حزب الله على لبنان؟...

وسط الصراع السياسي المحتدم في البلاد، وبعد ان نجحت "قوى الامر الواقع" بالقبض على السلطة في لبنان بعد اشهر من اسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري، يستمر "حزب الله" في نهش ما تبقى من الدولة اللبنانية عبر مزيد من الاستيلاء على الاملاك العامة والخاصة ووضعها في الحجر الامني والعسكري الخاصة به. وهذه المرة نالت بلدة "لاسا" في جرود جبيل حصتها من المخطط التوسعي "للحزب الاصفر".

لاسا البلدة الجبلية الهادئة التي تبعد عن العاصمة بيروت حوالي 57 كلم، وترتفع عن سطح البحر حوالي 1170 م، والتي تمتد على مساحة 850 هكتاراً، اثارت ضجيجاً سياسياً كبيراً في الايام القليلة الماضية، واعادت ملف تعدي "حزب الله" على الاملاك العامة والخاصة الى دائرة الضوء من جديد.

الشبيبة في لاسا غلطانة كتير

القضية في نظر النائب دوري شمعون ناتجة عن "وجود دولة ضعيفة تتيح لاي جهة القفز فوق القانون والامن وسلطة الدولة، خاصة وان ما نشهده من تصرفات غريبة من قبل بعض الجماعات اللبنانية ناتج عن هذا الواقع المفروض منذ سنوات. "فحزب الله" لا يعترف بقوانين الدولة ويعمل وفق قوانينه الخاصة في اللعبة، في وقت يفترض فيه على كل مواطن يحمل الهوية اللبنانية ان يلتزم بالدولة وان يلتزم باحكام الجمهورية، بينما نجد "حزب الله" لا يحترم الا الاوامر الوافدة من طهران ومن ولاية الفقيه ليس الا".

ويشير شمعون الى ان "الشبيبة في لاسا غلطانة كتير"، وسيأتي اليوم ليكتشفوا ان ما يقومون به هو اضعافاً للدولة ولسلطتها ولهيبتها، واضعافاً لوجودهم، وبالتالي يتوجب عليهم احترام القانون قبل فوات الاوان ووقوع الكارثة".

ويضيف: " كنت على علم ان الموضوع سيتطور، وكنت قد حذرت منذ مدة طويلة لخطورة هذا الامر، وقمت باجراء الاتصالات اللازمة بالمسؤولين وابلغتهم بضرورة التحرك لوقف التعديات المستمرة في اكثر من منطقة مسيحية".

ويتابع شمعون: " هل ننتظر حتى يصل الموس الى رقابنا ويذبح الجميع؟. وهل ننتظر حتى يسيطر "الحزب" وشبابه على كل المنطقة لنتحرك؟".
يكفي القيام بزيارة ميدانية الى جزين والى ضواحي الضاحية الجنوبية لنكتشف ونلمس بام العين حجم التعديات المدمرة، وكيف تحولت الاراضي الى مناطق عسكرية، وكيف توسعت رقعة الاراضي الممنوعة، مع التأكيد اننا لا نثير اي مشكلة طائفية او مذعهبية بل اطالب الدولة بالقيام بواجباتها واطلب من حزب الله ان لا يكابر ويقف بمواجهة ارادة الدولة وحقوق الناس.
الامور في طريقها الى الحلّ؟؟
في المقابل، سألنا نائب في تكتل التغيير والاصلاح في منطقة جبيل عن حقيقة الامور، الا انه فضل عدم الاجابة مكتفياً بالقول: " ان ما يطرح اليوم على وسائل الاعلام قضية بغاية الحساسية، اذ يسعى البعض الى استغلال ما يحصل في لاسا من خلاف بسيط على مساحة عقارية بحتة لا تتعلق بمشاريع "حزب الله" لتحويلها الى قضية رأي عام والى مسألة طائفية بين الشيعة والمسيحيين لا اكثر ولا اقل، وفي الامر نيات مبيتة واضحة".
ويؤكد النائب نفسه (الذي فضل عدم الكشف عن اسمه) "انه يجري العمل على حل هذه المشكلة بكل هدوء وروية بين المعنيين. داعياً كل القوى الى عدم "زج البلاد في توتير جديد نحن بغنى عنه".
جزين مخطوفة كما الضاحية وبعبدا والحدث ... وقوى الامر الواقع تتمدد
يتحدث معالي الوزير السابق ادمون رزق عن "معضلة" بيع الاراضي والاعتداء عليها في منطقة جزين الجنوبية(وسيكشف رزق في مقابلة خاصة ينشرها الموقع خلال اليومين المقبلين عن تفاصيل مذهله في هذا الاطار).
يوافق رزق على مقولة ان "ما حصل في لاسا ليس الا حلقة ضمن سلسلة طويلة من الاعتداءات اليومية التي تقوم بها "قوى الامر الواقع".
والخطير في الامر حديث رزق على "ان اصحاب الاراضي في اعالي جبل الريحان واعالي جزين لا يُسمح لهم الدخول الى اراضيهم من قبل المجموعات نفسها".
ويعتبر رزق "ان ما يحصل اليوم في مناطق جزين مشابه الى حد كبير الى ما حصل في القرن الماضي عندما استولى الفلسطينيون على الارض عبر ما سمي بفتح لاند التي وصلت الى تلال جزين".
باختصار "الامر الواقع يفرض نفسه على كل شيء، ومفهوم الدولة يذوب في عقول البعض كل يوم. فمنطقة بعبدا كما الحدث وكفرشيما والضاحية الجنوبية وجزين وجرود كسروان وجبيل باتت مخطوفة لصالح تلك القوى التي تشتري الارض وتمنع الناس من استخدام ارزاقها تحت شعارات وحجج امنية وسياسية وديمغرافية باتت معروفة".
ويرى رزق ان ثقافة اللادولة من شأنها ان تؤدي الى فرز سكاني واضح المعالم في عدد من المناطق اللبنانية. "ففي الانتخابات النيابية الماضية رأينا كيف فعل التكليف الشرعي فعله في تغيير ارادة المواطنين، مما خلق فرزاً حقيقياً ضرب منطق العيش المشترك بشكل كبير. وهذا الفرز بحسب رزق"يدمر الدولة ويوسع الشرخ بين ابناء الوطن الواحد"، وبالتالي "يتوجب على رجال الدولة معالجة هذه الهوة قبل فوات الاوان".
"حزب الله" يحول الاراضي الى مستوطنات
بدوره يعلق الصحافي وعضو الامانة العامة لقوى 14 اذار نوفل ضو، معتبراً ان "ما يجري في لاسا ليس عملية معزولة بحد ذاتها، انما يشكل جزءاً من عملية ينفذها "حزب الله" تهدف الى وضع اليد على اكثر مساحة ممكنة من الارض اللبنانية بعد محاولاته المتكررة لوضع اليد على القرار السياسي للدولة، وبعد ان كان قد وضع يده على القرار الامني فيه".
ويلفت ضو الى ان "النزاع على قطعة من الارض في لاسا انما هو جزءاً من عملية اكبر واوسع واشمل تهدف الى الاستيلاء على الاملاك العامة والخاصة في لبنان". ويشير الى ان "حزب الله" يحاول خلق امر واقع جديد عبر توسعه في شراء الاراضي ودفع الاموال غير اللبنانية الطائلة في محاولة منه لتغيير الواقع الديمغرافي والضغط على بعض الفئات، الامر الذي وصل في بعض الحالات الى حد التطهير العرقي".

وليس بعيداً عن لاسا، يمكن التعريج على منطقة الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت لتبيان حجم الانتهاكات المستمرة التي يقوم بها "الحزب". فتاريخياً يحتل المسيحيون الاكثرية الشعبية على لوائح الشطب في تلك المنطقة، خاصة في حارة حريك، كما يملكون اكثر من 70% من الاراضي العقارية هناك. الا انه ومنذ العام 1992، عمد "حزب الله" الى شراء اكثرية الاراضي من الطائفة المسيحية، فلم يتبقى لهم سوى 7% منها مع الاشارة الى ان عددهم يتجاوز ال50% على لوائح الشطب.

"المسيحيون يخسرون اراضيهم ووجودهم، اذ تتغير هوية مناطقهم المختطة بفعل هذا البيع وهذا الواقع الخطير الذي يكشف خطة "حزب الله" المنظمة للسيطرة على الدولة وعلى الاملاك العامة والخاصة". يقول ضو واصفاً ما يقوم به "حزب الله" بأنه "محاولة الى ايجاد مناطق يحولها الى مستوطنات والى مربعات امنية، خاصة اذا ما اعتبرها ضمن مجاله الحيوي الاستراتيجي.

ويؤكد ضو ان اعتداءات "حزب الله" على الاراضي لا تقتصر فقط على الاوقاف والاراضي المسيحية، انما تتعدى ذلك لتشمل الاوقاف التابعة للطائفة السنية، والاعتداء على ارض تابعة للوقف السني في منطقة الاوزاعي الذي وقع قبل اسبوعين جاء ليشكّل دليلاً واضحاً على طريقة تعاطيه".

الخلاصة تقول بان "حزب الله" لا يستهدف فقط المسيحيين في منطقة لاسا، ولا السنة في منطقة الاوزارعي، اذ ان خطته الكبرى تسعى الى تغيير هوية الارض من الناحية الدينية والديمغرافية لفرض مشروع سياسي مشروع الانتماءات والارتباطات".

"الحزب" على ما يبدو يريد زرع الدولة اللبنانية التي باتت بقبضته بالصواريخ والاسلحة والخطوط الحمر والمستوطنات الغريبة عن واقها في اكثر من منطقة لبنانية، وها هو اليوم يريد وضع يده على كل ما يتعلق بالدولة وبمؤسساتها، ةبالتالي فان ما يحصل في لاسا هذه الايام يمكن وضعه في اطار محاولة مكشوفة لضم بضع مئات الاف الدونمات الى الدويلة العسكرية التابعة لهذا الحزب لا اكثر ولا اقل".

حتى اشعار اخر ...

بالمحصلة يمكن القول ان ثقافة سلب حقوق الناس وسرقة ممتلكاتهم والتعدي عليها عمّمها "حزب الله" على بعض مناصريه، كيف لا واضحت هذه العقلية السلطوية التسلطية الالغائية رمزاً اساسياً لتعاطي هذا الحزب مع كل المكونات اللبنانية.

الم يحن الوقت بعد لكي يخرج رئيس تكتل التغيير والاصلاح العماد ميشال عون ويعلن على الملأ فشل ورقة التفاهم الصفراء التي وقعها قبل سنوات مع "حزب الله". خاصة وانها لم تجلب له سوى مزيداً من السلب والانكماش، ومزيداً من الانخراط لا بل الانزلاق في المشروع الايراني في المنطقة. فعن اي تفاهم يتحدث عون وتياره يا ترى؟، وهل عودة الحقوق الى اصحابها تكون على شاكلة تعاطيه السياسي اليوم؟.

وبانتظار حل النزاعات في لاسا وغيرها، تبقى الدولة معلّقة حتى اشعار اخر...

<u>سليمان دان الاعتداء على قوى الامن في لاسا وطلب من ريفي تعزيز المركز بالتنسيق مع الجيش</u>

2 تشرين الثاني 2012/دان رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الاعتداء على حاجز قوى الامن الداخلي في منطقة لاسا والتعدي على العناصر الامنية، معتبرا انه مهما كانت الاسباب والدوافع فإن هذا العمل غير مبرر على الاطلاق.

وطلب في اتصال بالمدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي، تكثيف التحقيقات والتحريات لملاحقة المعتدين والمرتكبين وتعزيز المركز بالتنسيق مع الجيش، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع ارتكاب اعمال كالتي حصلت.

"الجمهورية": جعجع يتصل بسليمان مثيرا ما حصل في لاسا من اعتداءات وعدم وصول الدعاوى إلى نتيجة... الشمّاس حكيّم يروي تفاصيل الاعتداء عليه

22 آب 2011/أكّد مصدر وزاري مطّلع، في معلومات خاصة لصحيفة "الجمهورية"، أنّ وزارة الداخلية مصمّمة على إزالة كلّ مخالفات البناء في لاسا، وعدم التهاون مع كلّ من يحاول عرقلة القوى الأمنية في تنفيذ مهمّاتها، كما أنّها في صدد فتح هذا الملفّ على مصراعيه، من استكمال أعمال المساحة إلى استدعاء مختار البلدة ورئيس بلديتها لحضّهما على مزيد من التعاون من أجل إتمام هذا العمل وإقفال هذا الملفّ بأسرع وقت ممكن. وفي هذا الإطار، علمت "الجمهورية" أنّ رئيس حزب "القوّات اللبنانيّة الدكتور سمير جعجع"، اتّصل برئيس الجمهورية ميشال سليمان على رغم وجوده في عطلة خارج البلاد، وأثار معه ما حصل في لاسا (جبيل) من اعتداء على أحد الشمامسة وعلى شركة "دكّاش للزراعة"، وعدم وصول الدعاوى التي تقدّموا بها إلى نتيجة، وتمنّى جعجع على سليمان أن توقف الأجهزة الأمنية المعتدين، خصوصا وأنّهم معروفون من أبناء المنطقة والأجهزة المختصّة.

وروى الشمّاس أنطوان حكيّم لـ"الجمهورية" تفاصيل الاعتداء الذي استهدفه في بلدة لاسا يوم الجمعة الماضي فقال: "عندما وصلنا بالسيارة إلى آخر لاسا، كان هناك تجمّع كبير أمام منزل رئيس البلدية عصام المقداد، فأقفل كاتب البلدية محمد العيتاوي الطريق أمامنا وشَهَر مع عدد من الأشخاص السلاح الحربي في وجهنا، ثم انهالوا علينا بالضرب فأصابوا السائق في رأسه ووجهه بجروح ورضوض بالغة، إلى حدّ تساقطت دماؤه على الأرض، وقاموا كذلك بضربي والشخصَ الذي كان في المقعد الخلفي متسبّبين لنا بجروح في رأسينا. وبعد ذلك، حاولوا أن ينتزعوا منّا مفتاح السيارة، لكنهم لم يفلحوا، عندها أقفلنا السيّارة وانتظرنا في داخلها إلى أن أتت قوّة من المجوقل في الجيش، وفرّقت المعتدين". ولفت حكيّم، إلى أنّه "قدّم ادّعاء شخصيّا أمام القضاء، وأنّ الملف أصبح في عهدة القوى الأمنيّة التي تجري تحقيقاتها".

إعتداءات "لاسا" على طاولة مجلس المطارنة: "التسوية المالية" لا تمر!

كمال ريشا/الأربعاء 3 آب (أغسطس) 2011

عقد مجلس المطارنة الموارنة برئاسة البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي اليوم اجتماعه الشهري الدوري في الديمان .

وبعد الإجتماع تلا الخوري نبيه الترس من أمانة سر البطريركية البيان الختامي الذي ندد بالاعتداء على الدورية الفرنسية لليونيفيل، كما تمنى الآباء ان توفق الحكومة الجديدة في معالجة أمور التعيينات الإدارية التي هي من أهم واجباتها في هذه المرحلة، والتي ينبغي أن تستند الى معايير الكفاءة والأخلاق العالية، وأن تؤمن التوازن بين كل مكونات الوطن .

ووجه الآباء نداءهم الى اللبنانيين للمحافظة على أراضيهم، لأنها في أساس هويتهم ووجدانهم التاريخي وضمانة عيشهم الكريم ومستقبل أجيالهم، والحفاظ على العيش الوطني الواحد، وإذ يأسفون للاعتداءات هنا وهناك على الملكيات الخاصة المكتسبة وفقا للقانون، والملكيات العامة، فإنهم يناشدون الدولة حماية هذه الملكيات بموجب الدستور واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لردع كل اعتداء.

وكان شيوع خبر العرض المالي على البطريركية المارونية، الذي تفرّد "الشفّاف" بنشره، لحل مسألة التعديات الحزب الهية في لاسا أثار حفيظة واستغراب عدد من المطارنة الموارنة الذين اعربوا عن رفضهم للمفاوضات مع المعتدين بحضور أمنيين ورفضهم الموافقة على إمهال المعتدين لاستكمال تعدياتهم وقضم أملاك الكنيسة المارونية في جرود جبيل.

ورفض هؤلاء المطارنة أي اتفاق لتشريع أو تبييض التعديات على أملاك الطائفة لا في "لاسا" ولا في "أفقا" تحديداً، خصوصا أن التعديات في "أفقا" تتجاوز تلك الحاصلة في "لاسا" بخمسة أضعاف.

ومن خلال ما جاء في البيان الختامي لاجتماع مجلس المطارنة اليوم يبدو أن جماعة المعترضين على إتفاق بكركي إستطاعوا إعادة الامور الى نصابها الطبيعي ووضع الامر في عهدة الدولة اللبنانية من دون المرور بتسويات على حساب الكنيسة وأملاكها.

نص البيان:

في اليوم الثالث من شهر آب سنة 2011، عقد أصحاب السيادة المطارنة الموارنة اجتماعهم الشهري في المقرّ البطريركي الصيفي في الديمان، برئاسة صاحب الغبطة البطريرك مار بشاره بطرس الراعي الكلي الطوبى، ومشاركة صاحب الغبطة والنيافة البطريرك الكردينال مار نصرالله بطرس صفير. وحضر الإجتماع أيضاً بدعوة من صاحب الغبطة الرؤساء العامّون للرهبانيّات المارونيّة. وتدارسوا شؤوناً كنسيّة ووطنيّة، وفي نهاية الاجتماع أصدروا البيان التالي:

1– ودّعت البطريركيّة المارونيّة على رجاء القيامة أمين سرّها المرحوم الخوراسقف يوسف طوق ، الذي يُقدّر جميع عارفيه ما كان يتميّز به من تقوى، وشفافيّة، وجديّة بالعمل، ومحبّة للكنيسة، واحترام للسلطة فيها، وروح كهنوتيّة صافية. ويُجدّد الآباء شكرهم لجميع الذين شاركوهم هذا المصاب، وفي طليعتهم فخامة رئيس الجمهوريّة، ودولة رئيس مجلس النوّاب، ودولة رئيس مجلس الوزراء، الذين أوفدوا ممثّلين عنهم، للمشاركة في الصلاة لراحة نفسه، وللّذين اتّصلوا هاتفيّاً أو وجّهوا رسائل تعزية، سائلين الله أن يُغدق تعزياته الأبويّة على عائلة الفقيد، ويُعوّض على الكنيسة بدعواتٍ كهنوتيّة ورهبانيّة مقدّسة.

2- كان للإعتداء الآثم الذي حلّ بالفرقة الفرنسية في قوى الأمم المتّحدة المؤقّتة لحفظ السلام في جنوب لبنان وقع سيّء، أثار الإشمئزاز والإستنكار لدى جميع مُحبّي السلام. وإذ يضمّ الآباء أصواتهم الى أصوات المستنكرين، يسألون الله السلامة والشفاء للجرحى، والراحة الدائمة للّذين سقطوا من القوّات الدولية في اعتداءات مماثلة. ولا بدّ من التعبير عن الشكر والتقدير للدول الصديقة التي تشارك في قوى حفظ السلام عندنا.

3 – يتمنّى الآباء للحكومة الجديدة أن تُوفّق في معالجة أمور التعيينات الإداريّة التي هي من أهمّ واجباتها في هذه المرحلة، والتي ينبغي أن تستند الى معايير الكفاءة والأخلاق العالية، وأن تُؤمّن التوازن بين كلّ مكوّنات الوطن ليتمكّن الجميع من الإسهام في بناء الدولة وخدمة المواطنين. ولا بدّ من التذكير بضرورة التقيّد بالقوانين واحترام قرارات القضاء لإنصاف عدد من موظّفي الفئة الأولى الذين حصلوا على أحكام من مجلس شورى الدولة بإعادتهم الى مراكزهم، وحتى الان لم تُنفّذ هذه الأحكام.

4- يوجّه الآباء نداءهم الى اللبنانيين للمحافظة على أراضيهم، لأنها في اساس هويّتهم ووجدانهم التاريخي وضمانة عيشهم الكريم ومستقبل أجيالهم، والحفاظ على العيش الوطني الواحد. واذ يأسفون للإعتداءات هنا وهناك على الملكيّات الخاصة المكتسبة وفقاً للقانون، والملكيّات العامّة، فإنّهم يناشدون الدولة حماية هذه الملكيات بموجب الدستور واتّخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لردع كلّ اعتداء.

5 – يتقدّم الآباء بأحرّ التهاني من الجيش اللبناني قيادةً وضبّاطاً وأفراداً في مناسبة عيده السادس والستين والإحتفال بتقليد السيوف لنحو مئتين وستين ضابطاً جديداً، ويثمّنون التضحيات التي قدّمها وما زال يقدّمها في سبيل الذود عن الوطن والمواطنين، متمنّين أن تضع الدولة في تصرّفه كلّ ما يحتاج اليه من وسائل القوّة كي يبقى الدرع الواقية للوطن ومدرسة الشرف والتضحية والوفاء لكلّ المواطنين.

6 – مع اطلالة شهر رمضان الكريم، يتمنّى الآباء لجميع إخوانهم المسلمين صوماً مباركاً يكون مناسبةً لهم ولسائر المواطنين لإذكاء روح التقوى والتقرّب من الله، والسعي الى توحيد الكلمة ورصّ الصفوف مع اخوانهم المواطنين من كلّ الأطياف. كما يدعون أبناءهم المسيحيين الى إحياء الأعياد التي يزخر بها شهر آب، لا سيّما عيدي تجلّي الربّ، وانتقال السيّدة العذراء الى السماء، بالصلاة، والتوبة، والمصالحة، وعمل الخير، اسهاماً في نشر الألفة والسلام في وطننا، وفي منطقتنا، والعالم

لاسا وكنيسة القيامة

بيار عطاالله/11/08/2011

نص الاتفاق الذي تم في البطريركية المارونية في بكركي منذ حوالى الشهر بين الكنيسة المارونية و "اهالي" لاسا وفي حضور قياديين عن "حزب الله" والبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي بالذات (والذي حضر من الديمان خصوصاً لحضور الاجتماع)، على اعطاء مهلة شهرين قبل البدء بأعمال التحديد والمساحة من جديد في منطقة لاسا. طبعاً لم يستطع احد ان يفهم سبب هذه المهلة ومن هو هذا العبقري الذي يقف وراء هذه المهلة ولماذا اعطيت وكيف وافقت الكنيسة المارونية على هذا الامر؟

علامة استفهام كبيرة لا تجد جواباً لها، سوى ما يجري على الارض حالياً في لاسا من تغيير لمعالم الارض والجغرافيا وبناء عشرات الابنية المخالفة على اراضي الكنيسة المارونية بالذات، اضافة طبعاً الى الاحتفال المؤجل ب عيد السيدة مريم العذراء، نتيجة عدم تبيان مكان مفتاح كنيسة لاسا التي استهول السيد حسن نصرالله المطالبة بها مقارناً اياها ب كنيسة القيامة في القدس ! الشعب اللبناني لا يسأل "حزب الله" ولا اهالي لاسا عما يجري، بل يتوجه بعلامة استفهام كبيرة على هذا الاتفاق وعلى نتائجه ومصيره، وعمن يقف ورائه، والذي يدل على سذاجة ولا ادراك ولا مسؤولية في التعاطي مع قضية بحجم قضية لاسا واملاك البطريركية البطريركية المارونية والكنيسة عموماً فمهلة الشهرين اصبحت تمثل تهديداً للعيش المشترك وسبيلاً لاثارة الفتن والنعرات الطائفية بدلاً من حسم الامور مرة واحدة ونهائية وبرعاية الدولة والجيش وقوى الامن والقضاء بطريقة قانونية لا لبس فيها تعطي صاحب كل حق حقه (اذ يفترض اننا في الجمهورية اللبنانية). ان استهداف الكنيسة المارونية ليس بالامر العابر لانها بمثابة القلب لكل كنائس لبنان السريانية والارثوذكسية والكاثوليكية والانجيلية والقبطية والمعمدانية، وانكسار راية الكنيسة المارونية وتنازلها عن حقوقها بطريقة او بأخرى. او حتى مجرد تهاونها في هذه المسألة عن الاعتداء على الكنيسة المارونية في لاسا والاعتداء على الشماس انطوان حكيم مسألة خطيرة جداً وتماثل الاعتداء على كنيسة القيامة والمسجد الاقصى وكل اقداس المسيحيين والمسلمين اي كان حجم كنيسة لاسا ومقاساتها الهندسية، وما لا نرضاه للمسلمين السنة والشيعة والدروز يجب ان لا نرضاه للمسيحيين.

واخيراً: من هانت عليه نفسه هانت عليه كرامته وعزة نفسه ...

"رفضاً لما يحصل في لاسا.." بيانٌ يُطلقه شباب جرد جبيل

في 28 تموز 2011

تعيش في بلاد جبيل منذ القدم مجموعاتٌ طائفية متنوّعة جعلت هذه المنطقة نموذجاً راقياً للسلم الأهلي والتفاعل الخلّاق. وهذه الروحية الإيجابية تجلّت في مرحلة الحرب الأهلية عندما تعاون الأهالي والعائلات مع الأحزاب التي فرضت سيطرتها على الواقع السياسي، وحرصوا جميعاً على توفير السلم والإستقرار لكل أبناء المنطقة من دون أي تمييز حزبي أو طائفي. إنّ الموقعين يؤكدون إصرارهم على حماية هذه الثروة الأساسية والمحافظة عليها ورفضهم التخلّي عنها. في المقابل، تعيش المنطقة اليوم حالة قلقٍ وبلبلة، ولا سيما الجرد العالي المعروف ب"جبّة المنيطرة" (قرطبا – مزرعة السياد – المغيري – يانوح – المجدل – العاقورة – أفقا – لاسا – الغابات – سرعيتا – المزاريب – قهمز)، وذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها بلدة لاسا، ولا سيما منها الإعتداءات التي تعرّض لها فريق من الطوبوغرافيين والمراسلين الصحافيين على أيدي بعض أهالي المنطقة تحت عنوان "إشكالات ذات طبيعة عقارية".

وما زاد القلق والبلبلة أن هذه الأحداث سرعان ما خرجت عن سياقها المحلّي العقاري، وظهرت طبيعتها السياسية بوضوح من خلال مشاركة ممثلين لـ "حزب الله" في اجتماع تنسيقي عقد في بكركي بتاريخ 20 تموز 2011 ضم أركان الكنيسة والدولة الأمنيين ونواب المنطقة.

كما أن ما جاء على لسان نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان ترك أثراً سيّئاً في نفوس أهل المنطقة، إذ اكّد على الطابع الفوقي المعتمد في معالجة هذه القضية.

إنطلاقاً من كل ما تقدّم، نتقدّم من حضراتكم بمذكّرة المطالب الآتية، آملين الإستجابة والتعاون البنّاء:

1-توقف الدولة اللبنانية والكنيسة عن التفاوض مع أية جهة سياسية في هذه القضية.

2-إزالة الإعتداءات الموجودة في شاوية الغابات ولاسا، وإستئناف أعمال المساحة فوراً والتعجيل في استكمالها بمؤازرة القوى الأمنية، وإحالة كل الإعتراضات المسجّلة خلال أعمال المساحة إلى القاضي العقاري.

3-رفض ما ورد على لسان سماحة الشيخ عبد الأمير قبلان، ومطالبة المراجع الروحية المسيحية بالإتصال به من أجل توضيح مضمون كلامه.

4-إستمرار التحرك الشعبي حتى تنفيذ هذه المطالب.

ملاحظة: لمن يهمّه دعم هذا التحرّك إرسال الإسم الثلاثي على البريد الإلكتروني التالي:wearelebanese@gmail.com

الموقعون: (298)

ابراهيم خليل حشيشو، ابراهيم منصور منعم، ادمون جرجس صفير، ادمون ربّاط، اديب مالك بصبوص، اديب سمير الهبر، اسعد جريس بو عكر الهاشم، اسمهان دانيال شليطا، الياس بطرس كرم، الياس عبدو كرم، الياس يوسف بجاني، الياس يوسف فرعون، اليسار يوسف شاهين، امال يوسف ابي نجم، امين حنا مسعود، اندرو رينيه حبيب، انطوان بطرس سمعان مرعب، انطوان بطرس نصرالله، انطوان موريس اندراوس، انطوان نخول، انطوان نزيه قسيس، انطوانيت جريس الجريس، انطوانيت سيلفو حكيم، انطون فارس سعيد، انطوني سايد عازار، انطونيلا بطرس غاريوس، ايفون عبدو القسيس، ايلي الياس مخلوف، ايلي ايلي فارس، ايل جوزيف كيروز، ايلي س. حداد، ايلي سركيس بو لطوف، ايلي سمير حاج، ايلي فارس، ايلينا بيار غصن، باتريك طوني شليطا، بديع حبيش، بربارة مارون، بسام مطانيوس عماد، بشارة عزيز سالم، بشارة يوسف سالم، بشرى انطوان المير الهوى، بطرس الياس غاريوس، بول انطون صقر، بول حنا حنا، بول خوري، بول عمرون خويري، بول ميشال بطرس، بولس الياس غاريوس، بولس روكز الخوري، بولس يوسف عطالله، بوليت أ. الهاشم، بهجت انطوان سلامة، بيار ا. مارون، بيار الياس الخوري، بيار الياس بجاني، بيار الياس غصن، بيدرو بطرس بطرس، تمارا عازار السخن، توفيق جوزيف صقر، توفيق نعيم السخن، جاد جورج غريّب، جان ايلي توما، جان طانوس عطالله، جان قزحيا حنا، جميل عبدالله ريما، جانيت الياس غاريوس، جانين منير سلامة، جراحات ادوار العمّ، جريس سابا مطر، جمال عيد البيروتي،جواد فارس سعيد، جورج الياس الحداد، جورج الياس ديب، جورج ايلي ماريديني، جورج بطرس مرعب، جورج زكي فهمي، جورج كرم، جورج مارون بركات، جورج ملحم ملحم، جورجيت الراعي،جورجيت بولس الخوري، جوزيف الياس غاريوس، جوزيف الياس كرم، جوزيف انطوان حجار، جوزيف جورج مهنا، جوزيف شهيد شرفان، جوزيف مارون شرفان، جوزيف ميشال بستاني، جوزيف وديع صليبا، جوزيف يعقوب كرم، جوزيفين الياس الخوري، جوليانا جرجس لحود، جومانا يوسف الياس، جون الياس واكيم، جيلبيرت زينون، حسن محمد مقداد،حسني سليم مجذوب، حنا ايمانويل بدّاوي، حنا سركيس عطالله، حنا طنوس، خالد عفيف الهاشم، خليل شربل اليموني، خليل يوسف الصياح، داني سمير حاج، داني فايز حنا، دانيال فرحات، دعد يوسف بيروتي، دلال محي الدين البزري، ديدا فيليب صليبا، راشد سليم فايد، رانيا جورج نصار، رباح نسيب الخوري، ربيع رياشي، ربيع نزيه شرفان، رجا طانيوس نصر، رمزي انطوان باهو، رنا طوني نداف، رندا ابراهيم، روبير فارس، روبير ناصيف بو ملهب، روبين جورج حداد، روز بدران غاريوس، روحانا كرم، رولا فارس، رولان جورج بركات، روني غصن بو غصن، روي طانيوس بو غاريوس، ريا فرنسوا الدحداح، ريتا جورج الهاشم، ريتا صفير، ريتا قسيس، ريشار مطر، ريمون بطرس عطالله، ريمون فؤاد ابو جودة، زياد رامي سليمان، زينة فارس سعيد، سامي سامي سالم، سامي عبدو ضاهر، ساندرا فارس، سبع بطرس كرم، ستريدا يوسف غاريوس، سعدو غطاس الكريدي، سمير الياس عساكر، سمير حميد فرنجية، سمير عزت ضو، سهام الخازن، سهيلا حنا السخن، سوسن أمين الأياس، سيدة دانيال شليطا، سيمون الياس عقيقي، سيمون بطرس عساكر، سيمون جورج كرم، شادي الياس

بولس، شادي فريد فرحه، شادي مالك شليطا، شارل جبور، شارل صغبيني، شارلي ميلاد البدوي، شاهين خوري، شحادة بشارة سالم، شربل بطرس شليطا، شربل بولس الخوري، شربل حقار شليطا، شربل دانيال شليطا، شربل عبدو البيروتي، شربل صليبا عيد، شربل نعيم السخن، شفيقة الياس الحايك، صخر مارون مطر، صفوان يوسف الحاج، طانيوس ميلاد قسيس، طوبيا طانوس عطالله، طوني بطرس ابو روحانا، طوني بطرس شليطا، طوني جرجس بو منصف، طوني جورج درويش، طوني جريس عرب، طوني عيد، طوني فارس، طوني محرز عساكر، طوني موسى فرنسيس، طوني نمر حبيب، طوني يوسف ابي نجم، طوني يوسف قسيس، عازار طانيوس السخن، عامر يوسف السخن، عبدالله طانوس عطالله، عبدو الياس كرم، عايدا شدياق غبريال، عباد حنا السخن، عبدو سليم فغالي، عبدو طوني بيروتي، عثمان غازي عبد الرحمن، عجيان نصري حداد، عقل بطرس عساكر، علّام قرقفي، عليّا فارس سعيد، علي نصرالدين، عمر ابراهيك حرقوص، عمر محمود قصقص، غابريالا- منى غصن، غادة اسكندر صاغية، غبريال صغبيني، غبريال ميشال حكيم، غسان اسعد ابو رجيلي، غسان فارس دكاش، عسان نجم معلوف، غوى جوزيف كرم، فادي حفّار، فادي درويش، فادي شربل شليطا، فادي عامر السخن، فادي عفيف نخلة، فادي فضلالله بسترس، فاديا ابو شعيا، فارس الياس كرم، فارس الياس حايك، فارس انطون سعيد، فارس نخلة زلزل، فتّان فريد لحود، فتحي اليافي، فريديريك طوني شليطا، فواز سليم حنا، فيروز دانيال شليطا، فيليب سعيد، فيوليت طوني ابي عكر، كارلا طانيوس خيرالله، كارلوس طانيوس خيرالله، كارول انطوان شمعون البارد، كريستال غبريال حكيم، كريم انطون سعيد، كمال لبيب سالم، كوليت جان توما، لميا فادي معتوق، ليا نهاد بارودي، ليال جوزيف كرم، ليلى بولس خوري، لينا جوزيف ابو ديوان، لينا صليبا الضاهر، مارك يوسف بلّوز، مارلين يوسف عنتر، ماري يوسف ابي نجم، ماروان وديع سعيد، مارون الياس صالحاني، مارون شهيد شرفان، مارون عبدالله عسلي، ماري نعيم السخن، ماريا بولس الخوري، ماريانا طوني ابو روحانا، ماهر جورج شرفان، مايا الياس ابي خليل، محمد امين حرفوش، محمد خالد نجا، مرسال الياس نجيم، مروان عبدو كرم، ملحم يوسف بو غاريوس، منى الياس كرم، منى عبدالله فيّاض، ميا فارس، مي موريس شدياق، ميراي ديغول نعمان، ميشال بيار بيروتي، ميشال جورج مكتف، ميشال حجي جورجيو، ميشال حنا الطحشي، ميشال نصر الضاهر، ميشال نعمان الخوري، ميشلين شدياق بعقليني، ناجي عطالله، نبيل مسعود الخوري، نبيل مشلي، نتالين يوسف حجيلي، نجاة بشارة ابي عكر، نجاة سبع بو غاريوس، نجيب سليم زوين، ندى الياس كرم، ندى خياط ناشف، نزيه قسيس، نعمة نايف فارس، نهاد جرمانوس سعيد، نور فرنسوا الدحداح، نوفل ضو، هادي عفيف مرهج، هنري ادمون صفير، وجدي عباس الهاشم، وجيه بطرس عساكر، وديع سامي عبيد، وديع يوسف ابي نجم، وسام سامي الحاج، وليد قيصر الخوري، وليد عباس الهاشم، وليم عزيز عنداري، يورغو جورج بيطار، يوسف طانوس عطالله، يوسف عامر السخن، يوسف وديع ابي نجم، .

سعيد: منطقة جرد جبيل تعيش حالا من القلق بعد اعتداءات لاسا

الاثنين 25 تموز 2011 - رأى منسق الامانة العامة لـ"14 آذار" فارس سعيد ان منطقة جرد جبيل تعيش حالا من القلق بدأت مع الاعتداء على الطبوغرافيين في لاسا ومن ثم الاعتداء على بعض الصحافيين وازداد القلق اثر كلام الشيخ عبد الامير قبلان الذي بين ان هذا الموضوع اكبر من خلاف عقاري.ولفت سعيد، في حديث لـ اذاعة "لبنان الحر"" الى ان الحل هو بالحفاظ على العيش المشترك والموضوع ليس استفزازا او فرزا طائفيا، معتبرا ان الدولة تخلت عن وظيفتها بتنفيذ القانون عندما جلست مع ممثل "حزب الله" وجرّت الكنيسة وراءها للدخول في تسوية.وأكد "اننا ندرك حرص البطريرك الراعي على مصلحة اللبنانيين والمسيحيين خصوصا وستزوره اللجنة التي اجتمعت في منزلي امس لتوضيح الامور له".وإذ لفت سعيد الى ان الموضوع ليس كما يحاول تصويره نواب المنطقة، طلب من الرئيس ميشال سليمان ان يدرك ابن جبيل عمق هذه المشكلة و"الحزب الذي وضع يده على لبنان لن يغصّ بجرد جبيل."

لقاء واسع بحث في مشكلة لاسا: من وضع يده على لبنان لن يغصّ بجرد جبيل

من 25 تموز Naharnet Newsdesk ,2011

أكد منسق الامانة العامة لقوى "14 آذار" فارس سعيد أن منطقة جرد جبيل تعيش حالا من القلق بدأت مع الاعتداء على الطبوغرافيين في لاسا ومن ثم الاعتداء على بعض الصحافيين وازداد القلق اثر كلام نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ عبد الامير قبلان الذي بين ان هذا الموضوع اكبر من خلاف عقاري.

ورأى سعيد في حديث لإذاعة "لبنان الحر" أن الحل هو بالحفاظ على العيش المشترك والموضوع ليس استفزازا او فرزا طائفيا، مشيراً الى أن الدولة تخلت عن وظيفتها بتنفيذ القانون عندما جلست مع ممثل "حزب الله" وجرّت الكنيسة وراءها للدخول في تسوية.

وقال: "الموضوع ليس كما يحاول تصويره نواب المنطقة"، وتوجه الى رئيس الجمهورية بالقول "يجب ان يدرك الرئيس ميشال سليمان ابن جبيل عمق هذه المشكلة"، معتبراً أن "الحزب الذي وضع يده على لبنان لن يغصّ بجرد جبيل".

وأضاف: "ندرك حرص البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي على مصلحة اللبنانيين والمسيحيين خصوصا، وستزوره اللجنة التي اجتمعت في منزلي امس لتوضيح الامور له".

وانعقد أمس الاحد في دارة سعيد في قرطبا لقاء واسع ضم رؤساء بلديات ومختارين وشخصيات من العاقورة ومجدل العاقورة ولاسا وأمهز والغابات والمغيرة ويانوح ومزرعة السياد وقرطبا.

وبعد البحث في مشكلة لاسا اتفق الحاضرون على ان المشكلة واحدة في كل منطقة جبة المنيطرة، وأن موقفهم الموحد هو "تطبيق القانون وعدم الدخول في أي تسوية أيا يكن موقف المراجع الروحية أو الرسمية".

وشكلوا لجنة كي تتصل بالرئيس ميشال سليمان والبطريرك الماروني "بصفتيهما المدافعين والحريصين على الدولة وحقوق المواطنين".

وأفادت صحيفة "النهار" ان سعيد أجرى سلسلة اتصالات ولقاءات مع شخصيات قيادية في قوى 14 آذار في شأن قضية لاسا، وخصوصا الرئيس أمين الجميل ورئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع والنائب بطرس حرب.

وسيكون لهذه الشخصيات موقف واحد من موضوع لاسا ومحيطها.

احتلال اراضي البطريركية في لاسا يتفاعل و عناصر حزب الله يعتدون على فريق تلفزيون أم تي في

2011-07-19

بعد الاعتداء على وفد الرابطة المارونية في لاسا ومنعه من مسح أرض تابعة للبطريركية المارونية وفي غضون أقل من أسبوع، تعرض فريق محطة الـ MTVالتلفزيونية اليوم، أثناء إعداده تقريرا إخباريا في البلدة لإعتداء آخر حيث قامت بعض العناصر الحزبية بتحطيم كاميرا الفريق ومنعه من استكمال مهمته.

سعيد

وفي هذا الإطار، اعتبر منسق الأمانة العامة لقوى 14 آذا النائب السابق الدكتور فارس سعيد في حديث لـ أن MTVالموضوع سياسي بامتياز، وهو ناتج عن "النشوة" التي أعطاها حزب اللهلبعض الناس بالتطاول على أملاك الغير، ووصلت الوقاحة اليوم للتطاول على الجسم الصحافي.

وقال : لا تكفي الإدانة في هذا الصدد والسلطة مدعوّة لاتخاذ تدابير أولها أن يعمد وزير الداخلية مروان شربل الى توقيف المعتدين على الصحافيين، وثانياً أن يتخذ وزير الاعلام موقفاً له علاقة بحماية الحريات الاعلامية وثالثاً

استكمال أعمال المساحة بشكل فوري من أجل نزع الفتيل الطائفي، معلنا عن تشكيل لجنة من كل القرى لمتابعة هذا الموضوع. ولفت الى أن;تكليف النائبين سيمون أبي رميا واميل رحمة من قبل بكركي تم منذ نحو أسبوع، وفي هذا الوقت حصلت حادثتان، الأولى الاعتداء على الطوبوغرافيين والثانية على الصحافة، فليعلنوا انتهاء مهمتهم لنباشر نحن عملنا.

شهاب

من جهته، استنكر الأمير حارس شهاب في حديث لـ"المركزية"، الاعتداء الذي تعرّض له فريق الـMTV، مؤكداً أن قيمة لبنان في محافظته على الحرية لاسيما الاعلامية.

ولفت الى أن لبنان عُرف منذ بداية الاستقلال، على أنه واحة لهذه الحريات بقدر ما نحافظ عليها ونمكّن الاعلاميين من تأدية عملهم المهني، بقدر ما نحافظ على رسالة هذا الوطن.

وطالب بأن تسود دولة القانون، التي تدخل حماية هذه الحريات في طليعة مهامها، داعياً كل الاطراف السياسيين الى القيام بمبادرات في هذا الصدد، تؤدي الى تهدئة الأمور بعيداً عن التجاوزات والتسويات.

تفاصيل الاعتداء: وفي تفاصيل الاعتداء وفق ما روى مدير الأخبار والبرامج السياسية في محطة الـ MTVغيّاث يزبك لـالمركزية ان فريق المحطة الذي توجه لاعداد تقرير تعرض للإعتداء من قبل عناصر حزب الله وأهالي المنطقة اثناء تصويره تقريراً في لاسا حيث كسروا الكاميرا ومنعوهم من إستكمال مهمتهم.

أضاف هذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها فريق المحطة للإعتداء اثناء إعداد التقرير، ففي الأمس تم توقيف شاب في الضاحية والتحقيق معه لمدة ساعتين ومصادرة الشريط الذي في حوزته للأسباب ذاتها والجهة ذاتها ايضاً، ونحن كمحطة آثارنا عدم ذكر ذلك لأننا إعتبرناه حادثا عرضيا ولكن تكرار هذه الحوادث لا يجوز السكوت عنه.

وعن الإجراءات التي ستتخذها المحطة للحؤول دون تكرار الحوادث، اكد يزبك انه لا يمكننا فعل شيئ لكننا سنتكلم عن هذا الموضوع، إذ اننا لا نملك السلاح ولا المال ولكننا تحت حماية الدولة وأجهزتها ونحن كصحافيين نقوم بواجبنا وسلاحنا الوحيد هو الكاميرا.

وختم على الدولة ان تقوم بواجبها في هذه المسألة فنحن لا نتّكل على المرجعيات الحزبية خصوصاً ان لا نقابات تعنى بنا وبالتالي لسنا في وارد التسلّح او رفع دعوى ضد احد بل ننتظر تحرك الدولة وأجهزتها الآمنية في هذا الموضوع

<u>الاحرار يستنكر الاعتداء على فريق ال"ام تي في" في لاسا جبيل</u>

21- 7 - 2011

صدر عن أمانة الإعلام في حزب الوطنيين الأحرار ما يلي: توالى في الآونة الأخيرة مسلسل الإعتداء على اللبنانيين من قبل قوى الأمر الواقع التي فرضت سلطتها وأنظمتها الخاصة ضاربة عرض الحائط الأنظمة والقوانيين اللبنانية وكان من آخر حلقات هذا المسلسل الإعتداء المستنكر الذي تعرض له الزملاء في ال "أم تي في " جويس عقيقي، بيار بو كرم، و جوناثان الحاج في منطقة لاسا جبيل من قبل من يسمون أنفسهم بالأهالي. إن حزب الوطنيين الأحرار إذ يستنكر الإعتداء على فريق الأم تي في يرى في توسع المربعات الأمنية الى بلاد جبيل ما هو الا دليل آخر على ان الإنقلابيين مصرون على الإمساك الكامل بلبنان الأرض والدولة في سبيل بناء دولتهم البعيدة كل البعد عن لبنان الذي عرفناه ودفعنا في سبيله مئات الألوف من الشهداء

إن الدولة اللبنانية وقواها الشرعية مدعوة الى الإطلاع بدورها و ممارسة سلطتها الكاملة غير الإستنسابية على جميع أراضيها دون استثناء هنا أو هناك.بما يضمن لجميع اللبنانيين ان يكونوا متساويين بالحقوق والواجبات.

المعتدي على شماس لاسا يجول في البلدة تحت نظر الدولة والاجهزة الرسمية لا تحرك ساكنا لوقف الاعتـــداءات

سعيد: نكسة لمنطق الدولـــة في جرد جبيـــل

المركزية 23/08/2011

بعد سلسلة احداث متتابعة شهدتها بلدة لاسا في اطار استمرار الاعتداء على الاملاك الخاصة وآخرها الاعتداء على الشماس انطوان الحكيّم، تتجه القضية الى مزيد من التفاعل في ضوء عجز الجهات الرسمية المختصة عن ممارسة دورها وحسم الموضوع بعد مرور اربعة ايام على الاعتداء لا سيما ان مرتكبه معروف الهوية، ويتجول في البلدة بحرية تامة تحت نظر الدولة.

سعيد: وفي هذا الاطار، اكد منسق الامانة العامة لقوى 14 آذار النائب السابق الدكتور فارس سعيد في حديث لـ "المركزية" ان "اهل المنطقة ينتظرون تدبيرا صارماً تتخذه الدولة اللبنانية في حق المعتدي على الشماس الحكيّم وهو اصبح معروف الهوية والوظيفة ومكان السكن".

وقال: "لم تتخذ اي تدابير ملموسة حتى الساعة في هذا الصدد وهو امر يشكل نكسة حقيقية لمنطق الدولة في جرد جبيل، والتساؤل يتوسع حول خلفيات التقاعس الرسمي وعدم تقديم الدولة مبررات لتلكؤ اجهزتها عن التحرك".

اضاف: "المعتدي يتجوّل بحرية في البلدة والدولة اللبنانية بعد مرور ايام، ترفض ان تأخذ على عاتقها تنفيذ القانون، ما يفسح في المجال لكل التأويلات"، متمنيا على الجميع من مواطنين ومسؤولين سياسيين وامنيين "التعاطي مع الموضوع على قاعدة تنفيذ القانون".

قريب من الحكيّم: من جهة اخرى، حذر احد المقربين من الشماس الحكيم في حديث لـ "المركزية" من "نقل النزاع القائم مع المطرانية على املاك الوقف الى داخل عائلات لاسا"، مشددا على ان "المشكلة ليست شخصية والمطلوب تطبيق القانون فقط".

وقال: "اتصلنا بكل الجهات المعنية ولم نحصل الا على استنكارات، الا ان المطلوب خطوات جدية تجاوبا مع مطالبنا وتوقيف المعتدين"، سائلا "هل المطلوب ان نقوم بحماية انفسنا بمنأى عن الدولة؟".

وختم مؤكدا ان "الاعمال مستمرة في صالون كنيسة السيدة، على رغم محاولات البعض منعنا من اكمالها".

شباب غزير: وفي هذا السياق، استنكر "شباب جديدة غزير" – كسروان الفتوح "الاعتداء الاجرامي من ضرب وتهديد ومحاولة خطف بقوة السلاح في حق ابن البلدة الشماس انطوان الحكيم الذي قامت به مجموعة مسلحة معروفة الانتماء والاهداف".

وكرروا في بيان اصدروه "طلب أمانة سر البطريركية المارونية – منطقة جونيه بتوقيف المعتدين واحالتهم امام القضاء المختص لكون فعلهم يشكل اعتداء على امن الدولة الداخلي، خصوصا ان المجني عليه عرّف عن نفسه بأنه رجل دين ويمثل البطريركية المارونية في منطقة لاسا.

وهرباً من مبدأ العين بالعين والسن بالسن، نطالب الاجهزة الامنية والقضائية بإصدار بيان رسمي واضح يعلن للرأي العام عن نتائج الاجراءات والتحقيقات التي اتخذت في حق المعتدين كي يكونوا عبرة لكل من يعتبر نفسه فوق القانون والدولة".

استجواب موقوفين في الاعتداء على الشماس انطوان الحكيم في بلدة لاسا

المصدر : وكالات -

استجوب قاضي التحقيق في جبل لبنان محمد بدران اليوم موقوفين من آل المقداد في قضية ضرب وايذاء وتهديد واثارة الشعارات الطائفية في بلدة لاسا قضاء جبيل من خلال الاعتداء على الشماس انطوان الحكيم.

واصدر مذكرتين وجاهيتين بتوقيفهما وسيتابع التحقيق باستدعاء مدعي عليهما آخرين فارين من وجه العدالة.

ماذا يجري في جبيل ؟

تقرير من اعداد/حماة الارز

•خط انتشار شيعي من حدث بعلبك – بوداي الى عمشيت.

•الوف المسلحين وكميات ضخمة من الاسلحة اعدها "حزب الله" لأجتياح المنطقة المسيحية.

•المطران الماروني نبيل عنداري لا يعرف ما يجري و الحزب سيطر على املاكه.

•التعبئة الاجتماعية في "حزب الله" تنفذ مخطط الاستيطان الشيعي في جبيل.

•علي الهاشم شقيق النائب عباس الهاشم يشتري الاراضي في اللقلوق واهمج ومحيطها بأموال "جهاد البناء" الايرانية.

•النواب المسيحيون العونيون في جبيل وكسروان غائبون عن الوعي.

•الحي الشيعي في عمشيت اكبر من بلدة عمشيت.

•"حزب الله" قسم جبل لبنان الى منطقتين بقوة السلاح والديموغرافيا وغباء المسيحيين.

تبدو الطبيعة الرائعة في جرود بلاد جبيل هادئة تماما ولا شيء يعكر سكونها ورهبة وديانها الساحقة، والسكان الصامدون هناك في فصل الشتاء لا يتجاوز عددهم بضع مئات من اصل عشرات الالوف من المواطنين الذين ينزلون الى الساحل بعيدا عن الثلوج والزمهرير شتاء. لكن الاحوال ليست تماما على هذه الصورة من الطمأنينة والسكون والاخبار والاشاعات تسري مثل النار في الهشيم عن تبدل الاحوال في الجرود، وسماسرة العقارات الباحثون عن العقارات لشرائها يثيرون قلق الاهالي ومشاعرهم، خصوصا ان اخبار مشاريع التغيير الديموغرافي تملأ وسائل الاعلام وتحتل حيزا واسعا من النقاش الملتهب بين مكونات المجتمع اللبناني. وللاطلاع على المشكلة لا بد من تحديد الجرود التي اثيرت التساؤلات عنها والتي تتصل شرقا بحدود محافظة البقاع، وقضاء بشري شمالا وجرد كسروان جنوبا. وتضم مساحات واسعة في خراج بلدة العاقورة الجبلية تمتد الى قناة الري في بلدة اليمونة البقاعية، بلدة المطران شكرالله حرب والتي كانت بلدة مسيحية ولا تزال كنيسة السيدة قائمة فيها حتى يومنا هذا. هذه الاراضي كانت مشاعات لقضاء جبيل وكانت دائما عرضة لتعديات الرعيان الاتين من البقاع والشمال مع قطعانهم، وهكذا تولى اهالي العاقورة قديما مسؤولية رد الاعتداء عن هذه البقعة، وكانوا يطلبون المال لقاء الحماية التي يوفرونها للجرد الشاسع الذي تبلغ مساحته 150 مليون مترا مربعا. ولاحقا وبعد قيام الدولة اللبنانية بتنظيم ادارتها بادرت وزارة الزراعة وبلدية العاقورة الى تضمين مراعي الجرد بمبلغ 75 مليونا في السنة. وكان الذين يستثمرون هذا الجرد يعمدون بدورهم الى تضمينه لرعيان قطعان المواشي الكبيرة التي كانت تسرح في الجرد خلال فصل الصيف. لكن هذا الوضع تغير مع اندلاع القتال في لبنان العام 1975 بين المنظمات الفلسطينية وحلفائها من جهة واحزاب "الجبهة اللبنانية"، فكان ان اندفعت الفصائل الفلسطينية المسلحة من ناحية اليمونة، وارتسمت خطوط تماس بين الجانبين وتمركز لواء اليرموك التابع لجيش التحرير الفلسطيني على جبهة العاقورة ، واستمرت هذه الجبهة قائمة بين اهالي المنطقة و "القوات اللبنانية" ولاحقا الجيش اللبناني ومن ناحية اخرى التنظيمات الفلسطينية المسلحة التي اخلت مكانها لقوات الجيش السوري الذي حول المنطقة الى خطوط دفاع عسكرية ضخمة واستمر في احتلاله للمنطقة الى حين انسحابه العام 2005.

بعد استتباب الامور عادت بلدية العاقورة ووزارة الزراعة الى استثمار الجرد ولكن مع تعديلات كبيرة، فقد اقتطع اهالي اليمونة مساحات واسعة من الجرد ومنعوا البلدية من الافادة منها لأسباب عدة، فكان ان تطور الخلاف وانتهى بتدخل الجيش بين الطرفين ورسم خطا فاصلا اصبح ثابتا مع مرور الايام رغم ان الامور واضحة قانونيا.

المحور الثاني في جرود جبيل هو خط بوداي – المنيطرة – افقا- لاسا والذي وصلت اليه الحرب عام 1975 لكنها توقفت بسبب العلاقات الاجتماعية بين الاهالي، وعدم تسلل التنظيمات الفلسطينية المسلحة الى تلك الناحية بكثافة.

واقتصر الامر على انتشار بعض الفصائل اليسارية والاسلامية في بلدة آفقا التي ينتمي معظم ابنائها الى آل زعيتر احد اكبر عشيرتين شيعيتين في البقاع (الثانية عشيرة آل شمص). وفي حين انسحب محازبو الاحزاب اليسارية من المنطقة الى خارجها، التحق شباب من القرى باحزاب "الجبهة اللبنانية" مثل الكتائب والاحرار، وكان واضحا ان هناك تفاهما ضمنيا على عدم قيام اي من الفريقين المتنازعين بأي استفزاز او محاولة لتوريط المنطقة الجبيلية الجردية في صراعات غير مفيدة، وكان للاحزاب التاريخية مثل الكتلة الوطنية وعميدها ريمون اده والكتلة الدستورية دور في منع انفلات الامور ووأد الفتنة. واستمرت الامور على ما هي عليه طيلة سني الحرب وما اعقبها، الى عام 1990 عندما انهارت المناطق الشرقية واحزابها وعاد من غادر القرى الجبيلية الشيعية اليها لتبدأ المشاكل اعتبارا من عام 1994 .

لاسا وآفقا والقصة المكررة

المفارقة ان 80 في المئة من اراضي آفقا والجرود المحيطة بها هي اراضي تابعة لبطريركية المارونية، والمثير في الامر ان وكيل البطريركية في المنطقة والمسؤول عن اراضي الوقف هو من آل زعيتر من آفقا ويدعى قزحيا موسى زعيتر، ويقال انه اطلق على احد ابنائه اسم مارون. لكن ما يدعو الى القلق ان اراضي افقا وجردها الشاسع جدا الذي تملك البطريركية المارونية غالبيته، هو من الاراضي غير الممسوحة وفي هذه الحال فأن مختار البلدة هو بمثابة قاض سجل عقاري. ويقال ان هذه الوضعية اضافة الى الفوضى الكبيرة التي حدثت اثناء الحرب ادت الى سيطرة الاهالي على مساحات واسعة من اراضي بكركي استنادا الى شهادات العلم والخبر العقارية التي وقعها المختار. واذا اضيفت الى هذه العوامل لا مبالاة الصرح البطريركي ووقف مار عبدا الماروني تحديدا الذي يملك هذه الاراضي فيمكن ان يتصور المرء حجم العقارات التي جرى وضع اليد عليها من غير وجه حق.

وتنسحب هذه المشكلة ايضا على بلدة لاسا المجاورة لبلدة آفقا والتي تبلغ مساحة خراجها حوالى ثلاثة ملايين متر مربع، منها مليوني متر مربع ملك كرسي مطرانية عرمون (المطران نبيل عنداري) ومليون متر مربع لأهالي البلدة الذين يتوزعون بين 90 في المئة شيعة و 10 في المئة مسيحيين من عائلات سيف الدين والحسيني وعبيد والشامي. ويروي المعمرون في المنطقة ان الكنيسة المارونية اشترت منطقة لاسا بكاملها عام 1863 ووقدمت الاراضي الى الفلاحين للافادة من تلك الناحية ذات الاراضي الخصبة والينابيع الوفيرة، وبنيت كرسي مطرانية مارونية في تلك الانحاء لا تزال اثارها قائمة حتى اليوم. اما كيف وصل مليون متر مربع من الاراضي الى الاهالي فلذلك قصة تروى، ذلك ان البطريركية قامت خلال الاحداث بضمان عقاراتها الشاسعة الى المرحوم الدكتور فؤاد الشمالي الذي استثمرها زراعيا، ولكن وفي موازاة ذلك ولسبب ان تلك العقارات الشاسعة غير ممسوحة ومسجلة في السجل العقاري، فقد قام الاهالي بوضع اليد على ما استطاعوا من عقارات خصوصا آل المقداد الذين يسكنون لاسا وهكذا انتقل حوالى مليون متر مربع من ملكية الكنيسة المارونية الى الاهالي من غير وجه حق. وكنتيجة لهذا الوضع غير الطبيعي فوجئت الكنيسة عام 2001 بالشيخ عيتاوي يدخل الى كنيسة السيدة الاثرية في لاسا والتي جرى بنائها عام 1963، معلنا ان هذه الكنيسة متنازع عليها عقاريا وهي مصلى لآل حمادة الذين كانوا يسكنون المنطقة منذ مئات السنين وانه يريد اعادتها الى آل حمادة. واما هذا الوضع عقدت اجتماعات عدة بين رئيس البلدية محمد المقداد والمطران نبيل عنداري والنائب السابق فارس سعيد واهالي البلدة من المسيحيين والمسلمين وتدخل "حزب الله"، وتم الاتفاق على سحب المشايخ من الكنيسة القديمة وحلت المشكلة مؤقتا علما ان المسيحيين طالبوا المطرانية بوضع صليب على الكنيسة لحسم هويتها لكن شيئا من ذلك لم يحصل كما لم يحصل اي شيء بالنسبة الى السيطرة على الاراضي وتسجيلها بأسم الاهالي من غير وجه حق .

بوداي – عمشيت

لكن المشكلة في جرود العاقورة ولاسا وافقا لا تنتهي بالسيطرة على عقارات البطريركية، بل تمتد نزولا في اتجاه البحر المتوسط، ذلك انه ورغم وجود شبكة طرق محترمة ومعترف بها تربط كل انحاء المنطقة من الجرد نزولا الى الساحل، وتضم طرقا معبدة وواسعة مثل طريق عنايا - مار شربل. الا ان الاهالي فوجئوا عام 1994 وفي عز الهيمنة السورية ورغم ان الامور كانت هادئة بين السكان ولا يعكر صفوها اي حزازات ومناكفات، بالحكومة اللبنانية تقرر فجأة استملاك الاراضي ما بين بلدة بوداي البقاعية وبلدة آفقا في جرود جبيل. وانطلقت الجرافات لشق

الطريق عام 1995 ، تحت عنوان ربط المناطق اللبنانية وتسهيل امور المواطنين الحياتية، علما ان المسافة من جبيل الى افقا هي اقصر بكثير منها بين افقا وبوداي وحدث بعلبك. لكن الكلام اخذ ينتشر بين الاهالي عن عنوان اخر هو ربط البقاع الشيعي بمنطقة جبيل الشيعية.

كبرت علامات الاستفهام عن المغزى من شق هذا الطريق وبهذه السرعة، وازدادت التساؤلات حدة مع الشروع في ربط الطريق الجديد بأخرى جديدة تمر عبر قرية لاسا الشيعية وتنحدر منها عبر طبيعة وعرة جدا الى قرية شيعية عند ضفاف نهر ابراهيم تدعى قرقريا، وتمر هذه الطريق ايضا في عقارات تملكها البطريركية المارونية، وجرى تنفيذ هذا المشروع غيلة وبسرعة فائقة خلال ايام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي. ويروي العارفون ان النائب حسين الحاج حسن كان يتابع موضوع شق الطريق التي تربط افقا ولاسا بقرقريا لأن كل عائلات البلدة الاخيرة هم من آل الحاج حسن. ولا تنتهي قصة الطريق الاستراتيجي في قرقريا بل تعبر نهر ابراهيم الى قرية تدعى فراط يسكنها آل علام وهي متصلة ببلدة اسمها علمات يسكنها الى عواد وحيدر احمد ، والتي تتصل بدورها بقرية مشان الشيعية التي تتصل بدورها بطورزيا وراس اسطا (الواقعة على طريق عنايا - مار شربل) وتتصل ايضا ببلدتي بستليدا وفدار ومنهما الى كفرسالا (الحي الشيعي في عمشيت).

ويروي العارفون ان وخلال العام 1993 جرى تلزيم دراسة وادي نهر ابراهيم المصنف على لائحة التراث العالمي كأحد المواقع الطبيعية الرائعة الجمال في لبنان والشرق الاوسط والعالم، والذي يفترض منع البناء فيه. وجاءت نتيجة التصنيف متناسقة مع مشروع الطريق، حيث سمح للقرى الشيعية بالبناء واستخدام عقاراتها لهدف السكن في حين لم يسمح للقرى والبلدات المسيحية بذلك وفرضت عليها شروط قاسية للبناء، وكان المسؤول عن هذه الدراسة السيدة د. ا. من بلدة طورزيا.

الاهالي في جرود جبيل ينظرون بريبة الى ما يدور ويستهجنون هذا الاصرار المتمادي على شق هذا الطريق من لاسا الى قرقريا وفراط، والذي يؤمن التواصل بين القرى الشيعية في بعلبك وجبيل دون حاجة الى المرو في البلدات والقرى المسيحية. وهم يعتبرون ذلك خطوة مرفوضة في بلاد جبيل التي اعتادت التعايش المشترك ولم تشهد ضربة كف طيلة الاحداث. وعلى ذمة الاهالي في جرد جبيل فان هذا الخط استخدم خلال حرب تموز 2006 لنقل التموين الى "حزب الله" ولتأمين تحرك قياداته في شكل سري وبعيدا عن الاعين. ويروي الاهالي ان السبب المباشر لقصف الجسور في المعاملتين وجبيل، كان محاولة اسرائيلية لأغتيال ضباط ايرانيين رفيعي المستوى كانوا يتنقلون بأستمرار على هذا الخط بين سوريا والبقاع وجرود جبيل وصولا الى الضاحية الجنوبية، وان الطيران اصاب موكب الضباط في شكل مباشر ونقلوا الى احد مستشفيات كسروان حيث قامت الاجهزة الامنية بنقلهم على وجه السرعة الى مكان مجهول.

ومشاريع شق الطريق لا تتوقف عند حدود قضاء جبيل وتاليا شق المناطق المسيحية تاريخيا في جبل لبنان الى نصفين، بل يمتد الى قضاء كسروان وذلك من خلال الاصرار على شق طريق من بلدة قرقريا الى المربع الشيعي في كسروان والذي يضم بلدات المعيصرة والزعيترة وغيرها وصولا الى بلدة يحشوش التي تضم 85 صوتا شيعيا بين ناخبيها. وهذا ما يتيح الربط ايضا بين بعلبك والعقيبة في كسروان والاشراف على مصب نهر ابرهيم المطلة على الطريق الدولية. واذا اضيفت الى هذه الوقائع المعلومات المتداولة عن توزيع الاسلحة وتخزين كميات ضخمة من السلاح الثقيل والمتوسط والذخائر في جرود جبيل لصالح "حزب الله" لأمكن الحديث عن مشروع متكامل لأسقاط مناطق جبيل وكسروان بالضربة القاضية .

والسؤال الكبير الى كل المسيحيين والى البطريركية المارونية هو : لماذا شق هذه الطرق وهل هي للسياحة، علما ان المنطقة تملك شبكة جيدة من امواصلات، ام هي لغرض امني او للوصول الى تغيير ديموغرافي من خلال دفع جماهير الشيعة من البقاع الى جبيل وكسروان .

بيروت في 25 تشرين الأول 2007

رئيس بلدية اليمونة:النزاع مع العاقورة يهدد السلم الأهلي ومسيرة العيش المشترك
الخميس 31 أيار 2018 13:22سياسة – موقع النشرة

أشار رئيس بلدية اليمونة طلال شريف، في مؤتمر صحافي تناول الإعتداء الّذي حصل أول أمس من قبل مجهولين في العاقورة على رعاة للماشية في بلدة اليمونة، على خلفية النزاع القائم الحدودي بين البلدين منذ العام 1938، إلى أنّ "منذ 80 عاما وتحديداً في العام 1938 كان النزاع أوّلاً بين أبناء بلدتي العاقورة واليمونة على الحدود المشاعية، والّذي ذهب ضحيته فرد من آل شريف وآخر من آل ياغي، وهم من سكان اليمونة بعدما غدر بهم في جرود البلدة"، لافتاً إلى أنّ "قرار اللجنة التحكيمية المشاعية برئاسة القاضي عبدو ابو خير، كان السبب الرئيسي لهذا النزاع الدامي لما تضمّنه من اجتحاف وعيوب سلخت عن اليمونة مجالها الحيوي وبأساليب ملتوية استندت إلى تفسيرات خاطئة للقرار الإداري للمفوض السامي ترابو الصادر في العام 1920، الّذي حدّد النقطة 1542 ارتفاع عن سطح البحر حدّاً للواء جبل لبنان."

وأوضح أنّه "لما لم ينصّ القرار على الجهة شرقاً أم غرباً، اعتمدتها اللجنة التحكيمية بأغلبية الأعضاء لجهة اليمونة، علماً أنّ القرار استند إلى خريطة الجيش الفرنسي المعمول بها في جبل لبنان وليس في البقاع، لأنّ اليمونة كانت تابعة للولاية السورية وكان العضوان في اللجنة التحكيمية عبدو أبو خير وأنطوان صالحة، عضوان مؤيّدان للقرار والعضوان الآخران قائمقام بعلبك راشد الشعار والقاضي العقاري رفيق غزاوي معترضان عليه، وكان صوت الرئيس مرجحا اشارة ان قابل النقطة 1542 هندسيّاً في المقلب الآخر هو جبل الكنيسة لجهة المريجات وليست اليمونة كما ثبتتها اللجنة التحكيمية؛ وهو الخطأ الفادح في القرار الّذي أطلقت شرارة اولى وما زالت تداعياته."

وبيّن شريف أنّه "كانت هناك جولات من الغليان والإحتقان بين الجانبين، أدّت إلى جولة جديدة من العنف عام 1950 الّتي أسفرت عن أحداث دامية ذهب ضحّيتها العديد من كلا الجانبين"، موضحاً أنّ "الأمر تطوّر في حينها ممّا استدعى تدخّلاً من المراجع السياسية والقضائية والأمنية وأدّى إلى سلسلة إجراءات كان ابرزها تكليف لجنة أخرى برئاسة القاضي شريف الحسيني، الّتي نقضت قرار أبو خير وتحدّثت عن عيوب فنية وأخطاء فاضحة وكبيرة وأصدرت تقريراً لها عام 1954 تحدثت فيه عن معطيات النزاع وعن الحل الذي يرضي كلا الجانبين."

وركّز على أنّ "الحلّ المنشود لم ينفّذ لاعتبارات سياسية وبقي حبراً على ورق ومن ثمّ أدى هذا الواقع المهزوز عن بداية كلّ عام من فصل الربيع، إلى أحداث جديدة على خلفية الأحقية في الإستفادة من المشاعات"، مشيراً إلى أنّ "بعد عودة السلم الأهلي إلى البلاد بعد الحرب، وفي عهد رئيس الجمهورية الأسبق إميل لحود ومنعاً لتجديد الخلافات، كلّفت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني بالقيام بحلّ موقت يلتزم به الجانبين، ريثما يتمّ وضع الحلّ النهائي للخلاف. ولكن وعند وصول مجلس بلدي جديد في العاقورة يعود إحياء هذا الخلاف تنفيذاً لوعود انتخابية وغيرها. وليس آخرها ما يخطّط له من إشعال لفتيل هذه الازمة بعد تصاريح نارية للنائب السابق فارس سعيد الّتي نشتمّ منها روائح فتنوية واجترار إلى الماضي الاليم."

وشدّد شريف على أنّ "هذا الأمر الخطير يهدّد مسيرة السلم الأهلي والعيش المشترك نظراً لحساسية هذا الخلاف ، قد دفعنا اليوم لعقد هذا الموتمر ما أقدمت عليه بلدية العاقورة لجهة إيفاد دورية من أحد مفارز القوى الأمنية لصدّ أحد الرعاة من التابعين لأهالي اليمونة ومنعهم من الرعي ضمن المنطقة المتّفق عليها سابقاً تحت إشراف الجيش اللبناني. وهو الامر الّذي ينذر بشرّ قد لا تقف تداعياته بين البلدتين لتهدّد السلم الأهلي ومسيرة العيش المشترك الّذي نحن من أشدّ المتمسّكين به، ولكن ليس على حساب حقوقنا ومصالحنا".

خلاف مشاعات اليمونة-العاقورة من جديد... الاعتداء بالضرب على عدد من الرعيان

30أيار 2018 | 19:32

المصدر: بعلبك ـ "النهار"

خلاف مشاعات اليمونة-العاقورة من جديد... الاعتداء بالضرب على عدد من الرعيان

تسود بلدة اليمّونة، قضاء بعلبك، حال من التوتر إثر عودة نزاع حدودي قديم، يعود إلى عشرات السنين، بينها وبين بلدة العاقورة في قضاء جبيل التي تقع أعالي السلسلة الغربية ويمتد جردها من الشرق وصولاً إلى اليمونة. والخلاف هو على المشاعات التابعة لحدود كل بلدة. واليوم تجدد الخلاف، كما أفاد رئيس بلدية اليمونة طلال شريف لـ النهار،" إثر إقدام عناصر مسلحة تابعة لبلدية العاقورة على الاعتداء بالضرب على عدد من الرعيان من آل السرغاني كانوا عمدوا إلى استئجار مساحة من الجرود التابعة لبلدية اليمونة. "

وشدد شريف على أنه لا يعلم عن تداعيات هذا العمل، وعلى الجيش اللبناني التدخل ووضع حد للتجاوزات التي قامت بها بلدية العاقورة، وإعادة وضع النقاط التي كانت موجودة سابقاً والتزمت بها اليمونة بمجلسها البلدي وأهاليها.

رئيس بلدية اليمونة: النزاع مع العاقورة يهدد السلم الأهلي

31أيار 2018 MTV

عقد رئيس بلدية اليمونة طلال شريف مؤتمرا صحافيا وبحضور اعضاء المجلس البلدي في دار بلدية اليمونة تناول الاعتداء الذي حصل اول امس من قبل مجهولين في العاقورة على رعاة للماشية في بلدة اليمونة على خلفية النزاع القائم الحدودي بين البلدين منذ العام 1938 والذي ذهب ضحيته عدد من القتلى في البلدتين.

ورأى شريف ان النزاع بين البلدتين يهدد السلم الاهلي والعيش المشترك، واستنكر "ما اقدم عليه ابناء من العاقورة بحق رعاة ماشية من اليمونة من ضرب وتنكيل وهدم للمنازل."

ورأى في الاعتداء "محاولات استفزاز ومحاولة لتسعير الفتنة من جديد"، مطالباً الجيش اللبناني بالتدخل والانتشار في المناطق المتنازع عليها وايجاد حل للنزاع.

أبرشية جونية المارونية تحذر من التعدي على أملاك المطرانية

الأربعاء 27/أيار /2020

عقد كل من النائب شوقي الدكاش وراعي أبرشية جونية المارونية وضواحيها المطران انطوان نبيل العنداري، مؤتمرا صحفيا في مطرانية أدما، شرحا فيه ما تعرض له المواطنون الذين توجهوا للزراعة في أراض في منطقة لاسا، ضمن مشروع تعاوني زراعي للمطرانية وشركة "جرجي الدكاش واولاده" وجمعية "أرضنا."

استهل المؤتمر بكلمة للمطران العنداري قال فيها: "قضية لاسا. ما من أحد يجهل أن الأبرشية البطريركية المارونية في منطقة جونية، أبرشية بعلبك سابقا، تملك على مساحة الأبرشية أراض للمطرانية والأوقاف. وتملك بالتحديد في منطقة لاسا العقارية التابعة لقضاء جبيل عقارات عدة."
أضاف: "كان أسلافنا المطارنة، منذ أكثر من مئتي سنة، قد اشتروا هذه العقارات بطريقة شرعية ومستندات قانونية، على مراحل عدة، مثلها مثل أوقاف البطريركية والرهبانيات وسيدة الحقلة وبعض المواطنين من أبناء المنطقة والأبرشية. فعملت على استخدامها واستصلاحها، ولا تزال، للإنتاج ولمصلحة أبنائها، منذ أهوال المجاعة الكبرى إلى اليوم. وتملك المطرانية، كما هو معلوم، الحجج القديمة، والصكوك الخضراء الحديثة بعد المساحة الاختيارية، وقسما منها من المساحة الأخيرة المثبتة بصورة رسمية ونهائية."
وتابع: "لنا تاريخ مشترك في التعاون مع إخواننا أهالي بلدة لاسا في الإيجارات وزراعة الأرض حتى يومنا. ولكن هناك فئة، لغايات في نفس يعقوب، تصطاد في الماء العكر وتستغل المناسبات، من حين إلى آخر، للتعدي على أملاك المطرانية بطرق ملتوية: من بناء منازل، واستصلاح غير مشروع لبعض العقارات، من دون إذن تارة، وبحجة علم وخبر مزور تارة أخرى .
ودأبت من حين إلى آخر على ممارسة الضغوطات والترهيب والتهجم على مستثمريها، دون احترام للحقوق المكتسبة، وللقوانين والعيش المشترك والحفاظ على السلم الأهلي. وقد أصبحت هذه الفئة معروفة منا ومن أهالي البلدة والمراجع المختصة. وكنا في كل مرة نواجه هذه الأمور بالتعقل واللجوء إلى القضاء والقانون للفصل بين الحق والباطل، ولا نبادل الاستفزاز بمثله. ولعلهم اعتبروا مواقفنا تخاذلا وضعفا."
وقال: "لكن الأمور بلغت إلى حد مأزوم لا يمكن السكوت عنه، وبخاصة بعد الاتصالات بالمرجعيات الرسمية والدينية والحزبية المحلية والمناطقية الذين يتنصلون من مسئولية إنهاء الأوضاع المستجدة والمسح النهائي، وتحتاج المراجع القضائية والأمنية إلى التدخل السريع وعدم التهرب من المسئولية تحت أي حجة واهية، لئلا تتفاقم الأمور. فالتعدي على الأرزاق والكرامات أمر غير مقبول بعد اليوم، وبنوع خاص حين نجد من يوتر الأوضاع بطريقة غوغائية مع بعض الشبان وأصحاب الدراجات بألفاظ نابية وأساليب ترهيبية."
أضاف: "في الفترة الأخيرة، وبسبب الضائقة الاقتصادية والمالية التي يعانيها البلد والبطالة والفقر والعوز الذي يتزايد يوما بعد يوم، وتماشيا مع تحسس الكنيسة بأوضاع أبنائها، أضافت مبادرة إلى مبادراتها السابقة في أرجاء الأبرشية، ومن ضمنها بلدة لاسا، ووضعت بتصرفهم بعض العقارات هناك ليستثمروها لهذا الموسم الزراعي بطريقة مجانية. وأقامت تعاونا مع شركة جرجي الدكاش وأولاده وجمعية أرضنا لاستثمار الأرض المستأجرة منا والمزروعة منذ عشرين سنة، والممسوحة مسحا نهائيا. فقوبلت هذه المبادرة بالتحريض والنعوت والمنع في المرة الأولى، وبالاعتداء في المرة الثانية."
وتابع: "لا يا سادة، نحن حريصون على السلم الأهلي والعيش المشترك. نحن أهل هذه الأرض ولسنا غزاة كما تقولون. لا تزوروا التاريخ ولا تحرفوا الروايات والأخبار على مشتهاكم بحجة الاستقواء. لا تحرجونا فتخرجونا. فخيارنا معروف. نحن سلالة من نحتوا الصخور واستصلحوا الأراضي لاتقاء الجوع والحفاظ على الكيان. لا تلعبوا بالأمن والاستقرار."
وختم: "إننا، بالإضافة إلى الملاحقة القانونية، نناشد للمرة الأخيرة المرجعيات: المجلس الشيعي الأعلى، وكل المرجعيات والأحزاب والقيادات الأمنية على مختلف المستويات، ضبط التصرفات الشاذة والتعديات والاستمرار في صيانة السلم الأهلي والعيش المشترك. اللهم إني بلغت. والسلام."
بعدها تحدث النائب شوقي الدكاش وقال: "أتمنى لو كنا اجتمعنا هنا تحت سقف المطرانية، التي تظلل هذه المنطقة بمحبتها وانفتاحها وأبوتها، لنستكمل العمل بصمت على مبادرة زراعية تعاونية خيرية تفيد أهلنا في هذه الظروف الصعبة، وآسف أن نلتقي اليوم بعد ما تعرض له اهلنا من تهديد وترهيب في لاسا."
وشرح ما حدث بالقول:"منذ انفجار الازمة الاقتصادية، ومع تزايد اعبائها وتداعياتها من جراء وباء كورونا المستجد، وأنا، ابن هذ الأرض، التي ما خذلتني يوما، فكرت أن أنقل تجربتي إلى عدد من الناس، واضعا إمكاناتي المتواضعة في تصرفهم."
وتابع: "اخترت أرضا في لاسا أستثمرها من أبرشية جونية منذ أكثر من عشرين عاما. وبعد التشاور مع صاحب السيادة، أراد ومعه الفريق المعاون تقسيمها على خمسين عائلة من أبناء الابرشية ومن بينهم عائلات من بلدة لاسا لتزرعها لموسم واحد ينتهي عمليا في أواخر أيلول من هذا العام. ترتكز المبادرة على قيام كل عائلة بالأعمال اليدوية المتصلة بالزراعة على ان تتكفل الجهات الراعية للمشروع بكل التكاليف الاخرى. وبسبب تفهمنا لخصوصية لاسا، ومن منطلق حرصنا على اهلنا فيها، وعلى إرث طويل من العيش المشترك، اتفقنا أن نخصص أبناء لاسا بعشرين في المائة من المشروع."

وأشار إلى انه: "بعد التوافق على آلية تنفيذ المشروع، تسربت فكرته بمحض صدفة. فضجت مواقع التواصل الاجتماعي بتهديدات من بعض الأشخاص في لاسا. احتوينا الأمور وبادرت إلى الاتصال بزملاء نواب من حزب الله وحركة امل ووضعتهم في صورة ما يجري، مؤكدا الخلفية الإنسانية والاجتماعية والخيرية للمشروع. كما اتصلت بالعديد من الجهات الرسمية المحلية، وكذلك فعلت المطرانية مع جميع المعنيين من ابناء المنطقة ومن المسؤولين خارجها. وقد شجعوا على المضي في المشروع."
وتابع: "توجه الناس يوم الأربعاء 13 مايو الحالي لاستلام المساحات التي سيزرعونها، لنفاجأ ببعض الرعاع وأصحاب الفتن يتهجمون عليهم بالشتائم والتهديد والترهيب، وتوعدوهم بالأذية والاعتداء المباشر، مهددين بأنهم سيكونون "كبش محرقة."
وقال: "لأننا أصحاب نوايا طيبة أخذنا الموضوع بصدرنا وعدنا إلى الاتصالات والمفاوضات بعيدا عن الإعلام. وشهدت هذه المطرانية لقاء مع ممثلين محليين لاهل لاسا وموفدين من خارج المنطقة انتهت إلى توافق ودعاء مشترك بعد شبك الايدي.
لكن، مع الاسف الشديد، فوجئنا مجددا بالامس بالاعتداء على الناس الذين توجهوا لمباشرة العمل بالأرض. فانتشر أطفال يحملون السكاكين وشبان مسلحين بالعصي والحجارة انهالوا بها على الناس وسياراتهم مهددين ومتوعدين."

وزير الداخلية يشكّل لجنة للبت بالخلاف العقاري في لاسا
الثلاثاء 02 حزيران 2020

أصدر وزير الداخلية البلديات العميد محمد فهمي قرارًا حمل الرقم (637 بتاريخ 1 حزيران 2020) يقضي بتشكيل لجنة للبت في الخلاف الحاصل حول العقار رقم 50 من منطقة لاسا العقارية، بين الأبرشية البطريركية المارونية لمنطقة جونية وأحد أبناء بلدة لاسا.

وتتألف اللجنة من:
-محافظ جبل لبنان: رئيسًا
-قائد منطقة جبل لبنان من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي: عضوًا
-مندوب من الأبرشية البرطيركية المارونية لمنطقة جونية: عضوًا
-مندوب من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى: عضوًا
-رئيس بلدية لاسا: عضوًا

تكون مهمة اللجنة النظر في النزاع الحاصل حول العقار رقم /50/ من مطقة لاسا العقارية ووضع الاطار الإداري والقانوني لهذه المسألة، على أن يرفع رئيس اللجنة تقرير مفصل الى وزير الداخلية والبلديات مع الإقتراحات المناسبة بهذا الشأن خلال مهلة أقصاها شهر من تاريخه، ويمكن للجنة الإستعانة بمن تراه مناسبًا من اختصاصيين وأصحاب علاقة بهذا الخصوص.

سعيد تعليقًا على تشكيل لجنة للبت في الخلاف العقاري في لاسا: تدبير مرفوض في الشكل والمضمون
الثلاثاء 02 حزيران 2020

اعتبرر النائب السابق الدكتور فارس سعيد بأن تشكيل لجنة من قبل وزارة الداخلية للبت بالخلاف العقاري في لاسا "تدبير مرفوض في الشكل والمضمون."

وفي تغريدة له عبر موقع "تويتر" عبّض عن أسباب هذا الرفض في ثلالث نقاط:
"١ -مشكلة لاسا ليست أمنيّة، لماذا تدخل وزارة الداخلية؟
٢ -أي لجنة تهدف الى تدويير الزواريا مرفوضة.
٣- نطلب من الكنيسة صاحبة الحق المكتسب رفض المشاركة بأية لجنة، حقنا في القضاء فقط في القضاء".